EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

حالة الصحافة والإعلام في مصر

التقرير السنوي 2023

المرصد المصري للصحافة والإعلام
برنامج الرصد والتوثيق

حالة الصحافة والإعلام في مصر
التقرير السنوي 2023

إعداد

عصام ناصر

ميسون أبو الحسن

شريف خلف

التحرير

عصام ناصر

أشرف عباس

محمد عز

مراجعة لُغوية

مارسيل نظمي

إخراج فني

سمر صبري

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحات
فهرس المحتويات	3
فهرس الأشكال	4
المقدمة:محتويات التقرير وخرائطه	7
النظرية والمنهجية التي يستند إليها المرصد	11
القسم الأول: الرصد والتحليل الإحصائي للانتهاكات التي شهدها العام بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات	**15**
أولًا: العرض الإحصائي لانتهاكات الحريات الإعلامية لعام 2023	16
ثانيًا: قراءة مقارنة في الانتهاكات التي وقعت خلال عام 2023	27
ثالثًا: أبرز الانتهاكات خلال عام 2023	30
القسم الثاني: مخرجات الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر خلال عام 2023" تحليل إحصائي وقراءة نقدية	42
توزيع الصادرات على الجهات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر وفقا للمدى الزمني	43
توزيع الصادرات على الجهات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر وفقالنوع الصادر	46
ما صدر من قرار عن الهيئات المعنية بتنظيم المجال الصحفي والإعلامي فى مصر	48
ما صدر عن الهيئات المعنية بتنظيم المجال الصحفي والإعلامي فى مصر	49
القسم الثالث: أبرز المستجدات على الساحة الصحفية والإعلامية في مصر خلال عام 2023	64
الخاتمة:الاستخلاصات والتوصيات	72

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
شكل رقم (1-1)	تصنيف الانتهاكات وفقا لنوعية الانتهاك	17
شكل رقم (1-2)	تصنيف الانتهاكات وفقا للنوع الاجتماعي	18
شكل رقم (1-3)	تصنيف الانتهاكات وفقا لتوزيعها الزماني	19
شكل رقم (1-4)	تصنيف الانتهاكات وفقا لتوزيعها المكاني	20
شكل رقم (1-5)	تصنيف الانتهاكات وفقا لنوع الحق الذي تهدره	21
شكل رقم (1-6)	تصنيف الانتهاكات وفقا لنوع التوثيق	22
شكل رقم (1-7)	تصنيف الانتهاكات وفقا لتخصص الضحية	23
شكل رقم (1-8)	تصنيف الانتهاكات وفقًا لنوع جهة عمل الشخص الواقع عليه الانتهاك	24
شكل رقم (1-9)	تصنيف الانتهاكات وفقا لملكية جهة عمل الشخص الواقع عليه الانتهاك	25
شكل رقم (1-10)	تصنيف الانتهاكات وفقا لجهة عمل المعتدي	26
شكل رقم (1-11)	المقارنة بين أعداد الانتهاكات خلال الفصول الأربعة للعام 2023	27
شكل رقم (1-12)	المقارنة بين إجمالي عدد الانتهاكات خلال آخر خمس سنوات	28
شكل رقم (1-13)	إجمالي أعداد انتهاكات حجب حقوق مالية وفصل تعسفي خلال عام 2023	31

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
شكل رقم (1- 14)	أعداد انتهاكات حجب حقوق مالية موزعة على أرباع السنة في 2023	32
شكل رقم (1- 15)	أعداد انتهاكات الفصل التعسفي موزعة على أرباع السنة في 2023	32
شكل رقم (1-16)	توزيع حالات حجب الحقوق المالية وفق النوع الاجتماعي	33
شكل رقم (1-17)	توزيع حالات الفصل التعسفي وفق النوع الاجتماعي	34
شكل رقم (1- 18)	توزيع حالات حجب الحقوق المالية وفق ملكية جهة عمل الضحية	35
شكل رقم (1-19)	توزيع حالات الفصل التعسفي وفق ملكية جهة عمل الضحية	36
شكل رقم (1- 20)	توزيع حالات تجديد الحبس وفقا لزمن وقوعها	38
شكل رقم (1-21)	توزيع حالات تجديد الحبس وفق ملكية جهة عمل الضحية	39
شكل رقم (1-22)	توزيع حالات تجديد الحبس وفقا لطبيعة جهة عمل الضحية	40
شكل رقم (1- 23)	توزيع حالات تجديد الحبس وفقا لتخصص ضحية الانتهاك	41

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
شكل رقم (2- 1)	توزيع الصادرات على الجهات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر وفقا للمدى الزمني	45
شكل رقم (2- 2)	توزيع الصادرات على الجهات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر وفقا لنوع الصادر	47
شكل رقم (2- 3)	ما صدر من قرارات عن الهيئات المعنية بتنظيم المجال الصحفي والإعلامي في مصر	48
شكل رقم (2- 4)	ما صدر عن نقابة الصحفيين المصرية من نشاطات وخطابات عام 2023	49
شكل رقم (2- 5)	ما صدر عن نقابة الإعلاميين من نشاطات وخطابات عام 2023	57
شكل رقم (2- 6)	ما صدر عن المجلس الأعلى للإعلام من نشاطات وخطابات عام 2023	57
شكل رقم (2- 7)	ما صدر عن الهيئة الوطنية للإعلام من نشاطات وخطابات عام 2023	59
شكل رقم (2- 8)	ما صدر عن الهيئة الوطنية للصحافة من نشاطات وخطابات عام 2023	61

المقدمة... محتويات التقرير وخرائطه

المرصد المصري للصحافة والإعلام، هو مؤسسة حقوقية بحثية مستقلّة، تهدف إلى الدفاع عن الحريات الصحفية والإعلامية وتعزيزها، والعمل على توفير بيئة عمل آمنة للصحفيين/ات والإعلاميين/ات، كما يعمل على دعم استقلالية ومهنية الصحافة والإعلام من ناحية أخرى.

يُصدر المرصد المصري للصحافة والإعلام، تقريرًا سنويًا بعنوان "حالة الصحافة والإعلام في مصر خلال العام"، يتناول فيه:

(1) رصد الانتهاكات التي وقعت خلال السنة (1 يناير : 31 ديسمبر 2023)، بحق العاملين/ات في الحقل الصحفي والإعلامي في مصر.

كما يتناول هذه الانتهاكات بالتحليل والتفسير، في محاولة لفهم منطقها الداخلي وأنماط تحققها، عبر استخدام عدة أدوات تحليلية، أهمها أداة المقارنة.

(2) رصد وتحليل أهم الصادرات عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، أو التي تشابكت معها خلال العام، هذه المؤسسات هي: (المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، الهيئة الوطنية للصحافة، الهيئة الوطنية للإعلام، نقابة الصحفيين، نقابة الإعلاميين، الهيئة الوطنية للانتخابات، وأخيرًا لجنة الثقافة والإعلام والآثار بمجلس النواب).

(3) نغطي فيه أهم المستجدات والأحداث التي شهدها المجتمع الصحفي والإعلام في مصر، خلال 2023.

فضلًا عن المقدّمة، يسبق هذه الأقسام الثلاثة، عرض وصفي للمنهجية التي يستند إليها التقرير في توثيق الانتهاكات التي رصدها فريق المرصد بالمرصد المصري للصحافة والإعلام.

وفي الختام، يُقدّم التقرير جملة من الاستخلاصات والتوصيات، بالاستناد إلى ما ورد في التقرير، وإلى ما تراكم لدى فريق المرصد من استنتاجات على مدى 12 تقريرًا شهريًا.

موضوعات التقرير وخرائطه:

الانتهاكات

شهد عام 2023 وقوع 335 انتهاكًا بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات، هذه الانتهاكات كان بعضها كثيف الحضور دائم التكرار، وبعضها قليل الحدوث.

كانت أكثر الانتهاكات تكرارًا، "حجب حقوق مالية" بواقع 132 انتهاكًا، يليه انتهاك "فصل تعسفي"؛ حيث تكرر وقوعه 72 مرة، يأتي بعد ذلك من حيث التكرار، انتهاك "تجديد الحبس على ذمة التحقيقات"، تكرر حدوثه 44 مرة خلال العام.

أما بقية الانتهاكات التي حدثت خلال العام، فقد تراوح معدل تكرارها بين 19 مرة، وما وقع مرة وحيدة فقط.

من حيث النوع الاجتماعي، فإن 211 انتهاكًا منها، حدث بحق صحفيين وإعلاميين ذكور، مقابل 100 انتهاك وقع بحق صحفيات وإعلاميات.

من زاوية التوزيع الجغرافي للانتهاكات التي تم رصدها خلال عام 2023، نجد أن محافظة الجيزة كانت صاحبة نصيب الأسد من حيث عدد الانتهاكات التي وقعت في حيزها؛ إذ شهدت منفردة وقوع 221 انتهاكًا، فيمَا جاءت محافظة القاهرة في المرتبة الثانية؛ حيث شهدت وقوع 97 انتهاكًا، بذلك تبقّى معنا 17 انتهاكًا، جاء توزيعها الجغرافي كالتالي: (إسكندرية (4)، خارج مصر (2)، الإسماعيلية (2)، المنوفية (1)، أسيوط (2)، المنيا (1)، بورسعيد (2)، كفر الشيخ (3).

فيمَا يتعلق بطريقة التوثيق فإن الانتهاكات الـ335 التي شهدها عام 2023، تم توثيق 326 منهم، بنسبة 97.3%، بطريقة مباشرة؛ عبر التواصل مع الصحفيين/ات أو ذويهم/ن، أو مع من يمثلهم/ن قانونيًا وتوثيق شهاداتهم/ن، أو عن طريق الوصول إلى أدلة مادية أو مستندات رسمية تؤكد وقوع الانتهاك. في حين تم توثيق الـ 9 المتبقية، بطريقة غير مباشرة؛ عن طريق اللجوء إلى ما يصدر عن النوافذ الصحفية والإعلامية ذات المصداقية، أو ما يصدر عن المؤسسات الحقوقية، أو عن الأشخاص ذوي الصلة، أعضاء مجلس نقابة الصحفيين، أو أعضاء مجلس نقابة الإعلاميين، أو زملاء/زميلات الحالات في العمل، أو من صفحات التواصل الاجتماعي الشخصية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات.

الصعوبات والمعوقات التي واجهت عملية رصد الانتهاكات وتوثيقها: يواجه فريق برنامَج الرصد والتوثيق بالمرصد مجموعة من الصعوبات والمعوقات في عملية التوثيق منها: **فيمَا يتعلق بالصحفيين/ات أنفسهم:** هناك عدم رغبة من يتعرض للانتهاكات من الصحفيين/ات والإعلاميين/ات في توثيق ما تعرضوا/ن له؛ على اعتبار أن الإفصاح عن هذه الحوادث فيه تشهير بهم وانتقاص من كرامتهم/ن، كما يرون أن الوقوف عند هذه الانتهاكات، ومساعي تحقيق الإنصاف واللجوء للقضاء يقلل من فرصهم/ن في الحصول على عمل في المجال الصحفي والإعلامي. هناك أيضًا تخوف الصحفيين المحبوسين والمحتجزين وذويهم من الإدلاء بمعلومات عما حدث، خوفًا من أن يزيد ذلك من التوتر بينهم وبين الجهات الأمنية، ومن ثم يتعرضوا لمزيد من التنكيل، نذكر كذلك بتوجس كثير من الصحفيين/ات من المؤسسات العاملة على المِلَفّ الإعلامي؛ بسبب السقف العالي لهذه المؤسسات في الدفاع عن حقوق الصحفيين/ات. **فيمَا يتعلق بالمؤسسات الحكومية والقانون:** أول ما نلمسه في هذه المساحة، هو غياب الوثائق القانونية في حالات الاحتجاز غير القانوني، نشير كذلك إلى وجود مدونة قانونية ضخمة ومعقدة تتعلق بالعمل الصحفي والإعلامي، بصورة تجعل من الإمساك بالانتهاك من الوجهة القانونية، وتمييز ماهيته في تصور المشرع المصري، مسألة في غاية الصعوبة، خاصة مع وجود تناقضات داخلية بين هذه التشريعات في كثير من الأحيان، أو بينها وبين الدستور، وكذلك حرص مسؤولين على حجب المعلومات بطريقة متعمدة، بسبب حالة التعتيم التي تتسم بها أغلب مؤسسات الدولة، وأخيرًا عدم صدور قانون خاص بحرية تداول المعلومات. **فيمَا يتعلق بالمؤسسات الصحفية والإعلامية:** أول ما يلفت النظر فيمَا يتعلق بهذا الجانب، هو وجود تناقض في كثير من الحالات بين التصريحات والمعلومات المقدمة

من جانب إدارات المؤسسات الصحفية وبين الصحفيين/ات فيمَا يتعلق بالمسألة الواحدة، خاصة مع تعارض المصالح بين الجهتين في الانتهاكات المتعلقة بالفصل التعسفي وحجب الحقوق المالية. في بعض الأحيان يرفض بعض مسؤولي الصحف التعاون مع فريق التوثيق، خاصة في حال كانوا مسؤولين عما وقع من انتهاكات، وليس لديهم/ن ما يدعم موقفهم/ن، وفي حالة كان الانتهاك يتعلق بالحريات، أو كان المتورط فيه مؤسسة حكومية، كثيرًا ما تتغافل المؤسسات الصحفية عن تغطيته لاعتقادها أن ذلك يضمن لها عِلاقة أفضل بأجهزة الدولة. **أخيرًا فيمَا يتعلق بحالة الانتهاك نفسها:** أبرز ما يواجه فريق الرصد والتوثيق بهذا الشأن هو صعوبة الوصول إلى مصادر يمكن بالاستناد إليها التعرف على هُوِيَّة الصحفي/ة أو الإعلامي/ة الواقع بحقه/ا الانتهاك. خاصة مع إحجام الصحفيين/ات عن إعطاء بيانات عما تعرضوا/ن له، وهناك الأخبار الزائفة التي توحي بوجود انتهاكات ولا تقدم أية معلومات حقيقية وتوثيقية، وفي حالات القبض، نجد قلة المعلومات من المحامين في تقارير الجلسات لتحديد وجود واقعة انتهاك أم لا.

مقارنة أعداد الانتهاكات عبر فصول السنة الأربعة يخبرنا أن الربع الرابع شهد حدوث طفرة في أعدادها؛ حيث شهدت شهور (أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر) 2023، توثيق وقائع 227 حالة انتهاك. بينما شهد الربع الأول من العام الذي يغطي شهور (يناير، فبراير، مارس) توثيق 39 حالة. فيمَا شهد الربع الثاني من عام 2023 خلال شهور (أبريل، مايو، يونيو)، توثيق 33 حالة. في حين شهد الربع الثالث من العام، ويغطي شهور (يوليو، أغسطس، سبتمبر)، توثيق 36 حالة.

أما استقراء منحنى الانتهاكات خلال الـ 5 سنوات الماضية يكشف لنا أنها كانت تأخذ منحى صاعد من 2019 حتى 2020، ثم منحى هابط بصورة حادة من 2020 حتى 2021، ثم تعاود الارتفاع خلال العامين الأخيرين.

وكانت انتهاكات "حجب حقوق مالية"، و"الفصل التعسفي"، و"تجديد الحبس على ذمة التحقيقات"، الأكثر تكرارًا وبروزًا خلال العام، إذ تكرر ظهور الأول 132 مرة خلال العام، وتكرر ظهور الثاني 72 مرة، وأخيرًا تكرر ظهور الثالث 44 مرة. ما يعني أن الانتهاكات الثلاث تكررت 248 مرة من إجمالي 335 انتهاكًا، ما يعني أنهم مثلوا 74% من إجمالي الانتهاكات الموثقة خلال عام 2023. لذلك سيتم تسليط المزيد من الضوء على هذه الانتهاكات الثلاث عند الحديث عن أبرز الانتهاكات النوعية التي شهدها عام 2023. كذا سيسلط التقرير مزيد من الضوء على الأبعاد المختلفة لما تم رصده من انتهاكات، ويحاول استكشاف العلاقات الإحصائية المختلفة لها.

يتناول **القسم الثاني من التقرير**، التحليل الإحصائي لأهم ما صدر عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر خلال عام 2023. ونجد فيه أن **نقابة الصحفيين** صدر عنها، خلال سنة 2023، عدد 396 نشاطًا وخطابًا، من إجمالي 589 عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر. وهو ما يشير إلى النشاط الواضح والكبير للنقابة، خلال السنة التي يتناولها التقرير.

أما المجلس الأعلى للإعلام، وهو أعلى جهة رقابية مختصة بالشأن الصحفي والإعلامي في مصر، فقد صدر عنه خلال عام 2023، عدد 59 نشاطًا وفاعلية، بعض هذه الصادرات عن المجلس يتعلق بفرض مزيد من الرقابة على الإعلام والسوشيال ميديا، ويؤكد استمرار سياسة الحجب بحق المواقع الصحفية، ويشير إلى استمرار سياسة الضغط على المنصات الإعلامية المستقلة.

أما **نِقابة الإعلاميين** صدر عنها، خلال عام 2023، عدد 38 نشاطًا، وهو ما قد يبدو محدودًا؛ لكنه متوقع في ظل حداثة عمر النِّقابة. فيمَا يتعلق **بالهيئة الوطنية للإعلام**، وهي الجهة المعنية بـ "إدارة المؤسسات الإعلامية المملوكة للدولة لتقديم خدْمَات البث والإنتاج التلفزيوني والإذاعي والرقمي والصحفي والخدمات الهندسية المتعلقة بها"، صدر عنها عدد 38 نشاطًا خلال عام 2023.

بقي أن نشير إلى ما صدر عن **الهيئة الوطنية للصحافة**، وهي الجهة المعنية بـ "إدارة المؤسسات الصحفية القومية، وتعمل على تطويرها، وتنمية فصولها، وضمان تحديثها، واستقلالها، وحيادها، والتزامها بأداء مهني وإداري واقتصادي رشيد"، إذ أصدرت عدد 49 نشاطًا في سنة 2023.

أما البرلمان المصري، ومعه **الهيئة العامة للاستعلامات** فقد صدر عن كل منهما خلال العام الذي يغطيه التقرير، عدد 3 أنشطة. في حين نجد أن **الهيئة الوطنية للانتخابات**،صدر عنها عدد 6 أنشطة، 3 منهم خلال الربع الثالث من العام، والـ 3 الآخرين في الربع الأخير.

تعد القرارات هي أهم ما صدر عن هذه الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، ومراجعة سريعة للقرارات الصادرة عن هذه الجهات تخبرنا أن إجمالي ما صدر عنها مجتمعة هو عدد 75 قرارًا، وكانت نقابة الصحفيين في صدارة الجهات المنتجة للقرارات خلال العام الماضي، إذ صدر عنها 39 قرارًا، في المرتبة الثانية تأتي الهيئة الوطنية للصحافة، إذ صدر عنها 14 قرارًا، في المرتبة الثالثة يأتي المجلس الأعلى للإعلام، إذ صدر عنه 8 قرارات، يليه الهيئة الوطنية للإعلام، حيث صدر عنها 7 قرارات، يأتي بعدها الهيئة الوطنية للانتخابات، إذ صدر عنها 6 قرارات تتعلق بتنظيم عملية التغطية الإعلامية للانتخابات الرئاسية، فيمَا كانت نِقابة الإعلاميين هي أقل الجهات إصدارًا للقرارات إذ صدر عنها خلال عام كامل قرار وحيد.

وفي التقرير مزيد من التحليل والتعليق على ما صدر من هذه الجهات من نشاطات وخطابات خلال عام 2023.

يتناول **القسم الثالث** من التقرير، أهم ما استجد على ساحة المجتمع الصحفي والإعلامي من أحداث وتطورات خلال 2023.

وأخيرًا: خاتمة التقرير وما خلص إليه من توصيات.

المنهجية

يستند المرصد المصري للصحافة والإعلام، في رصد وتوثيق وتصنيف الانتهاكات الواقعة بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات، إلى منهجية صارمة، طورها خلال أكثر من 10 سنوات، من العمل على مِلَفّ الصِّحافة والإعلام في مصر. نستعرض في هذا الجزء هذه المنهجية وأهم مفاصلها. سيأتي تناولنا للمنهجية في 3 عناوين؛ الأول: منهجية الرصد، الثاني: منهجية التوثيق، الثالثة: أسس تصنيف الانتهاكات التي ترد للمؤسسة.

أولًا: منهجية الرصد بالمؤسسة:

تستند عملية الرصد لدى المرصد المصري للصحافة والإعلام على مصدرين رئيسيين، هما:

1- ما يرد إلى "المرصد" من بلاغات وشكاوى، ويتم توثيقها عبر التواصل مع الشهود والصحفيين/ات والإعلاميين/ات وتجميع المواد والأدلة وما إلى ذلك.
2- البحث عبر الأرشيف الرقمي للصحافة والمنصات الرسمية والشهادات المنشورة للعامة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أو مؤسسات المجتمع المدني أو محامين/ات معنيين/ات بملف حرية الإعلام.
3- ما يرصده محاميو المرصد، أو يرد إلى وحدة الدعم والمساندة القانونية بالمؤسسة، خلال تواجدهم الميداني يوميًا إلى جانب الصحفيين/ات والإعلاميين/ات في المؤسسات القضائية والشرطية.

ثانيا: منهجية التوثيق:

التوثيق هي العملية المكملة لعملية الرصد؛ ويلتزم المرصد المصري للصحافة والإعلام بمسارين للتوثيق؛ المسار الأول، **التوثيق المباشر:** هو التوثيق الذي يتم من خلال التواصل مع الصحفيين/ات أو ذويهم/ن، أو مع من يمثلهم/ن قانونيًا وتوثيق شهاداتهم/ن، وما تعرضوا/ن له من انتهاكات، وتوثيق تلك الشهادات من خلال آليات تلقي البلاغات والشكاوى حسب المعايير الدولية.

المسار الثاني، **التوثيق غير المباشر:** في حالة تعذر التواصل المباشر مع ضحايا الانتهاكات أو مع ذويهم، ويصعب الحصول على مستندات رسمية تثبت وتؤكد وقوع الانتهاك، عندها يتم اللجوء إلى ما يصدر عن النوافذ الصحفية والإعلامية ذات المصداقية، أو ما يصدر عن المؤسسات الحقوقية، أو عن الأشخاص ذوي الصلة، أعضاء مجلس نِقابة الصحفيين، أو أعضاء مجلس نِقابة الإعلاميين، أو زملاء/زميلات الحالات في العمل، أو من صفحات التواصل الاجتماعي الشخصية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات.

ثالثًا: أسس تصنيف الانتهاكات التي ترد للمؤسسة:

يجيب هذا الجزء على سؤال، ما المعيار الذي يستند إليه المرصد في توصيف حدث ما باعتباره انتهاك، في هذا الإطار، يستند فريق المرصد إلى عدد من الأساسيات والقواعد في تصنيف وتقسيم الانتهاكات.

يستلزم بداية أن نشير إلى أن **حالة انتهاك:** هي كل تعدي أو خرق أو تدنيس بِما لا يَسْمَحُ بِهِ القانُونُ والآدابُ والأعْرافُ، بحق صحفي/ة أو إعلامي/ة، في مكان معين وزمان محدد. ويتم تمييز الانتهاك بـ ثلاث متغيرات رئيسية (مكان الانتهاك، توقيت الانتهاك، نوع الانتهاك). نشير كذلك إلى أن **الصحفي/ة أو الإعلامي/ة الو اقع بحقه/ا**

الانتهاك: هو كل شخص تعرّض/ت لانتهاك على خلفية تأدية عمله/ا الصحفي أو الإعلامي، وتوفّر للمؤسسة ما يثبت عمله الصحفي/ة الإعلامي/ة من خلال عضوية نِقابة الصحفيين/الإعلاميين، أو تصريح عمل، أو تكليف من مؤسسة صحفية/ إعلامية، أو أرشيف صحفي/ إعلامي، أو شهادة للمؤسسة الصحفية/ الإعلامي عبر منصاتها الإعلامية أو المسؤولين بها.

***تصنيف الانتهاكات:**

أولا: تصنف الانتهاكات من حيث عدد ضحاياها؛ إلى انتهاك فردي بحق صحفي/ة أو إعلامي/ة، وانتهاك جماعي في حال حدوث الانتهاك بحق مؤسسة صحفية ككل، أو بحق مجموعة من الصحفيين/ات نجهل أعيانهم/ن كأفراد.

ثانيًا: تصنف الانتهاكات حسب نوع الضرر إلى أضرار (جسدية، معنوية، مهنية، وظيفية وإدارية، ملاحقة قضائية، مادية). فيمَا يلي عرضًا لهذه الأنواع من الأضرار:

(1) أضرار جسدية:

التعدي بالضرب أو إحداث إصابة: تشمل الضرب والسحل والتعذيب، أو إصابة مباشرة خلال تغطية اشتباكات أو نتيجة للضرب.

التعدي بالضرب أو إحداث إصابة داخل مكان احتجاز (التعذيب): حالات منفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز، وتشمل الضرب والسحل والتعذيب للصحفي/ة الإعلامي/ة في أثناء الحجز داخل أقسام الشرطة أو داخل محبسه.

(2) أضرار معنوية:

- **قبض:** عملية القبض على صحفي/ة إعلامي/ة، وتحرير محضر ضده/ا والعرض على النيابة ثم توجيه اتهامات له/ا.

- **احتجاز غير قانوني:** تعني احتجاز الصحفي/ة الإعلامي/ة بواسطة قوات نظامية داخل مكان مخصص للاحتجاز لفترة من الزمن، ثم إطلاق سراحه/ا دون تحرير محضر وتوجيه اتهامات.

- **استيقاف وتفتيش:** استيقاف الصحفي/ة، الإعلامي/ة لمدة زمنية قصيرة دون ترحيله/ا إلى مكان احتجاز معين أو تقييده/ا بـ "الكلابشات" المخصصة لذلك، ليتم إطلاق سراحه/ا بعدها دون تحرير محضر.

- **التعدي بالقول أو التهديد:** يشمل السب والألفاظ النابية والتهديدات سواء بطريقة مباشرة، أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

- **التعدي بالقول أو التهديد داخل مكان احتجاز:** وتكون حالات منفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز في أثناء حبس الصحفي/ة الإعلامي/ة.

- **أحكام قضائية بالحبس:** تكون أمام محاكم مختلفة سواء جنح أو جنح مستأنف أو جنايات ضد صحفيين/ات إعلاميين/ات في قضايا تتعلق بعملهم/ن المهني.

- **تقييد حرية التنقل:** تقييد إقامة أو حرية تنقل صحفيين/ات إعلاميين/ات داخل أو خارج البلاد مثل منع السفر، أو منع دخول البلاد أو الترحيل خارج البلاد سواء تمت بقرارات من الجهات المعنية، أو دون قرار إداري (وتكون حِيْنئذٍ مسجلة بمنع دخول البلاد).

(3) أضرار مهنية:

- **منع التغطية الصحفية:** تشمل جميع وسائل المنع من التغطية سواء تصوير أو بث. مع مراعاة أنه يتم تسجيلها انتهاك جماعي واحد في حالة حدوثها خلال واقعة محددة الزمان والمكان، وارتبطت بحدث عام معين مثل المؤتمرات والندوات، بصرف النظر عن عدد الصحفيين/ات الإعلاميين/ات المتضررين/ات، أما في حالة كون الواقعة متغيرة الأبعاد المكانية والزمانية مثل التظاهرات والمسيرات فيتم تسجيل كل حالة منع من التغطية لكل صحفي/ة إعلامي/ة على حِدَة.

- **منع إذاعة أو بث محتوى إعلامي:** تشمل حالات منع نشر، أو بث أو إذاعة أخبار، أو مقالات، أو برامج، أو أي محتوى إعلامي عبر وسائط مسموعة، أو مكتوبة أو مرئية.

- **قرار حظر نشر:** تشمل قرارات حظر النشر الصادرة بواسطة النيابة العامة فيمَا يتعلق بقضايا رأي عام متداولة.

- **مصادرة جريدة:** تشمل وقائع مصادرة أعداد الصحف.

-**اقتحام مقر مؤسسة صحفية/إعلامية:** تشمل وقائع الهجوم على مقر صحفي، أو مؤسسة إعلامية، أو نِقابة الصحفيين.

- منع من دخول النِّقابة تشمل منع صحفيين/ات أو إعلاميين/ات من دخول مقر النِّقابة المنتمين إليها بسبب إجراءات تعسفية من جانب مجلس النِّقابة.

-**منع من دخول مؤسسة صحفية/إعلامية:** تشمل منع صحفيين/ات أو إعلاميين/ات من دخول مقر عملهم/ن بسبب إجراءات تعسفية من جانب مجلس إدارة المؤسسة الصحفية/الإعلامية.

-**حجب المو اقع الإلكترونية:** استخدام وسائل إلكترونية متقدمة لمنع الزوار في محيط جغرافي معين -إقليمي أو على مستوى الدولة- من الوصول إلى موقع إلكتروني أو أكثر، ويتم حجب المواقع الإخبارية في مصر في بعض الأحيان عن طريق قرارات رسمية تصدر عن المجلس الأعلى للإعلام، وفي حالات أخرى عن طريق جهات غير معلومة.

- **مسح محتوى:** إجبار الصحفي/ة أو الإعلامي/ة من قبل طرف أو أطراف أخرى على حذف أو تدمير المحتوى الذي قام بتصويره أو تسجيله أو كتابته، وذلك دون رغبته.

- **الفصل التعسفي:** مخالفة القانون من قبل صاحب العمل، وإصدار قرار الفصل بشكل منفرد قبل انتهاء مدة العقد المحدد، أو إنهاء العقد غير محدد المدة دون سابق إنذار للصحفي/ة، أو الإعلامي/ة العامل/ة.

-**إيقاف عن العمل:** إجراء تتخذه الإدارة أو السلطة المعنية في مواجهة الموظف، وهو أحد التدابير السالبة للحقوق الوظيفية من خلال حرمان الموظف من مزاولة وظيفته خلال مدة الوقف عن العمل.

(4) أضرار إدارية:

-**إجراء إداري تأديبي:** هي التحقيقات الإدارية الداخلية في المؤسسات الصحفية والإعلامية، أو ما يتعلق بالشؤون الإدارية للصحفي/اة داخل نِقابة الصحفيين، أو فيمَا يتعلق بطبيعة عمله/ا الصحفي.

(5) أضرار مادية:

-**إتلاف أو حرق مُعِدَّات صحفية:** تشمل جميع الأضرار التي تصيب المُعِدَّات والممتلكات المخصصة للعمل الصحفي دون طابع الاستخدام الشخصي.

-**الاستيلاء على مُعِدَّات صحفية:** تشمل حالات التحفظ على مُعِدَّات صحفية بواسطة الجهات الرسمية المختصة في أثناء تأدية العمل الصحفي أو اختطافها بواسطة أفراد أو مجموعات أو جهات غير مختصة بذلك.

- **إخلاء سبيل بكفالة مالية:** تكون عبر جهات التحقيق المختلفة بعد القبض على الصحفيين/ات الميدانيين/ات وتوجيه اتهامات قبل الإحالة المحكمة المختصة.

- **فرض غرامة مالية:** عبر أحكام قضائية في محاكم الجنح والجنح المستأنفة أو الجنايات.

القسم الأول:

الرصد والتحليل الإحصائي للانتهاكات التي شهدها العام بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات

يختص القسم الأول من التقرير، بتقديم عرض إحصائي للانتهاكات التي طالت الصحفيين/ات والإعلاميين/ات خلال العام، مع تقديم تحليل إحصائي مقارن لهذه الانتهاكات؛ ما يسهم في كشف أنماطها، والوقوف على أسبابها، وتسليط الضوء على محفزاتها. وعليه يتكون هذا القسم من ثلاث محاور كبرى؛ **الأول:** العرض الإحصائي للانتهاكات خلال عام 2023. **الثاني:** قراءة مقارنة في الانتهاكات الصحفية والإعلامية التي وقعت خلال عام 2023. **الثالث:** أبرز الانتهاكات خلال عام 2023. **الرابع:** الصعوبات والمعوقات التي واجهت عملية الرصد والتوثيق.

أولًا: العرض الإحصائي للانتهاكات خلال عام 2023:

نتناول في هذا الجزء من التقرير بالتحليل الانتهاكات التي تم رصدها خلال الفترة من الأول من يناير حتى 31 ديسمبر 2023.

(1) تصنيف الانتهاكات وفقا لنوعية الانتهاك:

شهد عام 2023 وقوع جملة واسعة من الانتهاكات بحق الصحفيين /ات والإعلاميين/ات، حيث بلغ تعداد الانتهاكات التي شهدها العام 335 انتهاكًا، هذه الانتهاكات كان بعضها كثيف الحضور دائم التكرار، وبعضها قليل الحدوث.

كانت أكثر الانتهاكات تكرارًا، "حجب حقوق مالية" بواقع 132 انتهاكًا، ما يعني أن 39.4% من الانتهاكات التي شهدها العام كانت حجب حقوق مالية. يليه انتهاك "فصل تعسفي" حيث تكرر وقوعه 72 مرة، وهو ما نسبته 21.4% من الحجم الكلي للانتهاكات، يحيلنا ذلك إلى استنتاج وهو أن 204 انتهاك حدث خلال العام من إجمالي 335، بنسبة 60.9% يتعلق بالحقوق الاقتصادية للعاملين/ات في الصحافة والإعلام. يأتي بعد ذلك من حيث التكرار، انتهاك "تجديد الحبس على ذمة التحقيقات"، تكرر حدوثه 44 مرة خلال العام، ما نسبته 13.1% من مجمل الانتهاكات.

أما بقية الانتهاكات التي حدثت خلال العام فقد تراوح معدل تكرارها بين 19 مرة، وما وقع مرة وحيدة فقط، هذه الانتهاكات هي: التعدي بالقول أو التهديد (7)، التحرش (1)، منع إذاعة أو بث أو ظهور محتوى إعلامي (4)، سب وقذف (15)، منع التغطية الإعلامية (19)، تضييق على عمل صحفي (3)، حجب منصة رقمية (6)، تعامل/ تحدث غير لائق (5)، منع دخول مؤسسة إعلامية (1)، إتلاف أو حرق معدات عمل (2)، إحداث إصابة (1)، استيقاف / احتجاز غير قانوني (3)، التعرض للضرب (5)، إتلاف أو حرق منقولات شخصية (1)، انتهاك ملكية فكرية (5)، قبض تعسفي (3)، إزالة محتوى إعلامي أو صحفي (3)، مصادرة / الاستيلاء على منقولات (1)، منع من ممارسة العمل (1)، اختراق منصة رقمية (1).

شكل رقم (1)؛ تصنيف الانتهاكات وفقا لنوعية الانتهاك

(2) تصنيف الانتهاكات وفقا للنوع الاجتماعي:

شهد عام 2023 وقوع 211 انتهاكًا بحق صحفيين وإعلاميين ذكور، بنسبة 62.98% من مجمل الانتهاكات. بينما شهد العام وقوع 100 انتهاك بحق صحفيات وإعلاميات، بواقع 29.5% من إجمالي الانتهاكات، فيمَا وقع 10 انتهاكات بحق مؤسسات صحفية أو إعلامية خلال العام، بنسبة 2.98%، وهي نسبة ليست بالقليلة؛ على اعتبار أن هذا النوع من الانتهاكات يطال بتأثيراته السلبية معظم إن لم يكن كل العاملين/ات في هذه المؤسسات التي وقع بحقها الانتهاك، بقي أن نشير إلى أن هناك 14 انتهاكًا جماعيًا، وهو ما نسبته 4.2% من إجمالي الانتهاكات التي شهدها العام، الانتهاك الجماعي الذي يقع بحق مؤسسة صحفية ككل، أو بحق مجموعة من الصحفيين نجهل أعيانهم كأفراد.

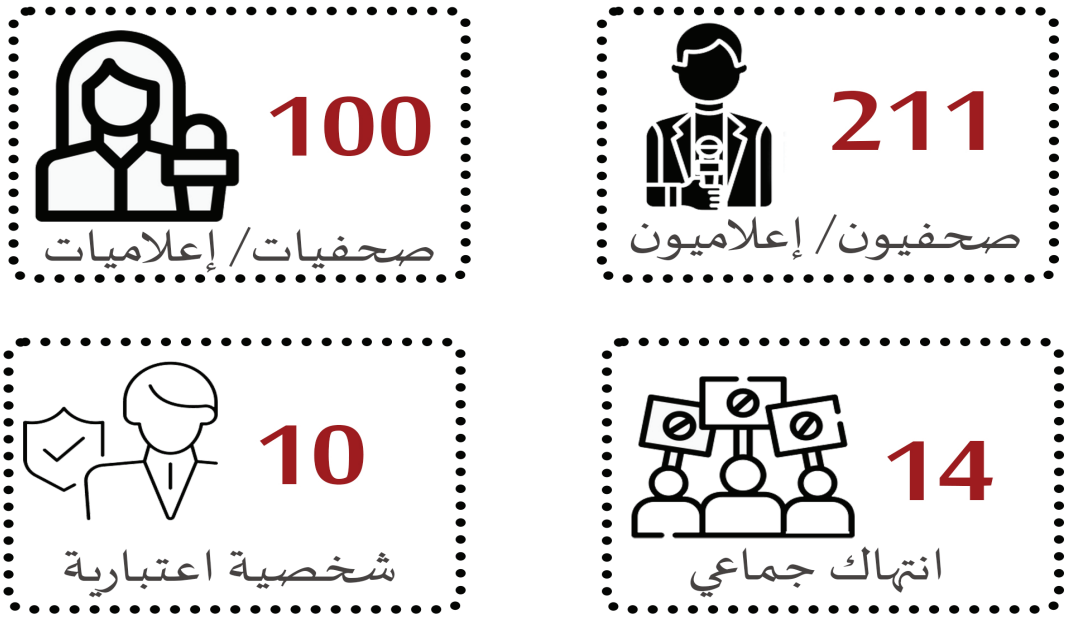

شكل رقم (2)؛ تصنيف الانتهاكات وفقا لنوع الاجتماعي

(3) تصنيف الانتهاكات وفقًا لتوزيعها الزماني:

توزيع الانتهاكات التي شهدها عام 2023 على فصول السنة يخبرنا، أن الربع الأول شهد وقوع 39 انتهاكًا، بنسبة 12.6% من إجمالي الانتهاكات، فيمَا شهد الربع الثاني وقوع 33 انتهاكًا، وهو ما نسبته 10.7% من إجمالي الانتهاكات، في حين شهد الربع الثالث وقوع 36 انتهاكًا، ما نسبته 11.6% من إجمالي الانتهاكات، أما الربع الأخير من العام فقد شهد ارتفاع ملحوظ وغير مسبوق خلال العام في أعداد الانتهاكات، حيث شهد وقوع 201 انتهاك، بنسبة 65% من إجمالي الانتهاكات التي شهدها العام؛ ويعود ذلك بصورة كبيرة إلى تفجر مشكلة صحيفة الطريق التي أسفرت عن 106 انتهاك، دارت بين حجب حقوق مالية وفصل تعسفي، وكذلك مِلَفّ المستحَقّات المتأخرة لصحفيي الوفد، وعددهم (صحفيين/ات وإداريين/ات) يصل إلى 115 شخصًا وثق المرصد مع 67 صحفيًا/ة منهم/ن.

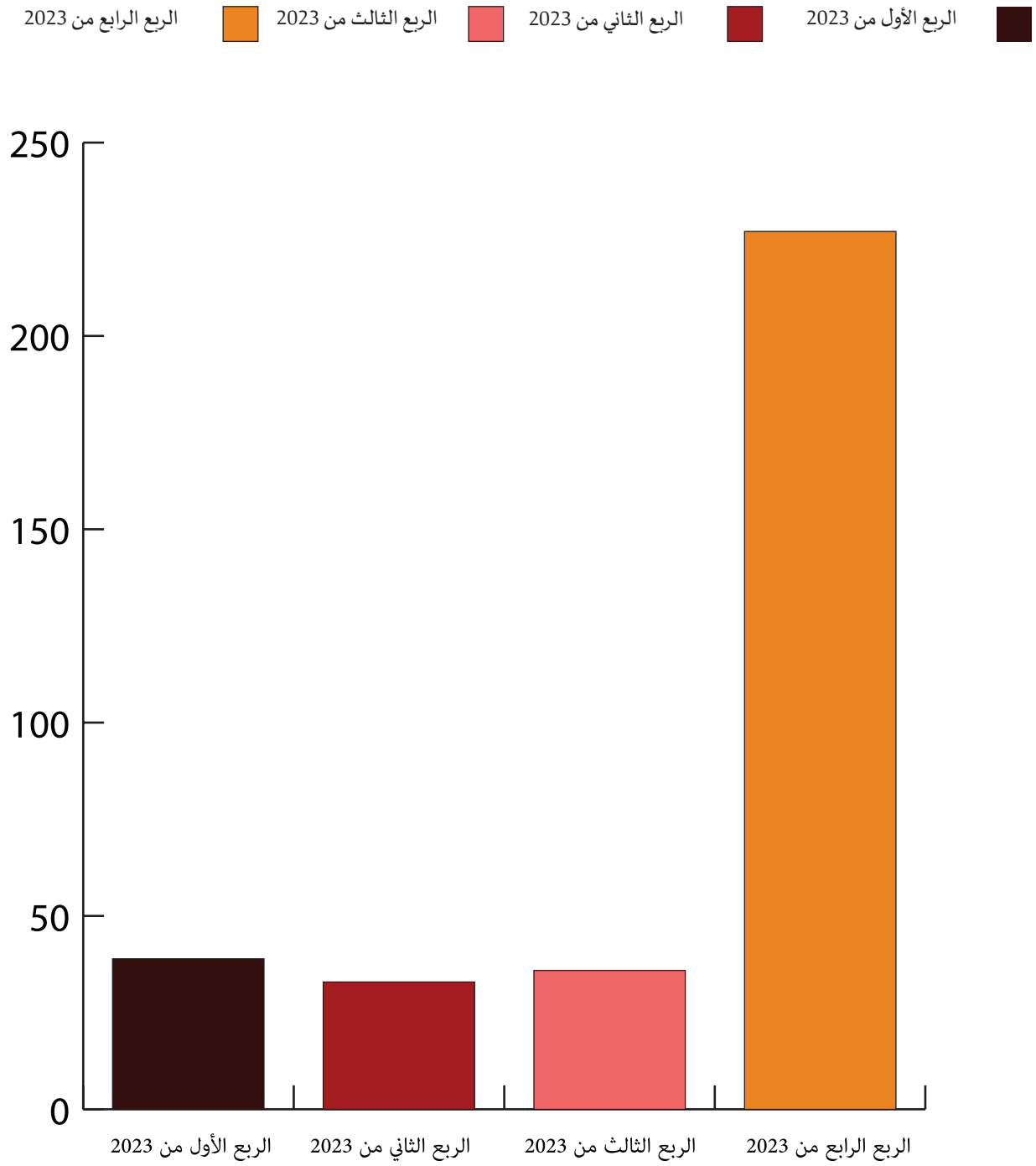

شكل رقم (3): تصنيف الانتهاكات وفقا لتوزيعها الزماني

(4) تصنيف الانتهاكات وفقًا لتوزيعها المكاني:

بالنظر للانتهاكات التي شهدها عام 2023 من حيث موقعها الجغرافي فإن محافظة الجيزة كانت صاحبة نصيب الأسد من حيث عدد الانتهاكات التي وقعت في حيزها، إذ شهدت منفردة وقوع 221 انتهاكًا، وهو ما يعني أن 65.97% من جملة الانتهاكات وقعت أحداثها في محافظة الجيزة، فيمَا جاءت محافظة القاهرة في المرتبة الثانية، حيث شهدت وقوع 97 انتهاكًا، وهو ما نسبته 28.9% من إجمالي الانتهاكات التي حدثت خلال 2023. بذلك تبقى معنا 17 انتهاكًا، بنسبة 5.1% من جملة الانتهاكات التي شهدها العام، هذه الانتهاكات جاء توزيعها الجغرافي كالتالي (اسكندرية (4)، خارج مصر (2)، الإسماعيلية (2)، المنوفية (1)، أسيوط (2)، المنيا (1)، بورسعيد (2)، كفر الشيخ (3).

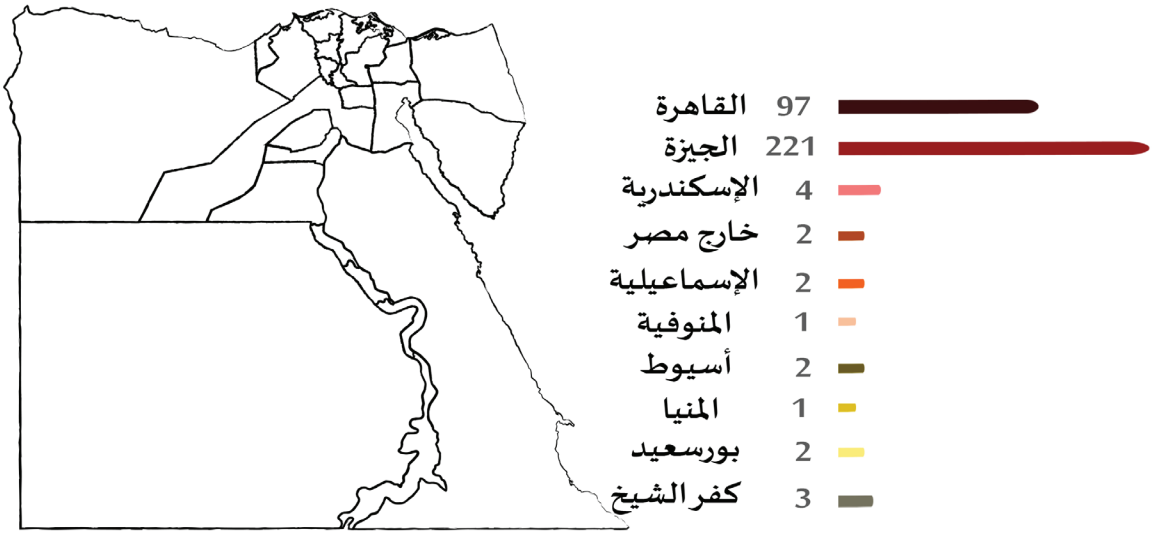

شكل رقم (4)؛ تصنيف الانتهاكات وفقا لتوزيعها المكاني

(5) تصنيف الانتهاكات وفقا لنوع الحق الذي تهدره:

كل انتهاك يقع بحق صحفي/ة أو إعلامي/ة يهدر حق من المفترض أن يتمتع به العاملين/ات في الصِّحافة والإعلام. وإذا نظرنا للانتهاكات التي شهدها 2023، من زاوية الحقوق التي أهدرتها الانتهاكات التي شهدها هذا العام نجد أن: هناك 211 انتهاكًا حدث خلال العام، وهو ما نسبته 62.98% من جملة الانتهاكات، يتعلق بإهدار والاستيلاء على الحقوق الاقتصادية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات. كذلك نجد أن هناك 72 انتهاكًا، ونسبته 21.5% من جملة الانتهاكات تتعلق بإهدار حرية الصِّحافة والإعلام. في حين نجد أن هناك 52 انتهاكًا، بنسبة 15.5% من إجمالي الانتهاكات تتعلق بإهدار حق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات في العدالة الجنائية.

شكل رقم (5): تصنيف الانتهاكات وفقا لنوع الحق الذي تهدره

(6) تصنيف الانتهاكات وفقًا لنوع التوثيق:

كما سبق وأوضحنا في الجزء الخاص بالمنهجية، فإن لتوثيق وقائع الانتهاك التي يرصدها باحثو المرصد ثمة طريقتان؛ الأولى هي طريقة التوثيق المباشر؛ حيث يتم **التوثيق بشكل مباشر**، عبر فريق عمل المؤسسة، بتواصل مع الضحية، أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين، أو في حال توفر أدلة مادية، أو معلومات موثقة لجهات رسمية. الطريقة الثانية هي **التوثيق غير المباشر**؛ حيث لا يتوفر تواصل مع الضحية، أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين، كما لا تتوّفر أدلة مادية، أو معلومات موثّقة لجهات رسمية، إنما يكون المصدر الرئيس للمعلومات هي جهة حقوقية أخرى، أو صحفية، أو حزبية، أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

في هذا السياق، فإن الانتهاكات الـ 335 التي شهدها عام 2023، تم توثيق 326 انتهاكًا منهم، بنسبة 97.3%، بطريقة مباشرة؛ عبر التواصل مع الصحفيين/ات أو ذويهم/ن، أو مع من يمثلهم/ن قانونيًا وتوثيق شهاداتهم/ن، أو عن طريق الوصول إلى أدلة مادية أو مستندات رسمية تؤكد وقوع الانتهاك. في حين تم تسجيل الانتهاكات الـ 9 المتبقية، ونسبتهم 2.7% من إجمالي الانتهاكات تم توثيقهم بطريقة غير مباشرة؛ عن طريق اللجوء إلى ما يصدر عن النوافذ الصحفية والإعلامية ذات المصداقية، أو ما يصدر عن المؤسسات الحقوقية، أو عن الأشخاص ذوي الصلة، أعضاء مجلس نِقابة الصحفيين، أو أعضاء مجلس نِقابة الإعلاميين، أو زملاء الحالات في العمل، أو من صفحات التواصل الاجتماعي الشخصية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات.

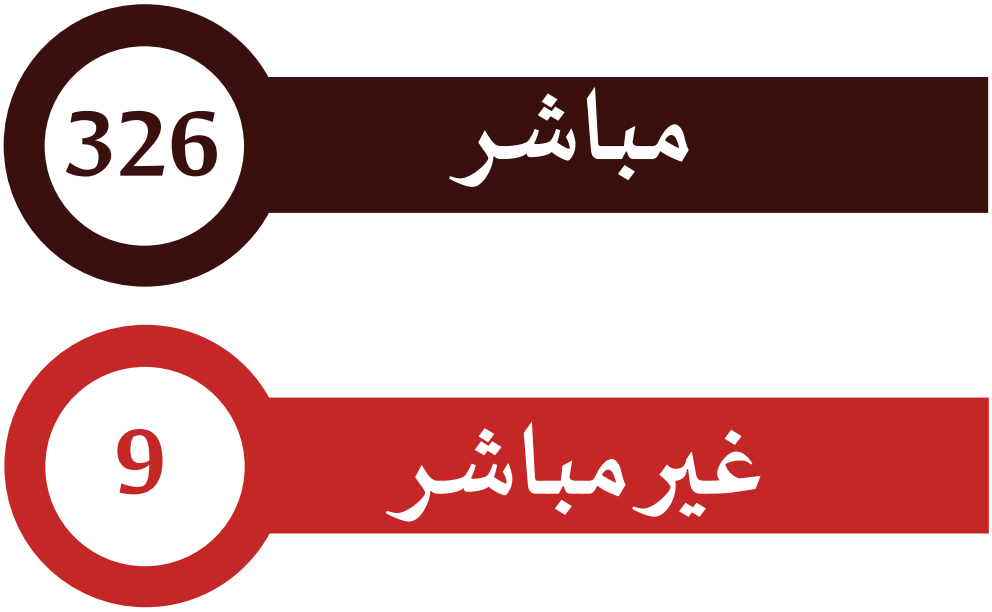

شكل رقم (6): تصنيف الانتهاكات وفقا لنوع التوثيق

(7) تصنيف الانتهاكات وفقا لتخصص الضحية:

توزيع الانتهاكات التي شهدها عام 2023 من حيث تخصصات ضحايا هذه الانتهاكات، يخبرنا أن النسبة الأكبر منها خلال العام وقعت بحق فئة محرر، حيث وقع بحق هذه الفئة 238 انتهاكًا، وهو ما نسبته 71.1% من إجمالي الانتهاكات. يليها فئة مراسل التي طالتها 25 انتهاكًا، وهو ما نسبته 7.5% من إجمالي الانتهاكات الواقعة خلال العام. تأتي بعدها فئة معد برامج بواقع 12 انتهاكًا خلال العام، بنسبة 3.6% من إجمالي الانتهاكات. وبعدها فئة مترجم بواقع 11 انتهاكًا، بنسبة 3.3% من إجمالي الانتهاكات. أما فئتي مقدم برامج واختصاصي SEO فقد وقع بحق كل فئة منهما 7 انتهاكات، بنسبة 2.1% لكل فئة. أما فئة إداري فقد طالتها 6 انتهاكات، ما نسبته 1.8% من إجمالي الانتهاكات. أما فئة مصور حدث بحقها 4 انتهاكات، وهو ما نسبته 1.2% من إجمالي الانتهاكات. نجد كذلك أن فئة كاتب وقع بحقها 8 انتهاكات، بنسبة 2.4%. يتبقى بذلك فئة رئيس تحرير التي وقع بحقها انتهاك وحيد خلال عام 2023. الفئة الأخيرة هي "غير محدد التخصص" ونشير بذلك إلى الانتهاكات التي طالت مؤسسات صحفية بِرُمَّتها أو جماعات صحفية نجهل أعيان أفرادها، هذه الفئة طالها 16 انتهاكًا، وهو ما نسبته 4.8% من إجمالي الانتهاكات.

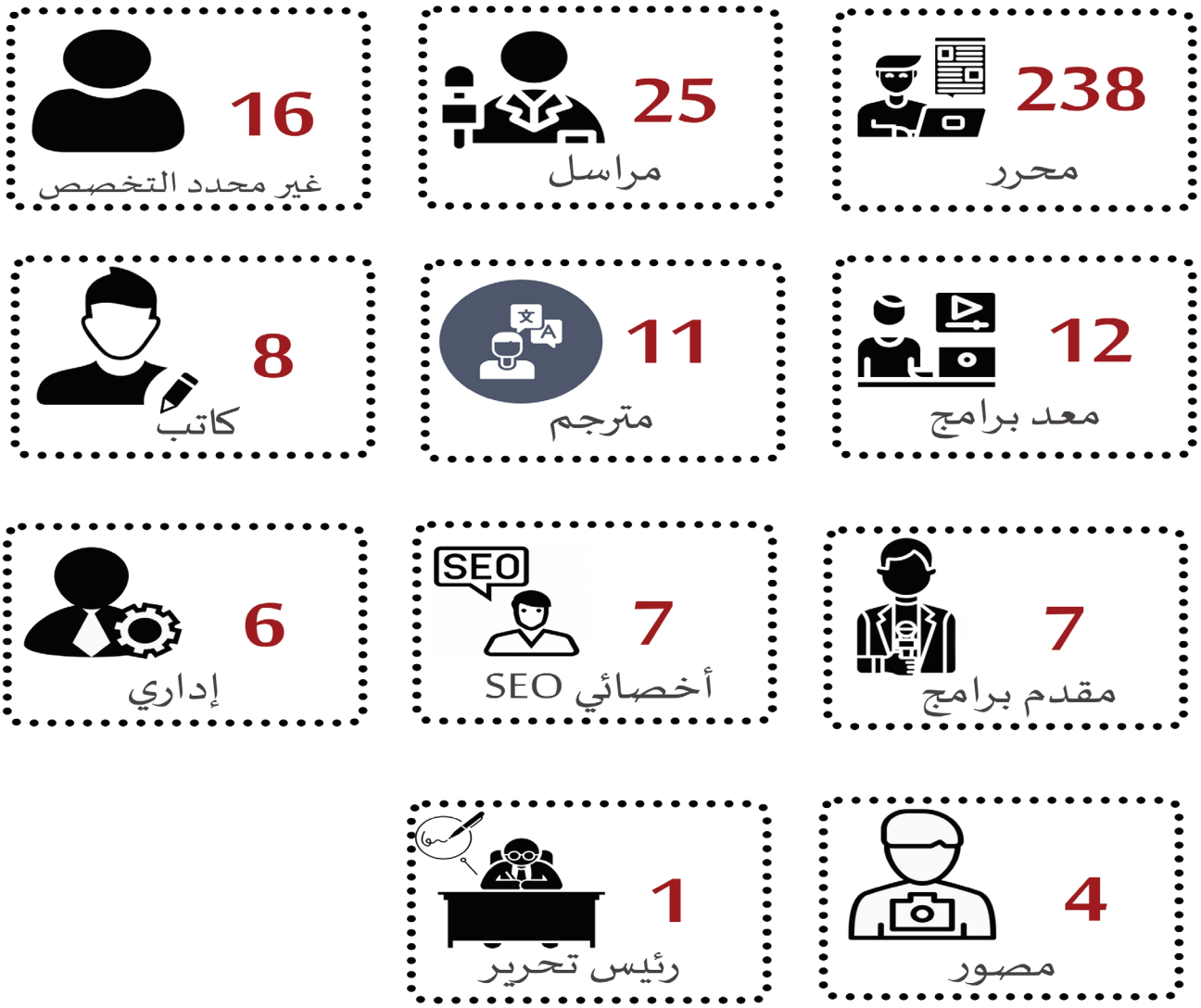

شكل رقم (7): تصنيف الانتهاكات وفقا لتخصص الضحية

(8) تصنيف الانتهاكات وفقًا لنوع جهة عمل الشخص الو اقع عليه الانتهاك:

تصنيف الانتهاكات التي وقعت خلال 2023 من زاوية نو ع جهة عمل الصحفي/ة أو الإعلامي/ة الواقع بحقه/ا الانتهاك، يخبرنا أن 226 انتهاكًا، بنسبة 67.5% من إجمالي الانتهاكات التي شهدها العام وقعت بحق عاملين/ات في مطبوعات صحفية. في حين نجد أن هناك 72 انتهاكًا، وهو ما نسبته 21.5% من إجمالي الانتهاكات وقعت بحق صحفيين/ات يعملون في وسائل إعلام رقمية. كما يكشف التصنيف أن 37 انتهاكًا وقع خلال العام، وهو ما نسبته 11.04% وقع بحق صحفيين/ات وإعلاميين/ات ينتمون لوسائل إعلام مرئية. بينما لم يتم خلال العام توثيق انتهاكات وقعت بحق عاملين/ات في وسائل إعلام مسموعة.

يكشف لنا هذا التحليل أن العاملين/ات في وسائل الإعلام المرئية هم الأقل عرضة للانتهاكات، مقارنة بالعاملين/ات بوسائل إعلام مطبوعة أو رقمية، ويعود ذلك لثلاث أسباب؛ **الأول:** طبيعة عمل الإعلاميين/ات من داخل الاستديوهات مما يجعلهم/ن أقل عرضة للاحتكاك بالمجتمع أو مؤسساته أو الدولة وهيئاتها، وبذلك أقل عرضة للانتهاكات. الثاني: اتساع رقعة المؤسسات الصحفية، سواء كانت تمارس الصحافة المطبوعة أو الإلكترونية، مقارنة بخريطة المؤسسات والنوافذ الإعلامية، مسموعة كانت أو مرئية. الثالث: أن معظم النوافذ الإعلامية العاملة من القاهرة تتبنى خطًا تحريريًا متماهيًا مع توجهات الحكومة، وهو ما يعصمها من كثير من الانتهاكات التي تقع بحق العاملين/ات بالصحافة خاصة مع التنوع الكبير في توجهاتهم/ن وفي طريقة عملهم/ن.

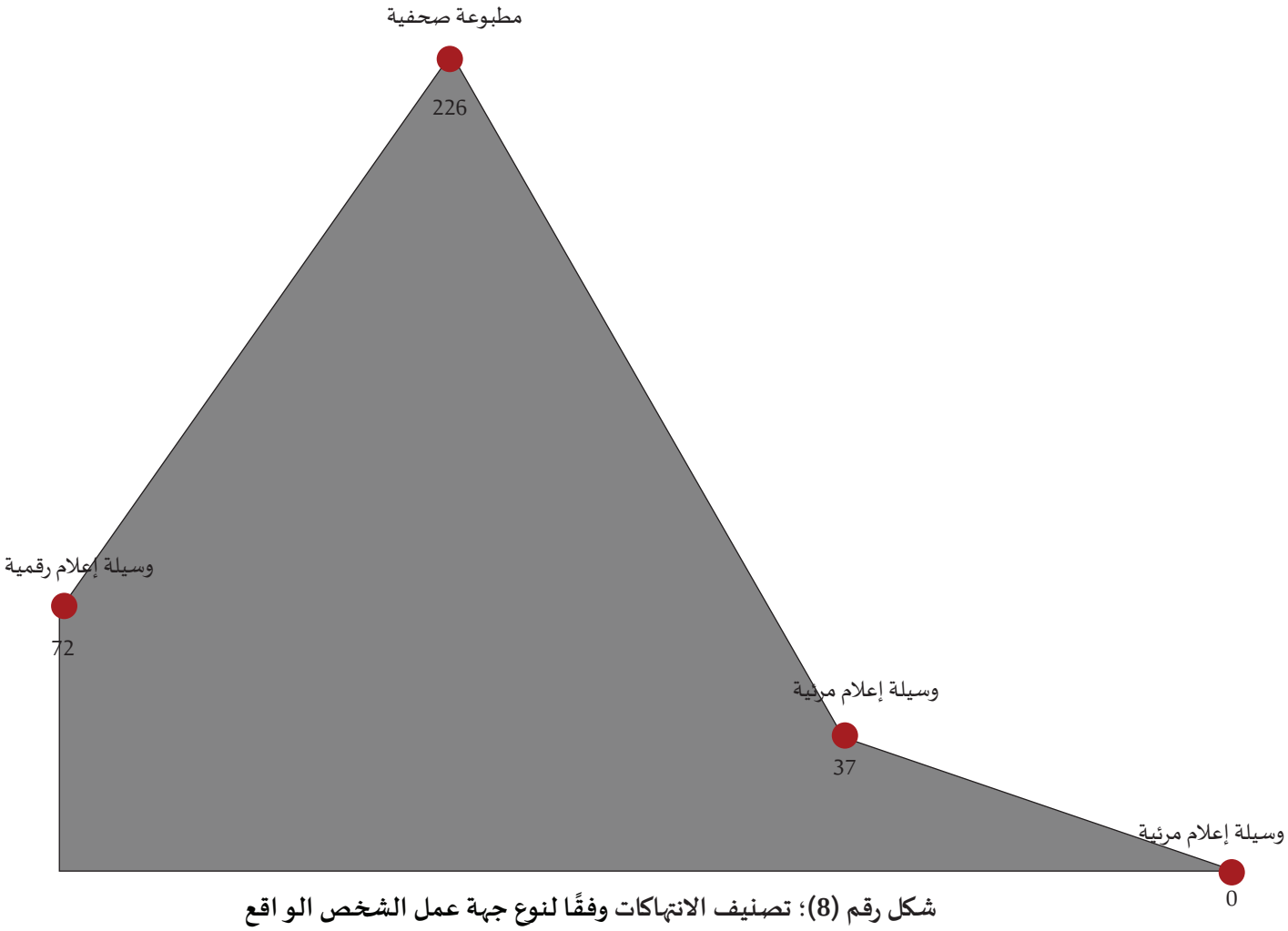

شكل رقم (8): تصنيف الانتهاكات وفقًا لنوع جهة عمل الشخص الو اقع عليه الانتهاك

(9) تصنيف الانتهاكات وفقا لملكية جهة عمل الشخص الو اقع عليه الانتهاك:

مقاربة الانتهاكات التي وقعت خلال عام 2023، من زاوية ملكية جهة عمل الضحية، يخبرنا أن 278 انتهاكًا، بنسبة 82.98% من إجمالي الانتهاكات وقعت بحق صحفيين/ات يعملون في مؤسسات محلية مملوكة للقطاع الخاص. في حين أن 41 انتهاكًا بنسبة 12.2% من الانتهاكات التي شهدها العام وقعت بحق صحفيين/ات يعملون بمؤسسات صحفية مملوكة لجهات أجنبية. بقي بذلك 16 انتهاكًا شهدهم العام، بنسبة 4.8% من إجمالي الانتهاكات وقعوا بحق صحفيين/ات وإعلاميين/ات يعملون في مؤسسات قومية.

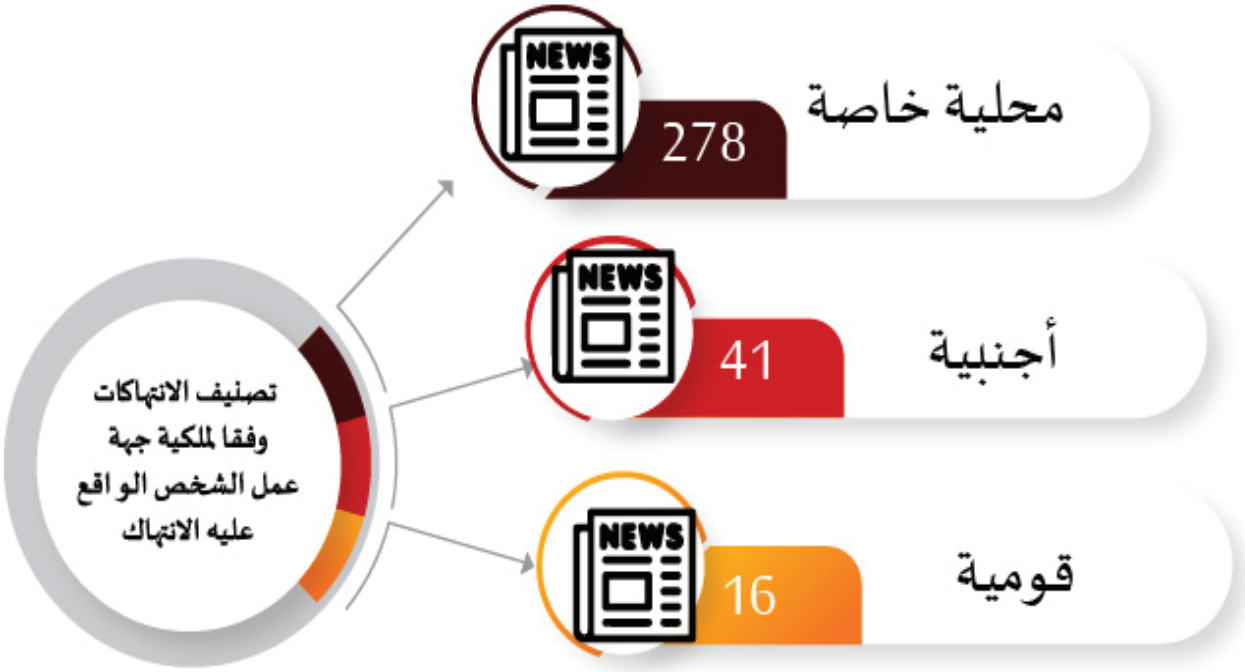

شكل رقم (9): تصنيف الانتهاكات وفقا لملكية جهة عمل الشخص الو اقع عليه الانتهاك

(10) تصنيف الانتهاكات وفقا لجهة عمل المعتدي:

إذا نظرنا للانتهاكات التي شهدها عام 2023، من زاوية نوع جهة عمل القائم بالاعتداء، نجد أن: 215 انتهاكًا وهو ما نسبته 68.6%، كان القائم بها ينتمي لمؤسسة صحفية، في الوقت الذي يفترض فيه أن تكون المؤسسات الصحفية والإعلامية في طليعة المدافعين/ات عن حقوق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات، وذلك يعني من جهة أخرى أن هذه الانتهاكات تتعلق بالحقوق الاقتصادية للعاملين/ات بالصحافة والإعلام. كما نجد أن 45 انتهاكًا وهو ما نسبته 13.4% من إجمالي الانتهاكات كان القائم بها ينتمي لجهات قضائية. كما شهد العام وقوع 19 انتهاكًا بنسبة 5.7% كان القائم بها ينتمي لمؤسسات رياضية، كذلك وقع خلال العام 32 انتهاكًا، بنسبة 9.6%، كان القائم بها ينتمي لجهات أمنية، كما وقع خلال العام 10 انتهاكات بنسبة 2.89% كان القائم بها شخص مدني ليس له صفة وظيفية استفاد منها في إيقاع الانتهاك. أيضا شهد عام 2023 وقوع 10 انتهاكات، 5 منهم كان القائم بالانتهاك فيها ينتمي لجهات حكومية، والـ5 انتهاكات الأخرى كان القائم بالانتهاك فيها ينتمي لمؤسسات هي رقمية، حيث كان القائم بالانتهاك هي إدارة شركة ميتا المسؤولة عن تطبيق فيس بوك. كذلك نجد في الأخير أن هناك 4 انتهاكات حدثت خلال العام كان القائم بها ينتمي للجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، والمتمثلة في المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، الهيئة الوطنية للصحافة، الهيئة الوطنية للإعلام.

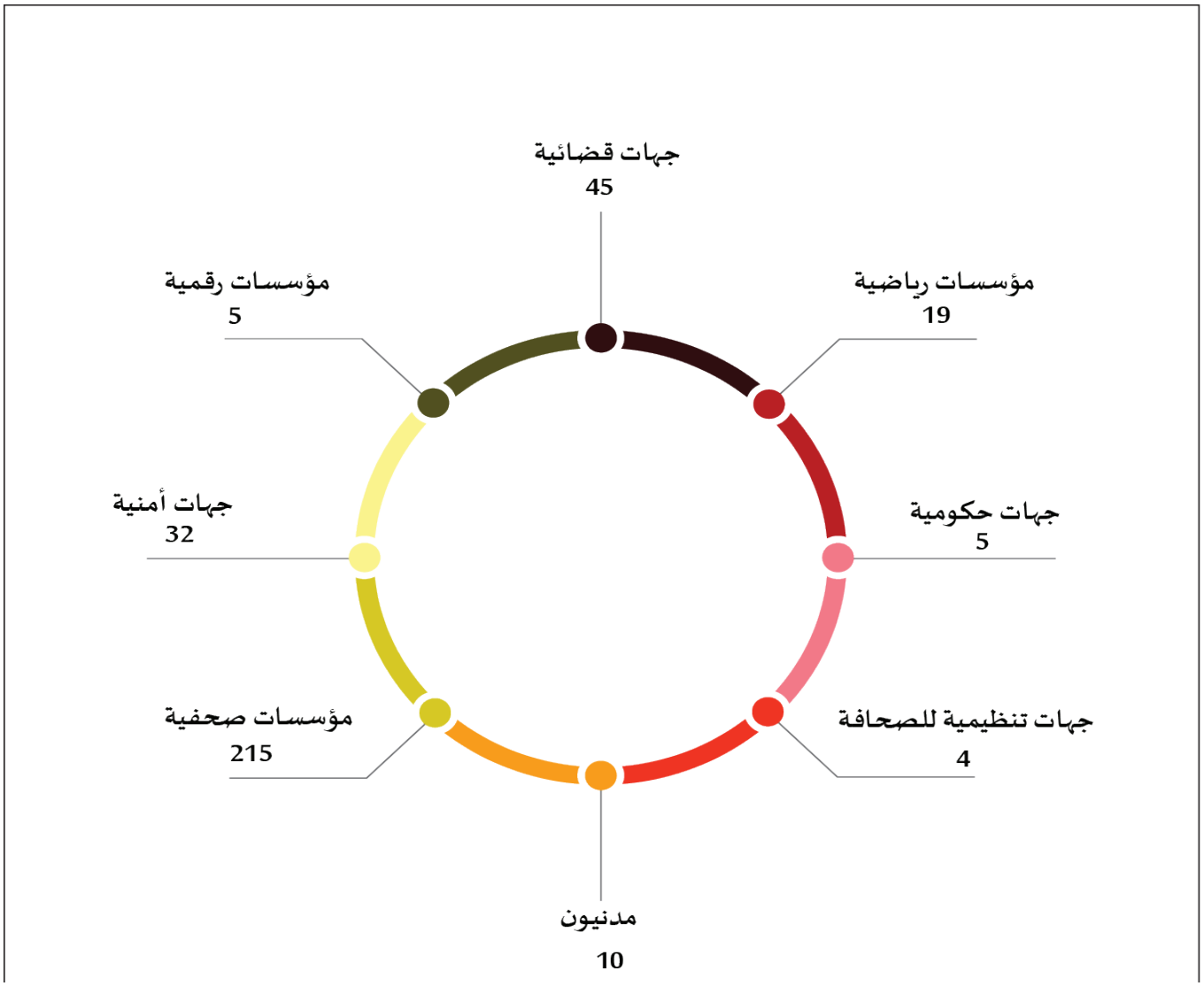

شكل رقم (10): تصنيف الانتهاكات وفقا لجهة عمل المعتدي

ثانيًا: قراءة مقارنة في الانتهاكات التي وقعت خلال عام 2023:

في هذا الجزء من القسم الأول في التقرير نعقد مقارنتين لتسليط مزيد من الضوء على البعد التحليلي والإحصائي للانتهاكات التي وقعت خلال 2023، المقارنة الأولى بين أعداد الانتهاكات خلال الأرباع السنوية المختلفة لعام 2023. المقارنة الثانية بين آخر خمسة أعوام من حيث أعداد الانتهاكات.

(1) المقارنة بين أعداد الانتهاكات خلال الفصول الأربعة للعام 2023:

مقارنة أعداد الانتهاكات عبر فصول السنة الأربعة، يخبرنا أن الربع الرابع شهد حدوث طفرة في أعداد الانتهاكات؛ حيث شهدت شهور (أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر) 2023، توثيق وقائع 227 حالة انتهاك خلال شهور ما مثل زيادة غير مسبوقة في عدد الانتهاكات، مقارنة بعدد الانتهاكات التي جرى توثيقها خلال شهور العام التسعة السابقة. فقد تم توثيق 39 حالة انتهاك خلال الربع الأول من العام الذي يغطي شهور (يناير، فبراير، مارس)، كما تم توثيق 33 حالة انتهاك خلال الربع الثاني من عام 2023 خلال شهور (أبريل، مايو، يونيو)، كذلك تم توثيق 36 حالة انتهاك خلال الربع الثالث من العام، ويغطي شهور (يوليو، أغسطس، سبتمبر)، ما يعني أن آخر ثلاث أشهر من عام 2023 شهد وقوع أكثر من ضعفي عدد الانتهاكات التي وقعت خلال الشهور التسعة السابقة.

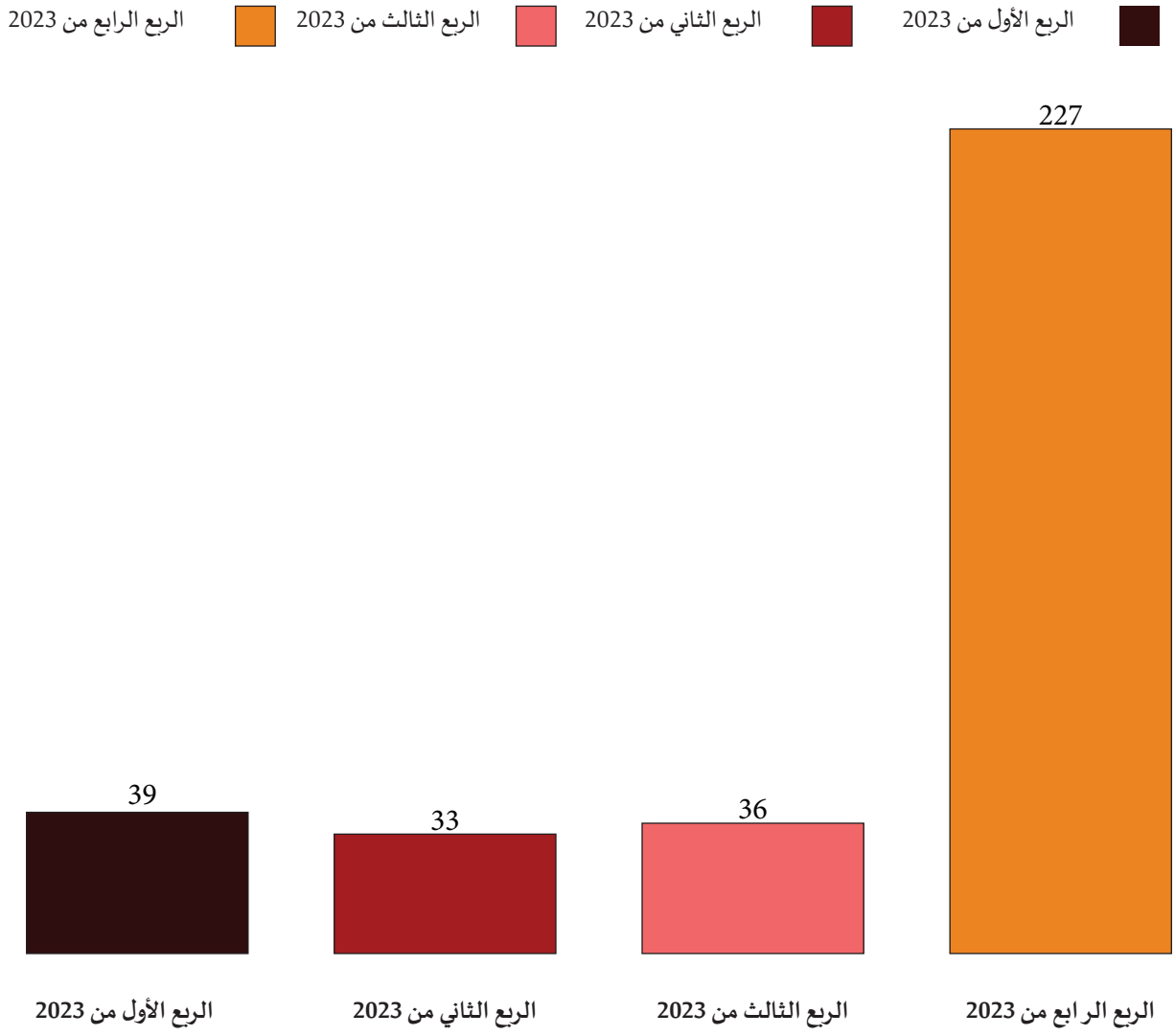

شكل رقم (11): المقارنة بين أعداد الانتهاكات خلال الفصول الأربعة للعام 2023

بهذه الأرقام تعني من جهة أخرى، أن الربع الأول من عام 2023 شهد وقوع 11.6% من إجمالي الانتهاكات التي وقعت طوال العام. وأن الربع الثاني شهد وقوع 9.8% من إجمالي الانتهاكات التي وثقت خلال 2023. أما الربع الثالث فقد شهد وقوع 10.7% من إجمالي الانتهاكات الموثقة طوال العام. أما الربع الأخير فقد شهد توثيق 67.8% من إجمالي الانتهاكات.

(2) المقارنة بين إجمالي عدد الانتهاكات خلال آخر خمس سنوات:

الغرض من هذه المقارنة التعرف على حركة منحنى الانتهاكات خلال آخر 5 سنوات، وفي أي السنوات كان هذا المنحنى في تصاعد، وفي أي السنوات كان في هبوط، ومحاولة الوقوف وإن بشكل أولي على أسباب هذا التغير في منحنى الانتهاكات خلال هذه السنوات الخمس.

تخبرنا المقارنة بين أعداد الانتهاكات خلال السنوات الخمس الماضية (2019 - 2023)، أن أعداد الانتهاكات تأخذ منحى صاعد خلال عامي 2022 - 2023، حيث شهد عام 2022 توثيق 238 حالة انتهاك، في حين شهد عام 2023 توثيق 335 حالة انتهاك، بزيادة قدرها 97 حالة انتهاك.

بينما أخذت أعداد الانتهاكات منحنى هابط خلال عامي 2020 - 2021، حيث شهد عام 2020 توثيق 234 حالة انتهاك، بينما شهد عام 2021 توثيق 105 حالة انتهاك، بتراجع في عدد الانتهاكات قدره 129 حالة انتهاك.
أما خلال عامي 2019 - 2020 كان منحنى الانتهاكات يتخذ مسارًا صاعدًا؛ حيث تم توثيق 171 حالة انتهاك خلال عام 2019، فيمَا تم توثيق 234 حالة انتهاك خلال عام 2020، بزيادة قدرها 63 انتهاك.

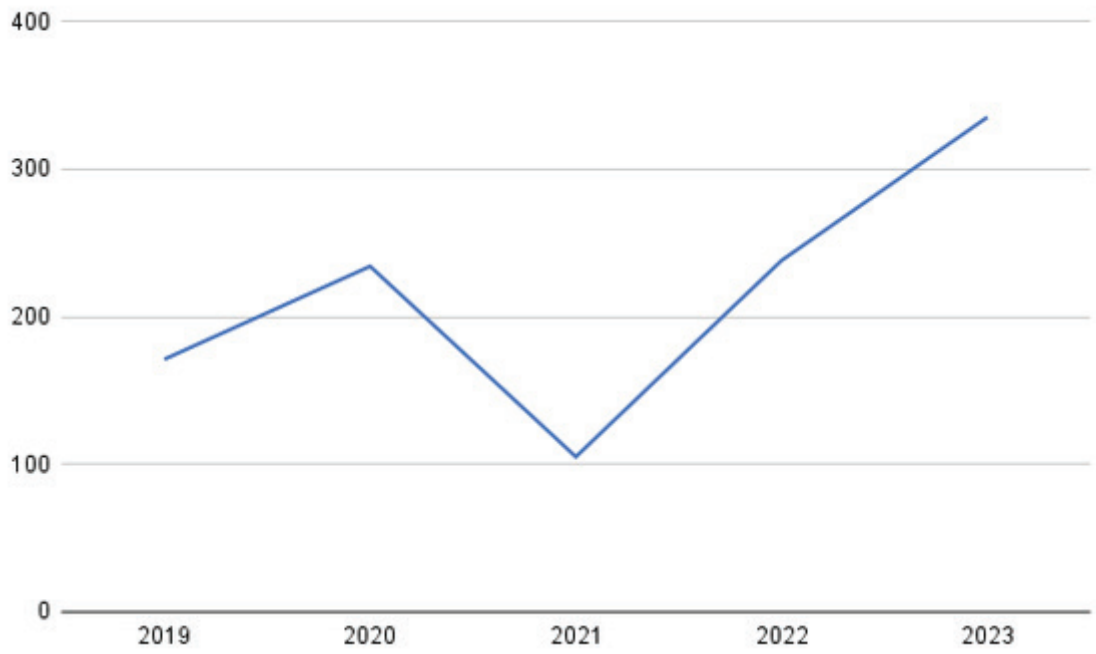

شكل رقم (12): المقارنة بين إجمالي عدد الانتهاكات خلال آخر خمس سنوات

استقراء منحنى الانتهاكات خلال الـ 5 سنوات الماضية يخبرنا أن منحنى الانتهاكات كان يأخذ منحى صاعد من 2019 حتى 2020، ثم يأخذ منحى هابط بصورة حادة من 2020 حتى 2021، ثم يعاود الارتفاع خلال العامين الأخيرين. كما يكشف لنا أن عام 2023 هو الأعلى من حيث أعداد الانتهاكات مقارنة بالسنوات الـ 4 السابقة؛ هذه الطفرة في عدد الانتهاكات يرجع لسببين أساسيين؛ الأول: أزمة صحيفة الطريق التي تفجرت في نوفمبر 2023، حيث "قرار إدارة الصحيفة إغلاق حسابات ما يزيد عن 50 صحفيًا/ة على موقع الصحيفة "وقف لوحات إدخال الأخبار الخاصة بهم/ن"، بما فيهم رئيس تحرير الموقع، الكاتب الصحفي محمد عبد الجليل؛ ما يعني أن معظم فريق الصحيفة تم منعه من مزاولة عمله"، وفقا لشهادة نائب رئيس التحرير بالجريدة حسام مصطفى إبراهيم للمرصد، وآخرين بالصحيفة تواصل معهم/ن المرصد. هذا فضلا عن الامتناع عن تعيين 40 صحفياً/ة متدربًا/ة بالجريدة تجاوزوا/ن مدة التدريب المتعارف عليها في الوَسَط الصحفي. كما تبين للمرصد المصري للصحافة والإعلام، عبر الاتصال المباشر، مع عدد وافر من الصحفيين/ات العاملين/ات بصحيفة الطريق أنهم/ن لم يتقاضوا أجرًا منذ 2020.

السبب الثاني: أزمة صحيفة الوفد، الممتدة لعشر سنوات، حيث بدأت في 2013، بمماطلة الصحيفة في صرف مستحَقّات أصحاب المعاشات من الصحفيين/ات والإداريين/ات، ورغْم محاولات الصحفيين/ات أنفسهم/ن، وجهود اللجنة النقابية بالجريدة، والجهود الكبيرة التي تبذلها نِقابة الصحفيين في هذا الشأن. لا يتوقف الأمر عند مكافأة نهاية الخدمة، بل هناك ممن تواصل معهم/ن المرصد المصري للصحافة والإعلام لم يحصل/ تحصل على راتبه/ا منذ سنوات. فيمَا وثق المرصد 63 حالة انتهاك شهدتها صحيفة الوفد، كلها تتعلق بحجب حقوق مالية.

ثالثًا: أبرز الانتهاكات خلال عام 2023:

يتناول هذا الجزء من القسم الأول في التقرير أكثر الانتهاكات تكرارًا خلال العام؛ وعليه يمكننا القول أن انتهاك "حجب حقوق مالية"، يليه انتهاك "الفصل التعسفي"، يليه انتهاك "تجديد الحبس على ذمة التحقيقات"، كانت أكثر الانتهاكات تكرارًا وبروزًا خلال العام، إذ تكرر ظهور الأول 132 مرة خلال العام، وتكرر ظهور الثاني 72 مرة، وأخيرًا تكرر ظهور الثالث 44 مرة. ما يعني أن الانتهاكات الثلاث تكررت 248 مرة من إجمالي 335 انتهاكًا، ما يعني أن الانتهاكات الثلاث تمثل 74% من إجمالي الانتهاكات الموثقة خلال عام 2023.

(1) انتهاكات حجب حقوق مالية وفصل تعسفي: مشكلة تتفاقم:

استمرت الانتهاكات المتعلقة بحجب مستحقات مالية لصحفيين/ات، وانتهاكات فصلهم/ن تعسفيًا، دون مبررات أو مسوغات قانونية، من أكثر الانتهاكات تكرارًا خلال السنوات الخمس الأخيرة. هذه الانتهاكات لا تسجل فقط حضورًا متكررًا، إنما تسجل زيادة ثابتة ومطردة بمرور الوقت. وهو ما يعني وجود أسباب وجذور تجعل وقوع هذا الانتهاك ممكنًا، وقليل التكلفة لدى مرتكبيه، ما يعني ضرورة أن تكون هناك وقفة حقيقية للبحث في محفزات هذين الانتهاكين، وللبحث عن حلول حقيقية تحمي العاملين/ات بالصحافة والإعلام من العسف بحقوقهم/ن من جانب جهات عملهم/ن.

كان انتهاك "حجب حقوق مالية" هو أكثر الانتهاكات تكرارًا خلال عام 2023، إذ تكرر حدوثه 132 مرة، ما يعني أنها مثلت 39.4% من إجمالي الانتهاكات التي وقعت خلال السنة. يليه من حيث معدل التكرار انتهاك "الفصل التعسفي" حيث تم توثيقه 72 مرة خلال العام، وهو ما يعني أنه مثل 21.5% من إجمالي الانتهاكات التي وقعت خلال 2023.

خلال السنوات الخمس الماضية (2019 - 2020 - 2021 - 2022 - 2023) تم توثيق 1083 حالة انتهاك.

كان منها 226 حالة انتهاك "حجب حقوق مالية"، ما يعني أن 20.9% من إجمالي الانتهاكات التي وقعت خلال السنوات الخمس الماضية كانت حالات حجب حقوق مالية.

كما كان منها 186 حالة "فصل تعسفي"، ما يعني أن 17.2% من إجمالي انتهاكات عددها 1083 حالة انتهاك تعلقت بالفصل التعسفي.

انتهاكات حجب حقوق مالية وفصل تعسفي: مشكلة تتفاقم:

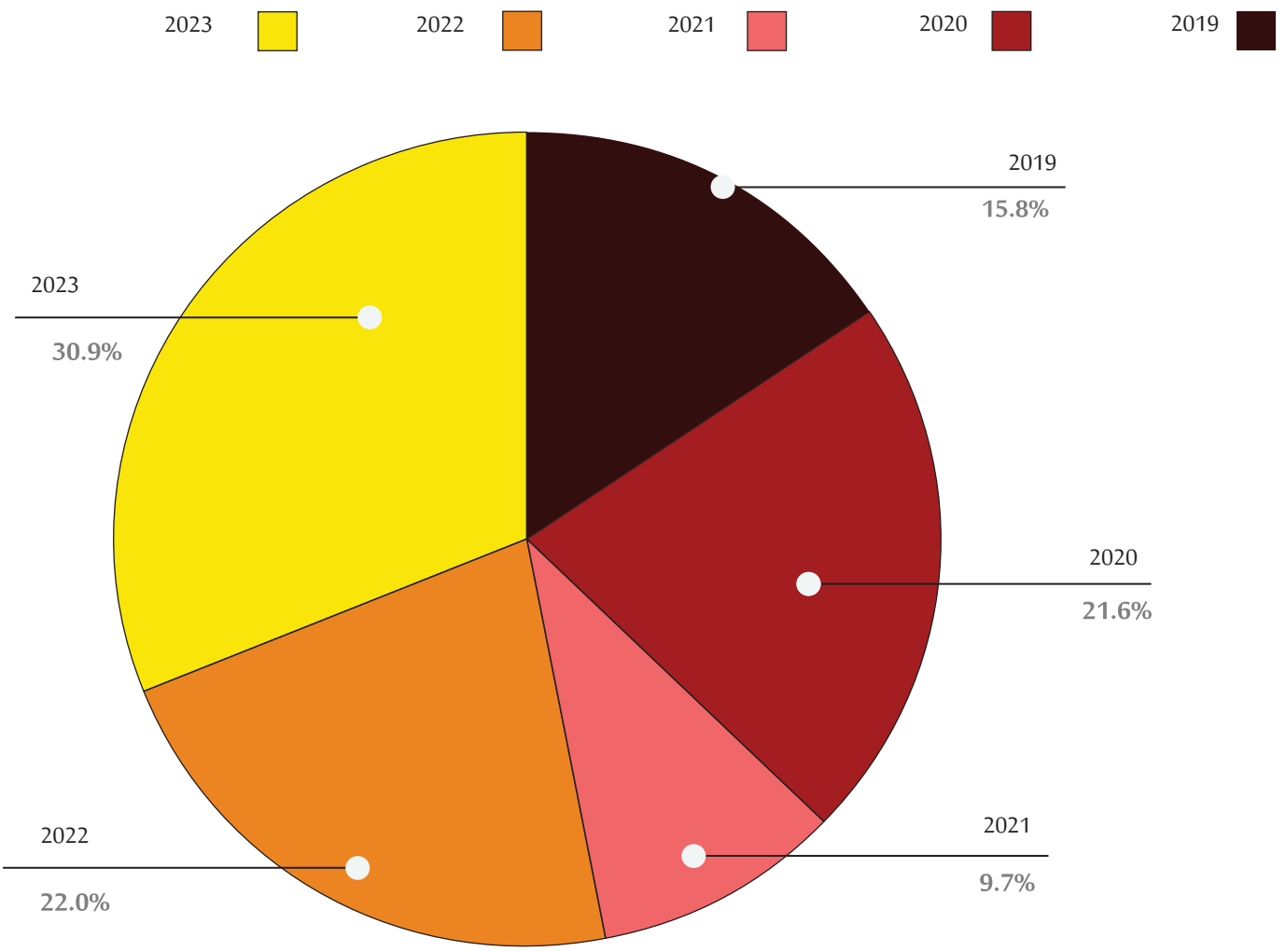

شكل رقم (13): انتهاكات حجب حقوق مالية وفصل تعسفي: مشكلة تتفاقم

الترتيب التصاعدي لأعداد حالات حجب الحقوق المالية وحالات الفصل التعسفي خلال السنوات الخمس محل الاهتمام، يخبرنا أن:

أولًا: فيمَا يتعلق بـ "حجب حقوق مالية":

سجل انتهاك "حجب حقوق مالية" أعلى نسبة حضور له خلال عام 2023، إذ تم تسجيل 132 حالة حجب حقوق مالية، يليها بفارق كبير سنة 2019، إذ سجل خلالها 32 حالة حجب حقوق مالية، بعدهما سنة 2022 إذ سجل خلالها 30 حالة حجب حقوق مالية، وفي 2020 تم تسجيل 23 حالة حجب حقوق مالية، وأخيرًا في سنة 2021 تم تسجيل أقل عدد حالات حجب حقوق مالية إذ تم توثيق 9 حالات فقط.

وهو ما يعني أن خلال 5 سنوات تم تسجيل 226 حالة حجب حقوق مالية، منهم 132 حالة سجلت خلال سنة 2023، وهو ما يعني أن سنة واحدة حدث خلالها ما نسبته 58.4% من إجمالي حالات حجب الحقوق المالية المسجلة.

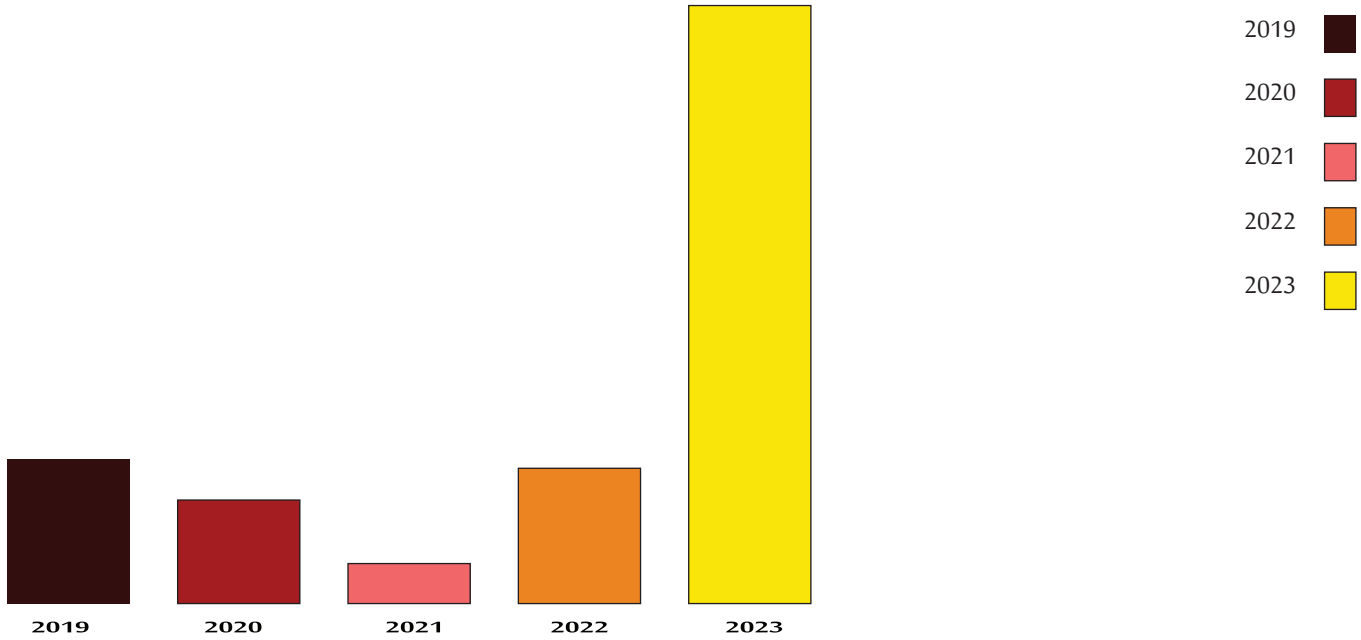

شكل رقم (14)؛ حجب حقوق مالية

ثانيًا: فيمَا يتعلق بالفصل التعسفي:

سجل انتهاك "الفصل التعسفي" أعلى نسبة حضور له خلال عام 2023، إذ تم تسجيل 72 حالة فصل تعسفي، يليها سنة 2022، إذ سجل خلالها 53 حالة فصل تعسفي، تأتي بعدهما سنة 2019، إذ سجل خلالها 31 حالة فصل تعسفي، وفي 2021 تم تسجيل 19 حالة فصل تعسفي، وأخيرًا في سنة 2020 تم تسجيل أقل عدد حالات حجب حقوق مالية إذ تم توثيق 11 حالة.

وهو ما يعني أن خلال 5 سنوات تم تسجيل 186 حالة فصل تعسفي، منهم 72 حالة سجلت خلال سنة 2023، وهو ما يعني أن سنة واحدة حدث خلالها ما نسبته 38.7% من إجمالي حالات الفصل التعسفي المسجلة، أي أن أكثر من ثلث الحالات الموثقة حدث خلال سنة واحدة.

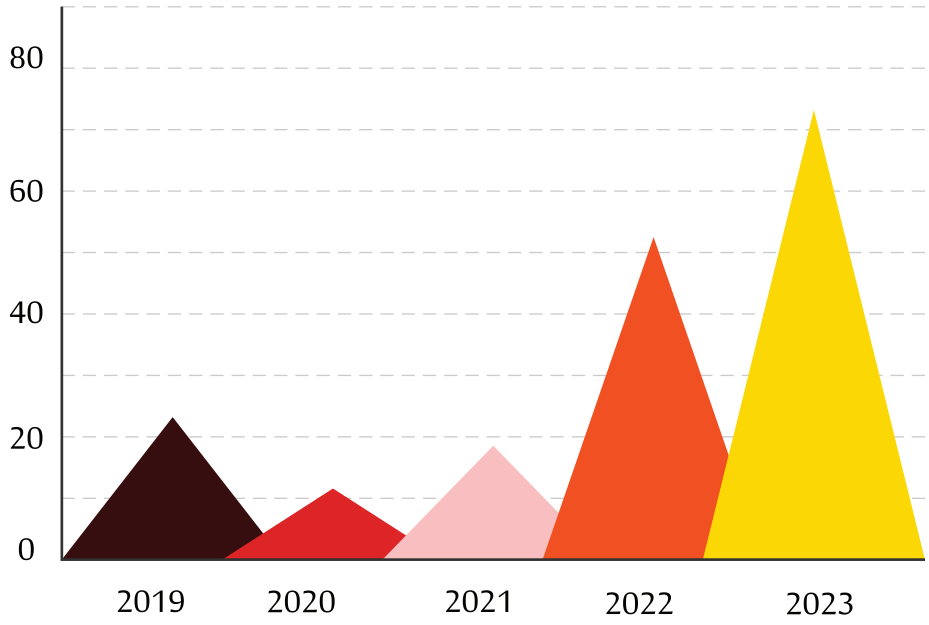

شكل رقم (15)؛ الفصل التعسفي

توزيع حالات حجب الحقوق المالية وفق النوع الاجتماعي:

شهد عام 2023 كما سبق وأوضحنا 132 حالة حجب حقوق مالية، توزيع هذا العدد من حيث النوع الاجتماعي يخبرنا؛ أن الصحفيين والإعلاميين كانوا الأكثر عرضة لانتهاك حجب حقوقهم المالية، حيث طالهم 80 انتهاكًا حجب خلال العام، في حين نجد أن الصحفيات والإعلاميات تعرضن لـ 48 انتهاكًا بحجب حقوق مالية. بينما وقعت 4 حالات حجب حقوق مالية بحق جماعة صحفية تضم صحفيين/ات وإعلاميين/ات.

كذلك يمكننا القول أن الربع الأخير من عام 2023، كان أعلى فصول العام من حيث أعداد انتهاكات "حجب حقوق مالية" إذ شهد توثيق 117 حالة حجب، في حين شهد الربع الثالث 8 حالات، بينما شهد الربع الثاني توثيق 3 حالات، بينما لم يشهد الربع الأول توثيق أية حالة.

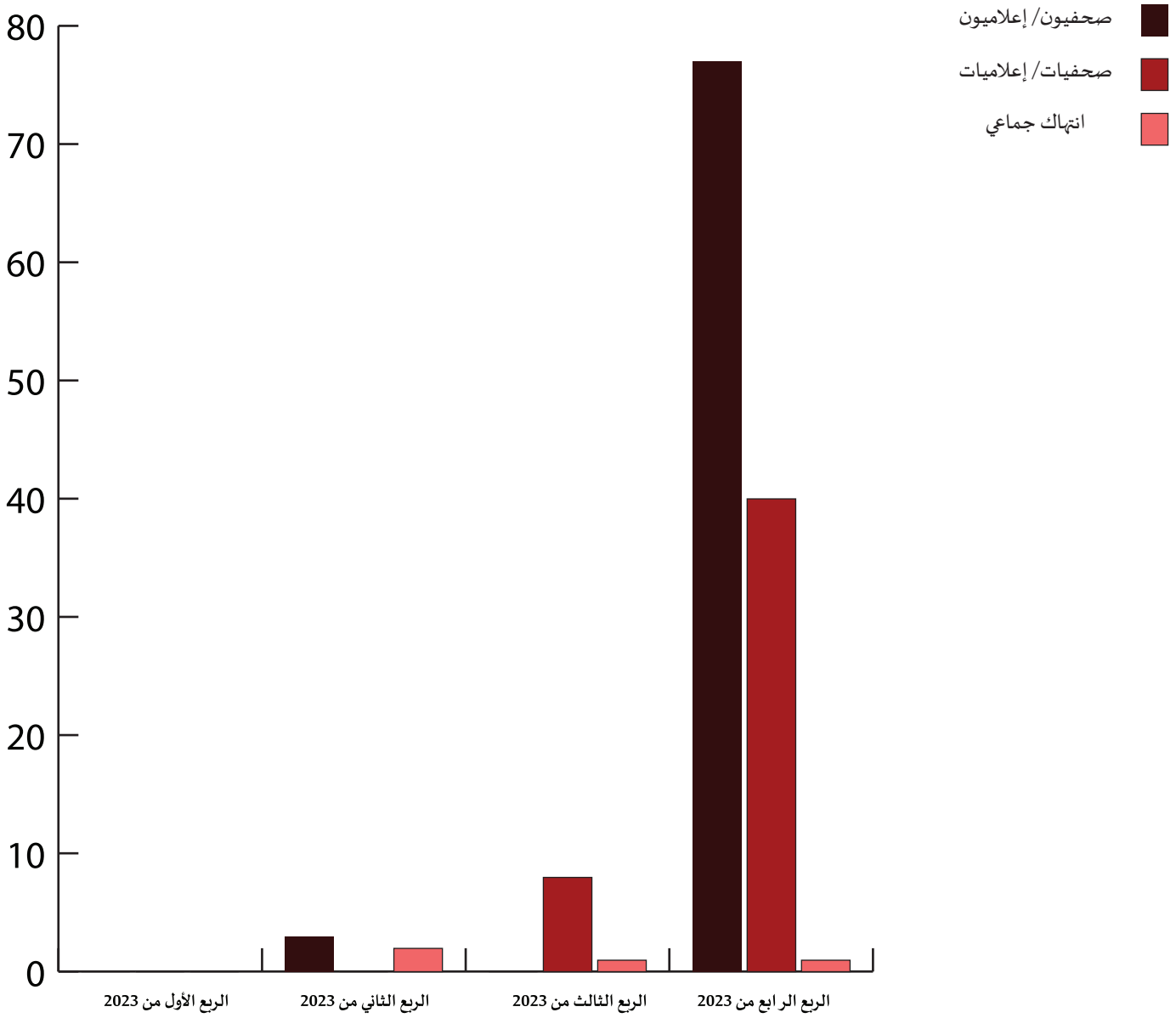

شكل رقم (16)؛ توزيع حالات حجب الحقوق المالية وفق النوع الاجتماعي

توزيع حالات الفصل التعسفي وفقا لـ النوع الاجتماعي:

انتهاك الفصل التعسفي شهد حضورًا واسعًا خلال عام 2023، حيث كان ثاني أكثر الانتهاكات تكرارًا خلال العام، بعد انتهاك حجب الحقوق المالية. ومقاربة الفصل التعسفي من حيث النوع الاجتماعي يخبرنا أن الصحفيين والإعلاميين الذكور كانوا الأكثر عرضة لانتهاك الفصل التعسفي، بحسب ما وثقناه من حالات، حيث وقع بحقهم 34 حالة فصل تعسفي.

لكن من جهة أخرى تخبرنا الأرقام أن الفروق بين الذكور والإناث من حيث تضررهم بالفصل التعسفي، خلال 2023، كانت فروق طفيفة، حيث طالت الصحفيات والإعلاميات السيدات خلال الفترة نفسها 32 حالة فصل تعسفي، ما يعني أن الفرق بين النوعين كان حالتي انتهاك فقط.

مراجعة الإحصائيات الخاصة بالفصل التعسفي، خلال عام 2023، تخبرنا أن الربع الأخير من السنة كان الأعلى من حيث أعداد حالات الفصل التعسفي، بواقع 66 حالة، وهو ما نسبته 91.7% من إجمالي حالات الفصل التعسفي التي سجلت طوال العام. أما الربع الثاني وثق خلاله 4 حالات فصل، والربع الثالث سجل خلاله 2 حالة فصل، بينما لم يسجل أية حالة فصل تعسفي خلال الربع الأول من العام.

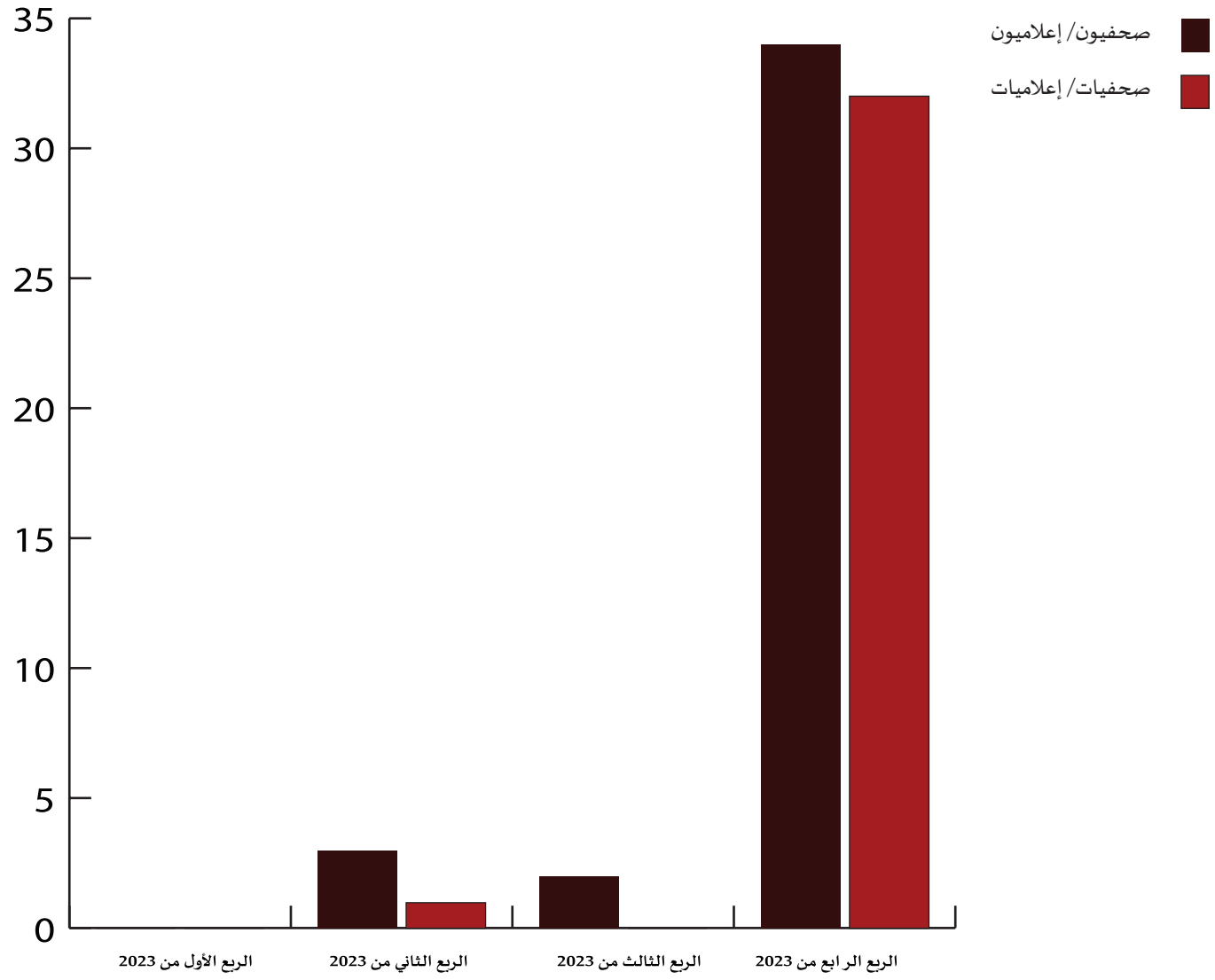

شكل رقم (17): توزيع حالات الفصل التعسفي وفقا لـ النوع الاجتماعي

توزيع حالات حجب الحقوق المالية وفق ملكية جهة عمل الضحية:

من حيث ملكية وسائل الإعلام التي تعرض صحفيين/ات فيها لانتهاك حجب حقوق مالية، نعلم من التحليل الإحصائي للبيانات التي تم توثيقها، أن النوافذ الإعلامية والصحفية المملوكة للقطاع الخاص المحلي في مصر، كانت الأعلى من حيث تعرض صحفيين/ات فيها لانتهاك حجب حقوق مالية، حيث شهدت وقوع 118 حالة حجب، من إجمالي 132 حالة سجلت طوال العام، وهو ما نسبته 89.4% من إجمالي حالات حجب الحقوق المالية التي تم توثيقها طوال العام.

أما المنصات الإعلامية والصحفية المملوكة لجهات أجنبية، شهدت وقوع 11 حالة حجب حقوق مالية بحق صحفيين/ات وإعلاميين/ات عاملين/ات لديها، نسبته 8.3% من إجمالي حالات حجب حقوق مالية المسجلة خلال العام.

أما المنصات الإعلامية والصحفية القومية فقد شهدت، 2 حالة حجب حقوق مالية خلال العام، وقعت أحداثها في الربع الثاني من العام. وإن كان الرَّقَم الأخر الخاص بالصحافة القومية يحتاج إلى تفسير بالإشارة إلى ملاحظات، هي: أن كثير من العاملين/ات بهذه الجهات يخافون الإبلاغ عن الانتهاكات الواقعة بحقهم/ن خوفا على وظائفهم/ن ومواقعهم/ن، كما أن عددًا واسعًا، من الصحفيين/ات العاملين/ات بهذه المؤسسات يتقاضون مرتبات متدنية للغاية، وعليه يصبح الاقتطاع من هذه المرتبات الصغيرة في الأساس مسألة غير متوقعة، فضلًا عن وجود أعداد كبيرة من العاملين/ات بهذه المؤسسات هم/ن صحفيون/ات مؤقتين وغير معينين/ات بالأساس؛ فهم/ن يحصلون على مكافئات وليس رواتب.

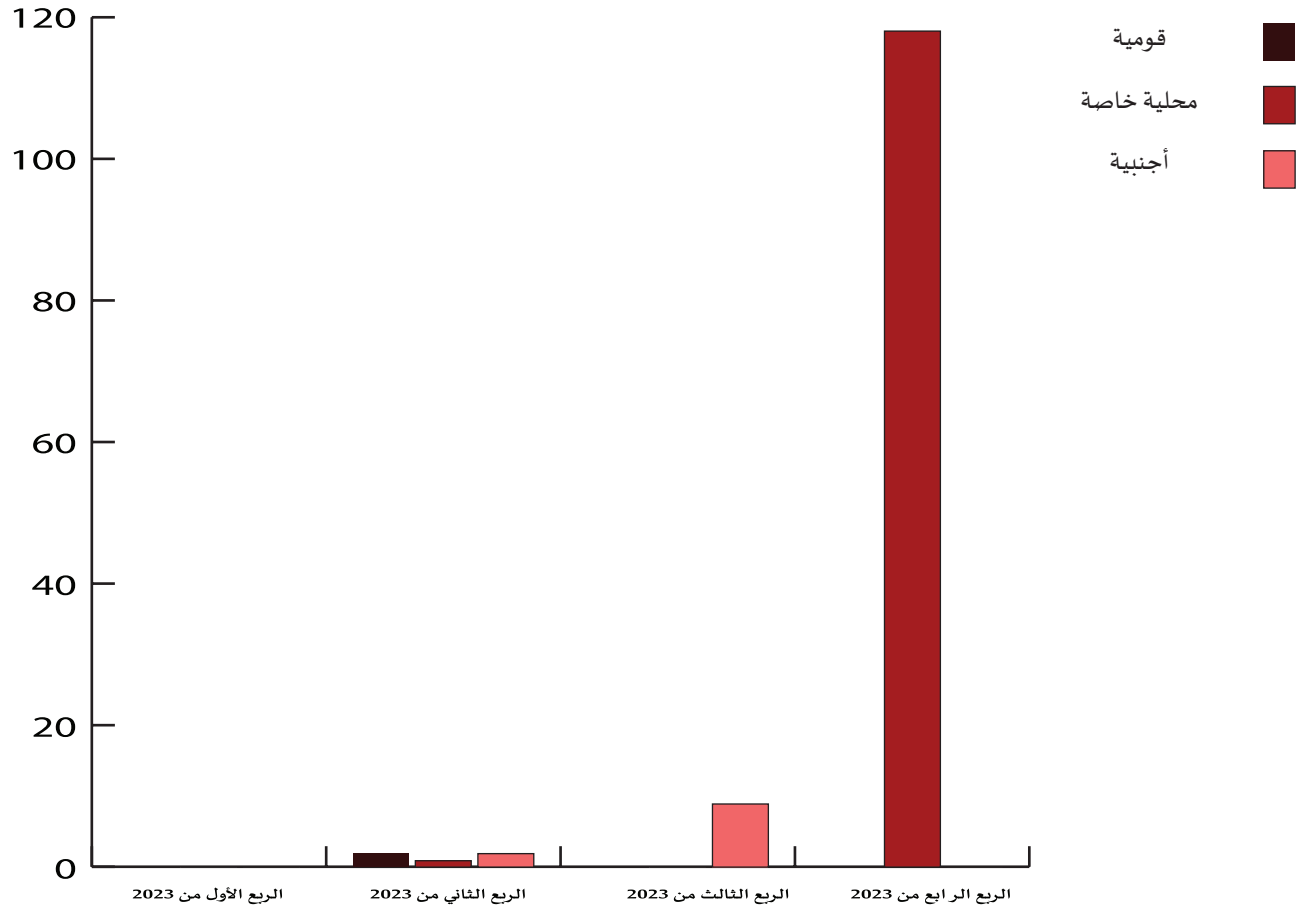

شكل رقم (18): توزيع حالات حجب الحقوق المالية وفق ملكية جهة عمل الضحية

توزيع حالات الفصل التعسفي وفق ملكية جهة عمل الضحية:

النظر في انتهاكات الفصل التعسفي التي وقعت خلال 2023، وعددها 72 حالة فصل تعسفي، من زاوية ملكية وسائل الإعلام التي شهدت وقوع هذه الحالات، يخبرنا أن المؤسسات الصحفية والإعلامية المملوكة للقطاع الخاص المحلي شهدت وقوع 70 حالة فصل تعسفي من إجمالي 72 حالة مسجلة طوال العام، وهو ما نسبته 97.2% من إجمالي الحالات المسجلة، وهي نسبة عالية للغاية.

أما وسائل الإعلام المملوكة للدولة، فقد سجلت 2 حالة فصل تعسفي خلال السنة، بينما لم تسجل وسائل الإعلام المملوكة لمستثمر أجنبي أية وقائع فصل تعسفي.

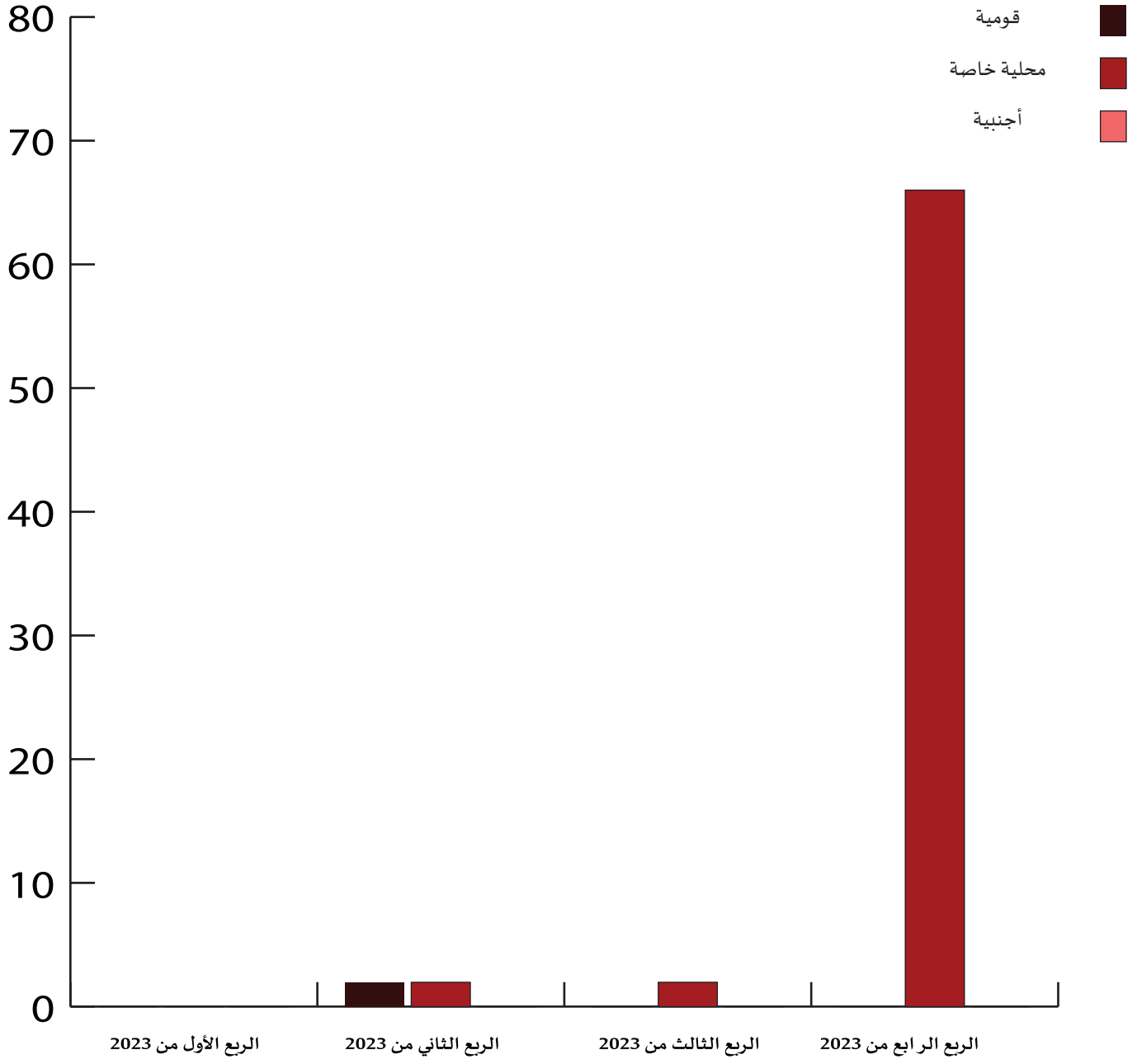

شكل رقم (19): توزيع حالات الفصل التعسفي وفق ملكية جهة عمل الضحية

ختامًا، من المتوقع أن تستمر حالات حجب الحقوق المالية، والفصل التعسفي، في التفاقم خلال الفترة القادمة، مع استمرار الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها الجميع، والتي تلقي بظلال قاتمة على الصحفيين/ات كونهم/ن جزءُ من هذا المجتمع يعيشون نفس معاناته.

وهو ما يحتاج إلى جهود كبيرة من قبل المؤسسات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، ومن كل مهتم بملف الجماعة الصحفية في مصر. جهود واهتمام يجب أن يركز على: إيجاد حلول عاجلة وناجزة لقضايا حجب الحقوق المالية والفصل التعسفي القائمة، وعلى محاولة تغيير الأسباب البنيوية التي تجعل من حجب حقوق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات ممارسة ممكنة وقليلة التكلفة لدى مرتكبيها.

(2) الحبس على ذمة التحقيقات... دوامة تبتلع أعمار الصحفيين/ات:

جاء انتهاك "الحبس على ذمة التحقيقات" الثالث في الترتيب من حيث الانتهاكات الأكثر تكرارًا خلال عام 2023، إذ تكرر وقوعه 44 مرة بحق صحفيين/ات وإعلاميين/ات. في الوقت الذي أكدت فيه المادة 96 من الدستور أن "المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية عادلة، تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه"، وفي الوقت الذي أعلن فيه قانون الإجراءات الجنائية على أن الحبس الاحتياطي يبرر فقط في حال "توافر أدلة على ارتكاب المتهم للجريمة، وثانيًا خَشْيَة هرب المتهم، أو عدم وجود محل إقامة معلوم له"، وشدد على أنه "في جميع الأحوال لا يجوز أن تتجاوز مدة الحبس الاحتياطي في مرحلة التحقيق الابتدائي وسائر مراحل الدعوى الجنائية ثلث الحد الأقصى للعقوبة السالبة للحرية، بحيث لا يتجاوز ست أشهر في الجنح وثمانية عشر شهرًا في الجنايات، وسنتين إذا كانت العقوبة المقررة للجريمة هي السجن المؤبد أو الإعدام"؛ فالقانون وإن كان قبل بالحبس الاحتياطي من حيث المبدأ، فقد قيد إمكانية استخدامه، وحال دون التوسع فيه وتحويله إلى آلية تنكيل.

لكن ما توافر لدينا، عبر التوثيق، من كون انتهاك "الحبس على ذمة التحقيقات" كان هو ثالث أكثر الانتهاكات تكرارًا يشير إلى المسافة الكبيرة أو الهوة بين المثال الذي يعبر عنه الدستور والقانون، وبين الواقع المتمثل في هذا الرقم الكبير، 44 حالة تجديد حبس على ذمة التحقيقات خلال 2023.

قرارات التجديد الـ 44 الموثقة خلال 2023 جاءت بحق الصحفيين (بهاء الدين إبراهيم نعمة الله السيد "8 انتهاكات تجديد" - ربيع محمد عبد الواحد محمد الشيخ "8 انتهاكات تجديد" - مدحت رمضان علي برغوث "7 انتهاكات تجديد" - مصطفى أحمد عبد المحسن حسن "6 انتهاكات تجديد" - محمد سعد خطاب "6 انتهاكات تجديد" - يحيي خلف الله محمد علي "2 انتهاك تجديد" - هشام عبد العزيز غريب عبد الوهاب "3 انتهاك تجديد" - أحمد فايز عبد المجيد عبد الحفيظ "حالة تجديد وحيدة" - رؤوف عباس عبيد "3 انتهاكات تجديد").

عد المرصد المصري للصحافة والإعلام حالات تجديد الحبس للصحفيين المذكورين أعلاه، كونهم تجاوزوا مدة الحبس المنصوص عليه قانونا، وكون قرارات حبسهم تتعلق بقضايا النشر والعمل الصحفي.

محاولة تفكيك هذا الرَّقَم الكبير، وفهم ما ينطوي عليه من مضامين يقودنا إلى عدد من النتائج. منها: أن الحبس على ذمة التحقيقات مثل 13.1% من إجمالي الانتهاكات التي وقعت في 2023. وفي السطور التالية نستقرأ الدلالات الإحصائية لهذا الرَّقَم الكبير.

توزيع حالات تجديد الحبس وفقا لزمن وقوعها:

تحت هذا العنوان نتساءل: أية فصول العام الأربعة شهد تسجيل أكثر حالات تجديد الحبس على ذمة التحقيقات؟ فهو بمعنى ما يدرس العلاقة الإحصائية بين عدد انتهاكات تجديد الحبس الموثقة وبين توقيت توثيقها.

في حال تم توزيع حالات تجديد الحبس على ذمة التحقيقات التي تم رصدها على فصول سنة 2023، نجد أن الربع الأول من العام كان الأعلى من حيث عدد تجديدات الحبس، حيث شهد توثيق 19 حالة تجديد حبس، يليه من حيث العدد الربع الرابع الذي شهد تسجيل 12 حالة تجديد حبس. يأتي بعدهما في الترتيب الربع الثالث الذي شهد تسجيل 7 حالات تجديد حبس، وأخيرًا الربع الثاني الذي شهد تسجيل 6 حالات تجديد حبس.

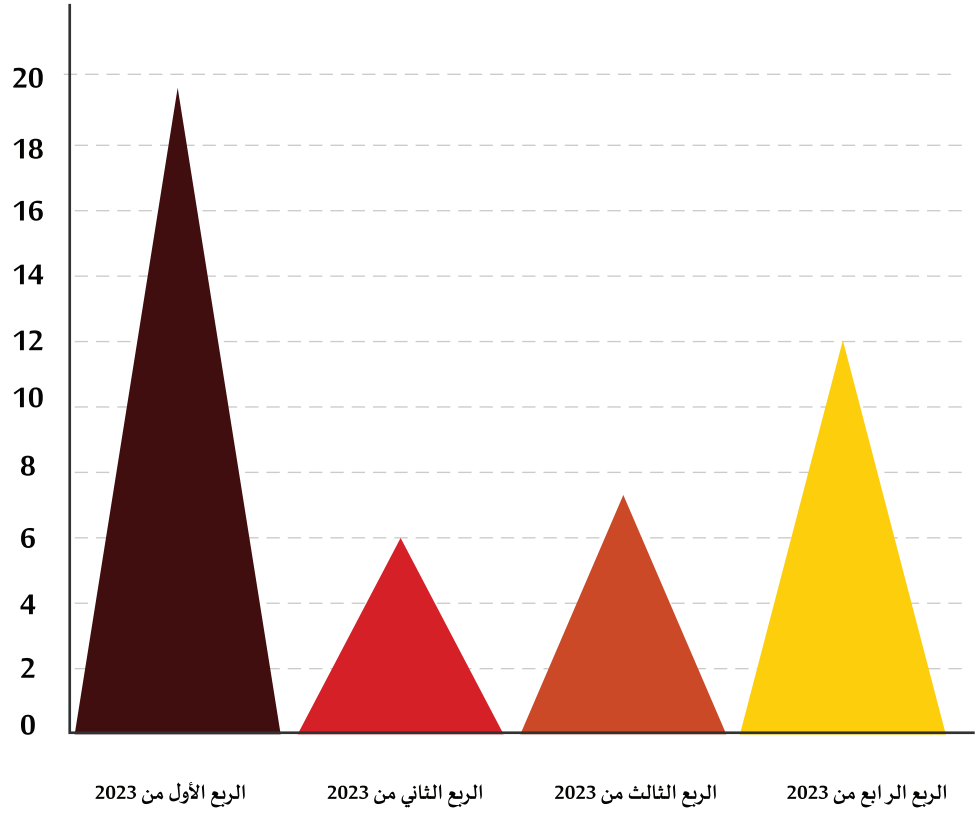

شكل رقم (20)؛توزيع حالات تجديد الحبس وفقا لزمن وقوعها

توزيع حالات تجديد الحبس وفقا لملكية جهة عمل الضحية:

السؤال الذي يجيبه هذا القسم، هو: أي القطاعات يعتبر العاملين/ات فيها من الصحفيين/ات والإعلاميين/ات أكثر عرضة للحبس على ذمة التحقيقات ؟

وفق هذا المتغير، نجد أن الصحفيين/ات والإعلاميين/ات العاملين/ات في مؤسسات صحفية وإعلامية مملوكة لجهات أجنبية كانوا أكثر عرضة لتجديد الحبس على ذمة التحقيقات، إذ تعرض هؤلاء لـ 25 حالة انتهاك تجديد حبس على ذمة التحقيقات خلال 2023، وهو ما نسبته 56.8% من إجمالي حالات تجديد الحبس الموثقة خلال السنة. ما يعني أن أكثر من نصف حالات تجديد الحبس الموثقة وقعت بحق صحفيين/ات وإعلاميين/ات عاملين/ات في مؤسسات مملوكة لجهات غير مصرية.

يأتي في المستوى الثاني في الترتيب، الصحفيين/ات والإعلاميين/ات العاملين/ات في مؤسسات صحفية وإعلامية مملوكة للقطاع الخاص المحلي، إذ وقع بحق هؤلاء 16 حالة تجديد حبس خلال العام، وهو ما نسبته 36.4% من إجمالي الحالات الموثقة.

في ذيل الترتيب يأتي الصحفيين/ات والإعلاميين/ات العاملين/ات في المؤسسات الصحفية والإعلامية القومية، إذ وقع بحق هؤلاء 3 حالات تجديد حبس خلال السنة محل الاهتمام.

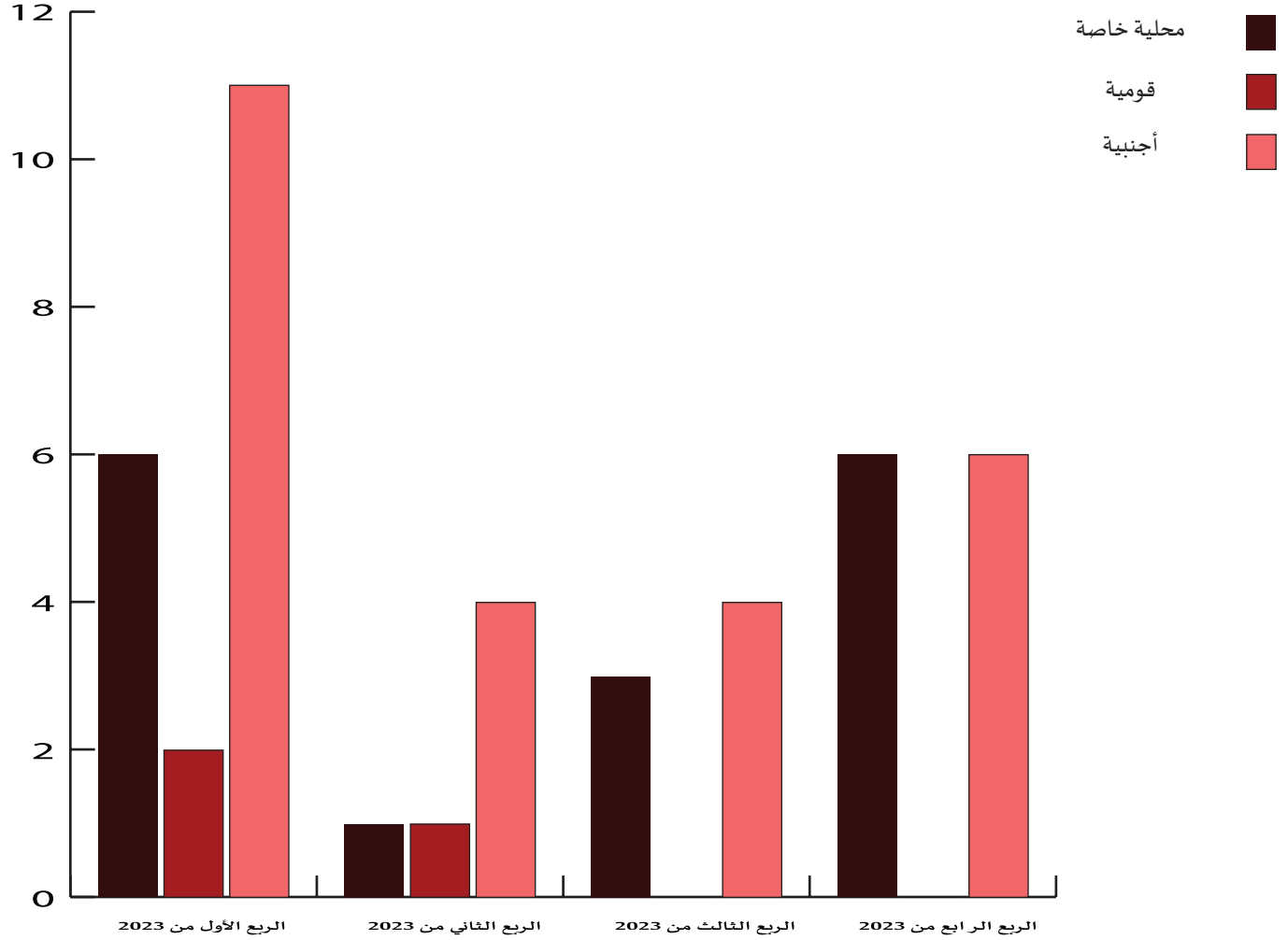

شكل رقم (21)؛ توزيع حالات تجديد الحبس وفقا لملكية جهة عمل الضحية

توزيع حالات تجديد الحبس وفقا لطبيعة جهة عمل الضحية:

جيب هذا العنوان عن سؤال: هل هناك عِلاقة إحصائية بين عدد حالات تجديد الحبس وبين طبيعة عمل جهة عمل الشخص الواقع عليه الانتهاك؟

مراجعة البيانات الموثقة لدى فريق المرصد المصري تخبرنا: (1) أن وسائل الإعلام الرقمية كان صحفيها وإعلاميها الأكثر عرضة للحبس مدد طويلة على ذمة التحقيقات، حيث وقع بحقهم 22 حالة تجديد حبس خلال السنة، وهو ما نسبته 50% من إجمالي الحالات المسجلة. أي أن نصف حالات تجديد الحبس الموثقة وقعت بحق صحفيين/ات وإعلاميين/ات في وسائل إعلام رقمية؛ ويعزى هذا الرَّقَم ليس فقط لتعرض صحفي الفضاء الافتراضي لانتهاكات أكثر من غيرهم، إنما يرجع أيضا لاتساع رقعة المواقع الصحفية الإلكترونية، مقارنة بالصحافة الورقية أو القنوات التلفزيونية أو إذاعات الراديو.

(2) أما وسائل الإعلام المرئية فقد جاء العاملين/ات فيها في المرتبة الثانية، من حيث تعرضهم/ن لعقوبة التوسع في حبسهم/ن احتياطيًا على ذمة التحقيقات، إذ وقع بحق هؤلاء 19 انتهاك تجديد حبس، وهو ما نسبته 43.2% من إجمالي حالات تجديد الحبس الموثقة. (3) في الترتيب الأخير يأتي العاملين/ات في مطبوعات صحفية، إذ وقع بحقهم/ن 3 انتهاك تجديد حبس.

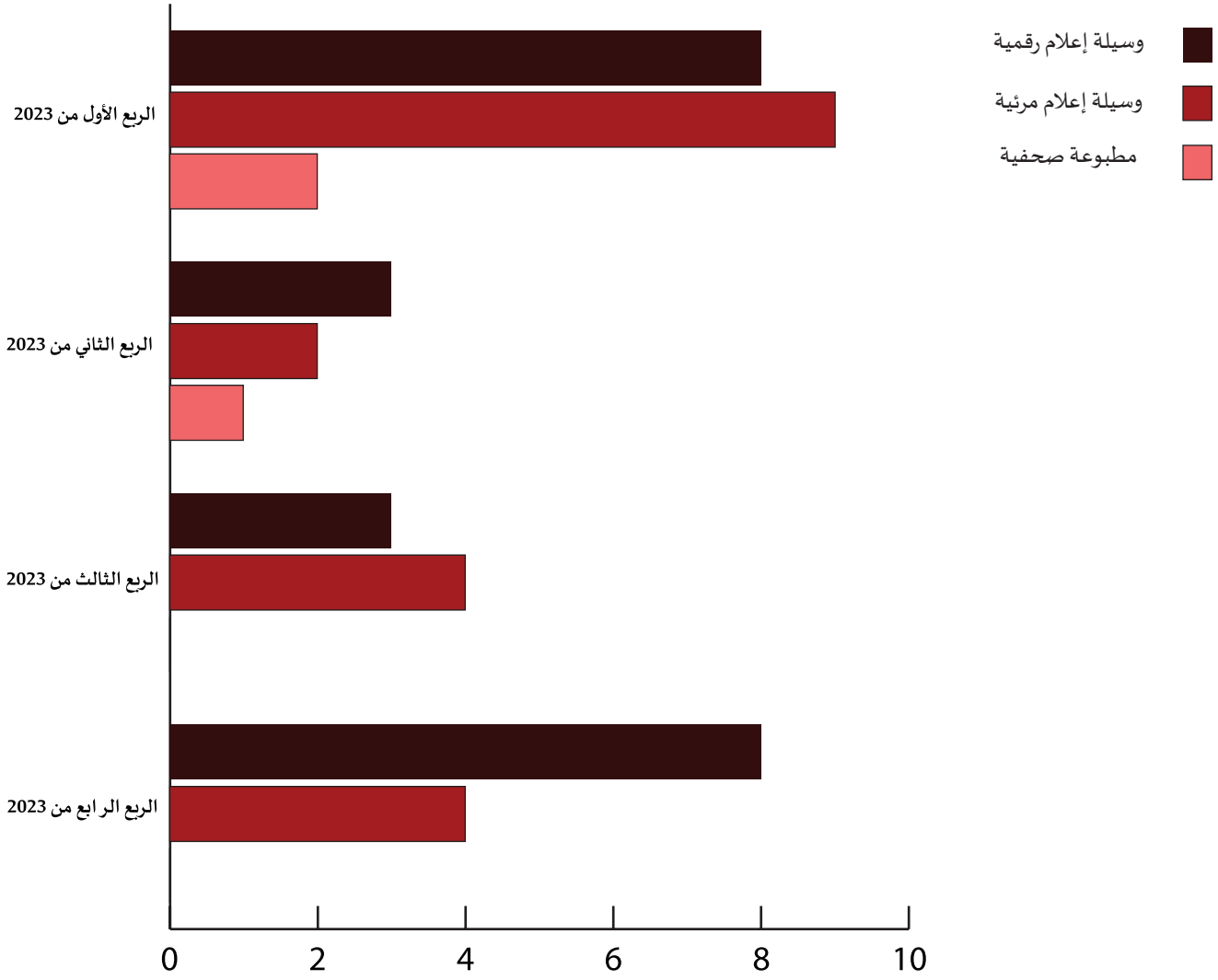

شكل رقم (22)؛ توزيع حالات تجديد الحبس وفقا لطبيعة جهة عمل الضحية

توزيع حالات تجديد الحبس وفقًا لتخصص ضحية الانتهاك:

يجيب هذا العنوان عن سؤال: أي التخصصات الصحفية يعد أصحابها أكثر عرضة للحبس على ذمة التحقيقات؟ وعليه يسلط هذا السؤال الضوء على العِلاقة الإحصائية بين تجديد الحبس على ذمة التحقيقات لمدد طويلة تتجاوز المسموح به قانونًا وبين التخصص الصحفي. التحليل الإحصائي لهذه العلاقة يخبرنا أن: (1) فئة معد برامج كانت الأكثر عرضة لانتهاك تجديد الحبس على ذمة التحقيقات، بواقع 11 حالة تجديد حبس. (2) في المرتبة الثانية تأتي فئة مترجم صحفي، بواقع 10 قرارات تجديد حبس. (3) في المرتبة الثالثة تأتي إذ طالتها 7 قرارات ،SEO فئة محرر، بواقع 9 قرارات تجديد حبس. (4) في الترتيب الرابع تأتي فئة اختصاصي تجديد حبس. (5) في الترتيب الخامس تأتي فئة كاتب، إذ وقع بحقها 6 قرارات تجديد حبس. (6) تتذيل الترتيب فئة إداري، إذ طالها قرار وحيد بتجديد الحبس على ذمة التحقيقات.

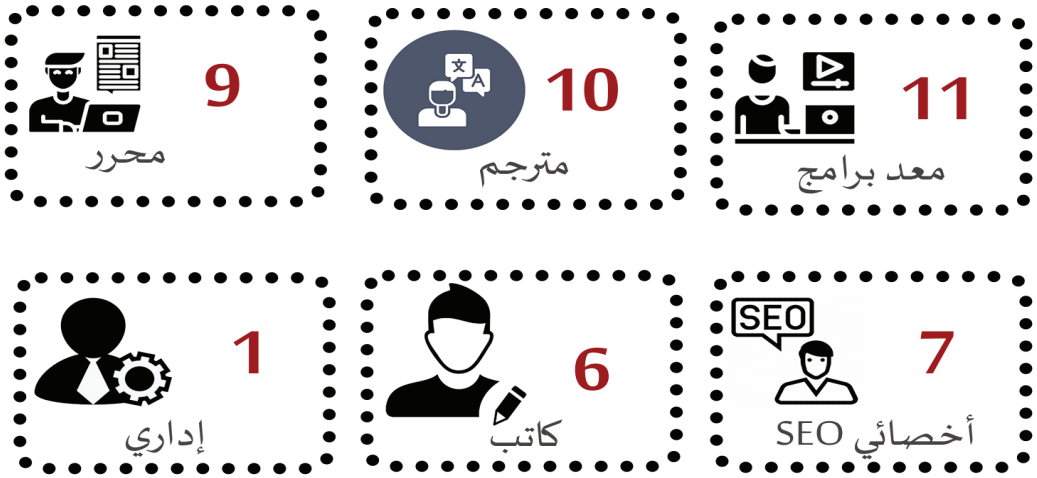

شكل رقم (23): توزيع حالات تجديد الحبس وفقًا لتخصص ضحية الانتهاك

في الختام نؤكد أن هناك عديد من "البدائل القانونية للحبس الاحتياطي، وذلك حسب نص المادة 201 من قانون الإجراءات الجنائية التي تنص على أنه "يجوز للسلطة المختصة بالحبس الاحتياطي أن تصدر بدلا منه تدابير منها إلزام المتهم بعدم مبارحة مسكنه أو أن يقدم نفسه لمقر الشرطة في أوقات محددة أو حظر ارتياد المتهم أماكن محددة، وأنه حال خالف المتهم الالتزامات التى يفرضها التدبير جاز حبسه احتياطيًا، ويسري في شأن مدة التدبير أو مدها والحد الأقصى لها واستئنافها ذات القواعد المقررة بالنسبة إلى الحبس الاحتياطي[1]". إلا أن السلطات المختصة توسعت -للأسف الشديد- بصورة كبيرة في استخدام آلية الحبس الاحتياطي وفي "تدوير المتهمين"، ما يوحي في معظم الأحيان إلى تحويلها إلى أداة تنكيل بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات.

1-التقرير القانوني السنوي الصادر عن وحدة الدعم والمساندة القانونية بالمرصد المصري للصحافة والإعلام، عدد سنة 2023، ص: 49

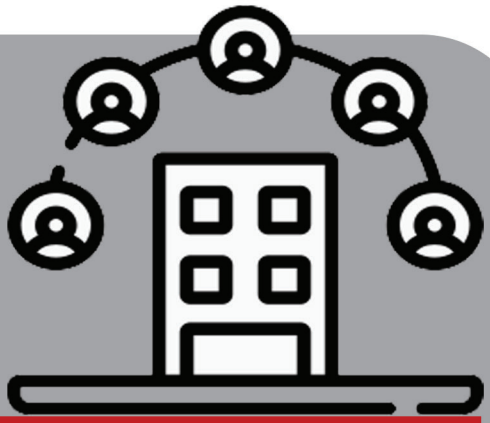

القسم الثاني:

مخرجات الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر خلال عام 2023 "تحليل إحصائي وقراءة نقدية"

يسلط القسم الثاني من التقرير الضوء على ما صدر عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر من نشاطات، سواء كانت خطابات (بيانات، تصريحات، مخاطبات) أو كانت ممارسات (فعاليات، وأنشطة).

هذه الجهات المصدرة لهذه النشاطات سواء كانت خطابات أو كانت ممارسات تنقسم إلى نوعين؛ النوع الأولى: الجهات النقابية، المعبرة عن المجتمع الصحفي والإعلامي في مصر، فهي صوت مجتمع الصحفيين/ات والإعلاميين/ات، والمعبرة عن أعضائه/عضواته. النوع الثاني: الجهات الرقابية، وهي مؤسسات حكومية أو قومية، هدفها الأساس، كما يتضح من سياساتها، مراقبة المجال الصحفي والإعلامي، وتوجيه حركته، والتحكم في إيقاع عمله. تحت النوع الأول: يندرج واقعيا نِقابة الصحفيين، ونظريًا نِقابة الإعلاميين. تحت النوع الثاني: تندرج هيئات (المجلس الأعلى للإعلام - الهيئة الوطنية للإعلام - الهيئة الوطنية للصحافة).

هناك نوع ثالث من المؤسسات، يرصد نشاطاتها هذا القسم من التقرير، هذا النوع لا يندرج في النوع الأول أو النوع الثاني، لكنه يبقى ذات صلة بالعمل الصحفي والإعلامي في مصر، مثل (البرلمان - جهات قضائية - الهيئة الوطنية للانتخابات[1] - الهيئة العامة للاستعلامات)، فضلا عن قنوات تلفزيونية، وصحف ومجلات، وشركات إنتاج وتوزيع محتوى إعلامي، وأكاديميين بمجال الإعلام.

توزيع الصادرات على الجهات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصروفقا للمدى الزمني:
توزيع ما صدر عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر على فصول السنة الأربعة، يخبرنا أن:

أولًا: فيمَا يتعلق بالجهات النقابية: (أ) نِقابة الصحفيين: صدر عن نقابة الصحفيين خلال سنة 2023 عدد 396 نشاطًا وخطابًا، من إجمالي 589 صادرًا عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، وهو ما نسبته 67.2% من إجمالي الصادر عن هذه الجهات؛ وهو ما يشير إلى النشاط الواضح والكبير للنقابة، خلال السنة التي يتناولها التقرير.

ما صدر عن نِقابة الصحفيين من نشاطات وخطابات خلال العام يتوزع على فصول العام كما يلي: خلال الثلاث شهور الأولى من العام صدر عن نقابة الصحفيين 83 نشاطًا، بينما صدر عنها خلال الفصل الثاني من العام 128 نشاطًا، فيمَا صدر عنها خلال الربع الثالث 91 نشاطًا، في حين صدر عنها خلال الربع الأخير والذي يغطي شهور (أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر) 94 نشاطًا. وهو ما يعني أن النِّقابة كانت في أنشط حالاتها خلال الربع الثاني من العام، إذ صدر عنها خلال هذه الشهور الثلاث 128 نشاطًا، وهو ما نسبته 32.3% من إجمالي ما صدر عن النِّقابة خلال العام كله.

(ب) نِقابة الإعلاميين: صدر عن نِقابة الإعلاميين خلال عام 2023 عدد 38 نشاطًا، من إجمالي 589 صادرًا عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، وهو ما نسبته 6.5% من إجمالي ما تم رصده.

1-كونها الجهة المسئولة عن منح تصاريح التغطية الصحفية والإعلامية للاستحقاقات الدستورية من انتخابات واستفتاءات

وهو ما قد يعني أن نشاطها يبدو محدودًا؛ لكن هذا متوقع في ظل حداثة عمر النِّقابة، التي نشأت إعمالًا لقانون رقم 93 لسنة 2016[2].

ما صدر عن نقابة الإعلاميين من نشاطات وخطابات خلال عام 2023، جاء توزيعه كالتالي: في الربع الأول من العام صدر عنها عدد 4 نشاط، في الربع الثاني صدر عنها نشاط وحيد فيمَا رصدنا، خلال الربع الثالث من العام صدر عنها 9 نشاطات، في الربع الأخير من العام صدر عنها 24 نشاطًا؛ وهو ما يعني أن نشاطات نقابة الإعلاميين خلال عام 2023، كان يأخذ مسارًا تصاعديًا، عدا خلال الربع الثاني من العام، إذ هبط نشاطها من 4 نشاطات خلال الربع الأول، إلى نشاط وحيد خلال الربع الثاني، لكنه عاود الصعود مجددًا خلال الربع الثالث حيث سجلت عدد 9 أنشطة، ليصل إلى ذروة نشاطه في الربع الرابع من العام، إذ سجلت عدد 24 نشاطًا.

ثانيًا: فيمَا يتعلق بالجهات الرقابية: (أ) المجلس الأعلى للإعلام: صدر عن المجلس الأعلى للإعلام، وهو أعلى جهة رقابية مختصة بالشأن الصحفي والإعلامي في مصر، خلال عام 2023، عدد 59 نشاطًا وفاعلية، وهو ما نسبته 10% من إجمالي ما صدر عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر.

ما صدر عن المجلس من نشاطات توزع على فصول العام كالتالي: خلال الربع الأول صدر عن المجلس 18 نشاطًا، وخلال الربع الثاني صدر عنه عدد 5 أنشطة، بينما صدر عنه خلال الربع الثالث 11 نشاطًا، في حين صدر عنه خلال الربع الأخير 25 نشاطًا.

(ب) الهيئة الوطنية للإعلام: صدر عن الهيئة الوطنية للإعلام، وهي الجهة المعنية بـ "إدارة المؤسسات الإعلامية المملوكة للدولة لتقديم خدْمَات البث والإنتاج التلفزيوني والإذاعي والرقمي والصحفي والخدمات الهندسية المتعلقة بها"، عدد 38 نشاطًا خلال عام 2023، وهو ما نسبته 6.5% من إجمالي الصادر عن الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر.

ما صدر عن الهيئة من نشاط توزع على فصول السنة كالتالي: خلال الربع الأول من العام صدر عن الهيئة عدد 5 أنشطة، فيمَا صدر عنها خلال الربع الثاني عدد 5 أنشطة، بينما صدر عنها خلال الربع الثالث عدد 9 أنشطة، في حين صدر عنها خلال الربع الرابع عدد 19 نشاطًا. ما يعني أن نشاط الهيئة، سواء كان فعاليات أو خطابات، يأخذ مسارًا تصاعديًا.

الهيئة الوطنية للصحافة: صدر عن الهيئة الوطنية للصحافة، وهي الجهة المعنية بـ "إدارة المؤسسات (ت) الصحفية القومية، وتعمل على تطويرها، وتنمية فصولها، وضمان تحديثها، واستقلالها، وحيادها، والتزامها بأداء مهني وإداري واقتصادي رشيد"، صدر عنها عدد 49 نشاطًا في سنة 2023، وهو ما نسبته 8.3% من إجمالي ما صدر عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر.

2-منشورات قانونية، إصدار قانون نِقابة الإعلاميين، تاريخ الدخول: 3 يناير 2024، الرابط: إصدار قانون نقابة الإعلاميين | منشورات قانونية

ما صدر عن الهيئة من نشاط يتوزع على فصول السنة كالتالي: خلال الربع الأول من عام 2023 صدر عن الهيئة الوطنية للصحافة عدد 8 نشاطات، فيمَا صدر عن الهيئة عدد 10 أنشطة خلال الربع الثاني، بينما صدر عنها عدد 11 نشاطًا خلال الربع الثالث، في حين صدر عنها عدد 20 نشاطًا خلال الربع الأخير. ما يعني أن منحنى نشاط الهيئة يأخذ مسار تصاعدي خلال العام الماضي.

أما البرلمان المصري، ومعه الهيئة العامة للاستعلامات فقد صدر عن كل منهما خلال العام الذي يغطيه التقرير، عدد 3 أنشطة. أما الهيئة الوطنية للانتخابات، صدر عنها عدد 6 نشاطات 3 منهم خلال الربع الثالث من العام، والـ 3 الآخرين في الربع الأخير.

شكل رقم (2-1): توزيع الصادرات على الجهات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر وفقا للمدى الزمني

توزيع الصادرات على الجهات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر وفقا لنوع الصادر:

في السطور السابقة حاولنا النظر في النشاطات الصادرة عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، من جهة توزيعها على فصول السنة، ومن جهة نسبتها إلى العدد الكلي للنشاطات الصادرة عن هذه الجهات؛ لعل ذلك يسهم في أن نعرف، من الناحية الإحصائية، أي هذه الجهات كان أكثر نشاطًا خلال المدّة محل الاهتمام. ويساعدنا في معرفة أية فترات السنة مثلت لحظة الذروة لهذه الجهات، وشهدت أوج فعاليتها.

في السطور التالية نحاول تقديم تحليل إحصائي للنشاطات (سياسات، خطابات) الصادرة عن الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، لكن ليس من زاوية نشاط كل هيئة على حدة، مقارنة بغيرها من هيئات، إنما من زاوية نوع الصادر عن هذه الجهات، وحجم هذا الصادر من إجمالي الصادرات.

وفق هذا المنظور، نجد أن **فئة "خبر"** كان أكثر النشاطات صدورًا عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، إذ تم رصد 287 خبرًا عن هذه الجهات، وهو ما نسبته 98.7% من إجمالي النشاطات الصادرة عن هذه الجهات خلال 2023. يلي ذلك في الترتيب **فئة "قرار"**، إذ تم رصد 75 قرارًا صادر عن الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، وهو ما نسبته 12.7% من إجمالي الصادرات.

في المرتبة الثالثة تأتي **فئة "إعلان"**، حيث صدر عن هذه الهيئات عدد 63 إعلانًا خلال الفترة محل الاهتمام، وهو ما نسبته 10.7% من إجمالي ما تم رصده من صادرات عن الهيئات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر. في المرتبة الرابعة تأتي **فئة "تصريح"**، إذ تم رصد 36 تصريحًا صادر عن هذه الهيئات، وهو ما نسبته 5.6% من إجمالي الصادر عن هذه الجهات.

في المرتبة الخامسة تأتي **فئة "فعاليات"**، إذ تم رصد 32 فعالية نظمتها الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر خلال 2023. في المرتبة السادسة تأتي **فئة "بيان"** إذ تم رصد صدور 31 بيانًا عن هذه الهيئات خلال السنة محل الاهتمام، وهو ما نسبته 5% من إجمالي الصادرات.

في المرتبة السابعة تأتي **فئة "تهنئة"**، إذ صدر عن الجهات المنظمة للصحافة والإعلام 26 تهنئة خلال العام، وهو ما نسبته 4.4% من إجمالي الصادر عن هذه الهيئات. في المرتبة الثامنة تأتي **فئة "نعي"**، إذ صدر عن الهيئات المنظمة للصحافة والإعلام 21 حالة نعي خلال السنة، وهو ما نسبته 3.6% من إجمالي الصادر عن هذه الهيئات.

في ذيل الترتيب نجد (عدد 6 خطابات - عدد 4 بروتوكول تعاون - عدد 3 توصية - عدد 2 طلب - عدد 2 تكريم - اقتراح وحيد).

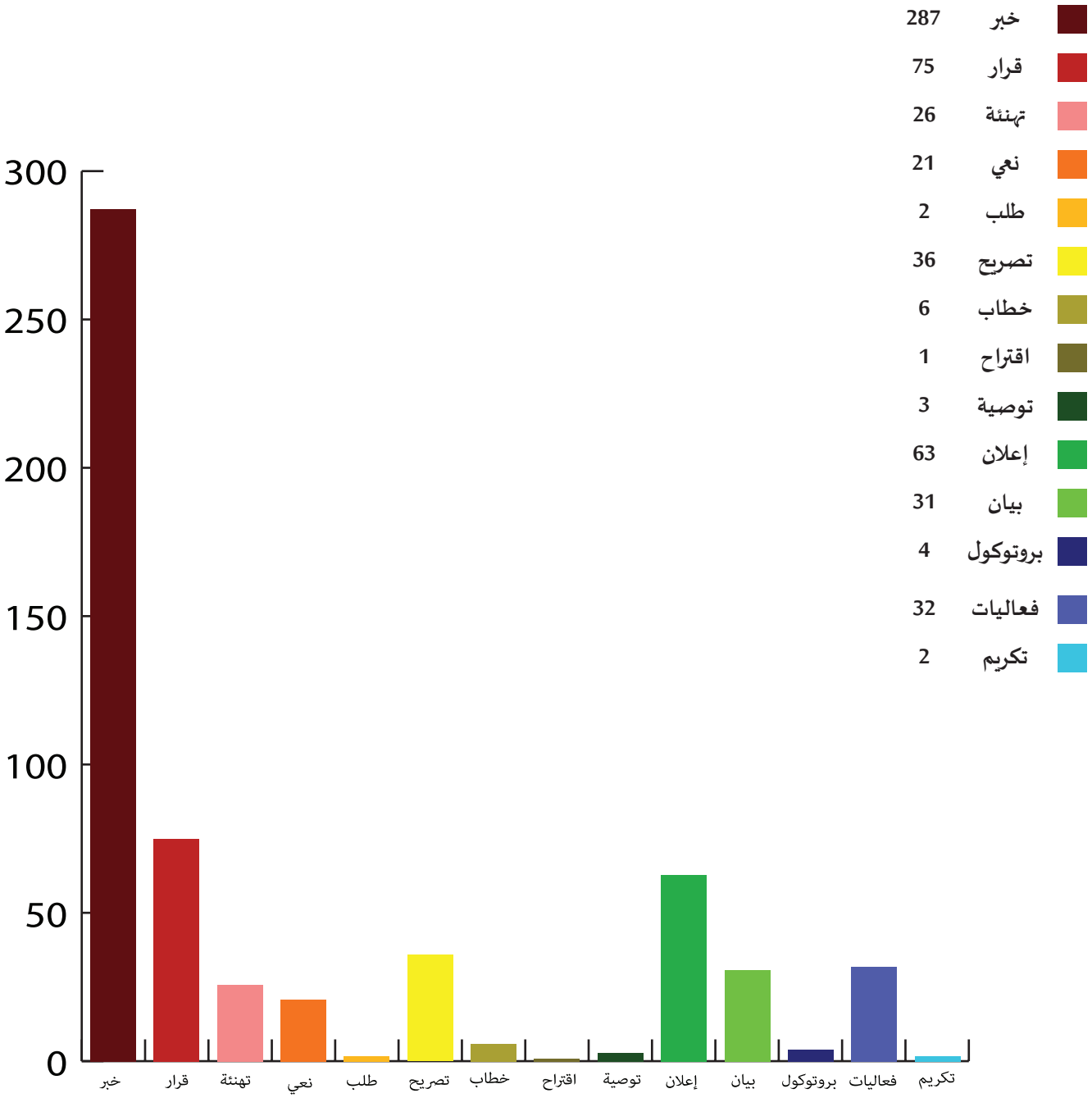

شكل رقم (2-2): توزيع الصادرات على الجهات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر وفقا لنوع الصادر

ما صدر من قرارات عن الهيئات المعنية بتنظيم المجال الصحفي والإعلامي في مصر:

القرارات هي أبرز ما يصدر عن الهيئات المعنية بتنظيم المجال الصحفي والإعلامي في مصر، والتحليل الإحصائي للقرارات الصادرة عن هذه الجهات يخبرنا بالتالي، أن إجمالي الصادر عن هذه الهيئات من قرارات هذا العام 2023 هو 75 قرارًا، من عدد 589 نشاطًا صادر عن هذه الهيئات، ما يعني أن القرارات مثلت 12.7% من إجمالي ما تم رصده من نشاطات. بينما كان إجمالي القرارات التي أصدرتها الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر خلال العام الماضي 67 قرارًا؛ بواقع 25 قرارًا خلال الربع الأول، و12 خلال الربع الثاني، و15 خلال الربع الثالث، و15 خلال الربع الرابع والأخير من عام 2022.

هذه القرارات جاءت كالتالي: كانت نِقابة الصحفيين في صدارة الجهات المنتجة لقرارت خلال العام الماضي، إذ صدر عنها 39 قرارًا، وهو ما نسبته 52% من إجمالي القرارات الصادرة عن الهيئات المعنية بتنظيم المجال الصحفي والإعلامي. في المرتبة الثانية تأتي الهيئة الوطنية للصحافة، إذ صدر عنها 14 قرارًا، وهو ما نسبته 18.7% من إجمالي القرارات الصادرة. في المرتبة الثالثة يأتي المجلس الأعلى للإعلام، إذ صدر عنه 8 قرارات، وهو ما نسبته 10.7% من إجمالي القرارات الصادرة، يليه الهيئة الوطنية للإعلام، حيث صدر عنها 7 قرارات، وهو ما نسبته 9.3% من إجمالي القرارات الصادرة خلال عام 2023، يأتي بعدها الهيئة الوطنية للانتخابات، إذ صدر عنها 6 قرارات تتعلق بتنظيم عملية التغطية الإعلامية للانتخابات الرئاسية، وهو ما نسبته 8% من إجمالي القرارات الصادرة. أقل الهيئات إصدارًا للقرارات كانت نقابة الإعلاميين، إذ صدر عنها خلال عام كامل قرار وحيد.

شكل رقم (2-3): ما صدر من قرارات عن الهيئات المعنية بتنظيم المجال الصحفي والإعلامي في مصر

ما صدر عن الهيئات المعنية بتنظيم المجال الصحفي والإعلامي في مصر:

في السطور التالية نحلل ما صدر عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، نعالج كل جهة على حدة، ونفند ما صدر عنها من نشاط، سواء كان ممارسة أو خطاب.

أولًا: الجهات النقابية:

(أ) نِقابة الصحفيين:

صدر عن نِقابة الصحفيين إجمالي 396 نشاطًا، خلال عام 2023، هذه النشاطات توزعت كالتالي: عدد 220 خبرًا، فهو النشاط الأعلى تكرارًا من بين الصادر عن نِقابة الصحفيين خلال السنة. يليه فئة إعلان حيث تكررت 55 مرة. يأتي بعدها فئة قرار التي تكررت 39 مرة خلال العام، يليها فئة فعاليات حيث تم تسجيل 26 فعالية نظمتها النِّقابة خلال العام. ثم تأتي فئة بيان التي تكررت 25 مرة خلال 2023. ما بقي من نشاطات النِّقابة جاء كالتالي في ذيل الترتيب (عدد 6 نعي - عدد 8 تصريح - عدد 6 خطابات - عدد 3 بروتوكول تعاون - عدد 3 توصية - عدد 2 تكريم - تهنئة وحيدة - طلب وحيد).

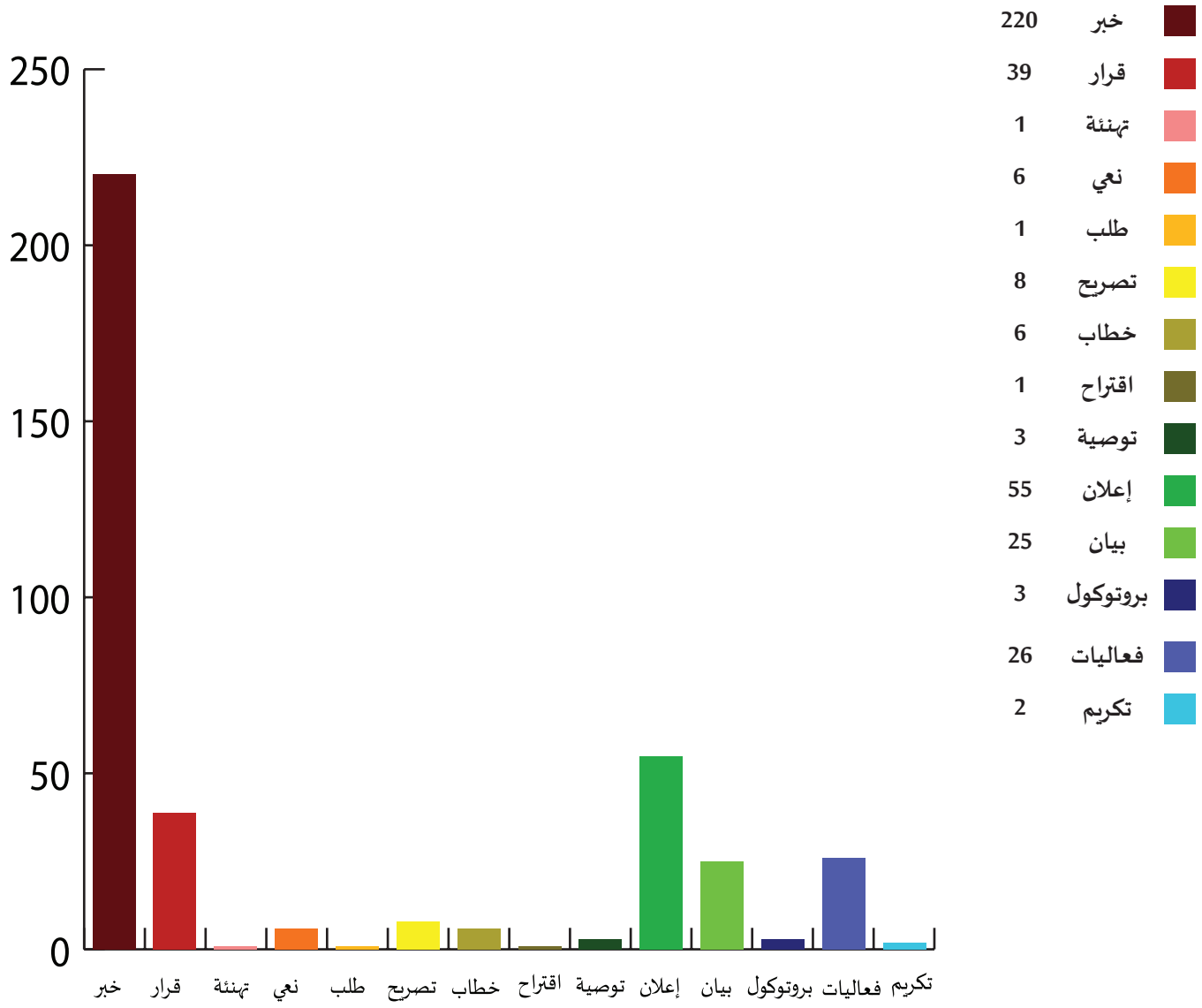

شكل رقم (2-4)؛ نِقابة الصحفيين

أهم القرارات الصادرة عن نقابة الصحفيين:

تشير القرارات والضوابط الصادرة عن نِقابة الصحفيين خلال عام 2023، إلى الدور الكبير والمؤثر الذي تلعبه النِّقابة خاصة بعد انتخابات التجديد النصفي، وقد جاءت هذه القرارات ذات تأثير واضح، على النقابة نفسها، وعلى الصحفيين/ات، سواء كانوا نقابيين/ات أو لا، حدث ذلك بعد سنوات من الركود، غابت فيها النقابة عن المشهد. كان من أبرز ما صدر عن النقابة خلال العام:

1.الصحفيين" تقرر صرف معاش بطالة لأعضائها ":

قرر مجلس نقابة الصحفيين، برئاسة ضياء رشوان، في 8 فبراير 2023، استمرار سريان قرار صرف معاش البطالة لأعضائها المتعطلين عن العمل لمدة عام، بدءً من أول من مارس 2023 وحتى نهاية فبراير 2024.

وقال المجلس إن "536 صحفيًا، تقدّموا بالإقرارات القانونية التي تفيد عدم عملهم بأي جهة أخرى، ومنهم 234 صحفيًا يحصلون بالفعل على معاش البطالة، وعدد 302 صحفي متقدّمين جدد. وبناءً على ذلك، أصبح عدد المستحقين لشروط معاش البطالة 405 زميل، منهم عدد 165 صحفيًا يحصلون بالفعل على معاش البطالة، و240 صحفيًا متقدّمين جدد، كما قرر المجلس زيادة معاش البطالة لكل الصحفيين المُستحقين بنسبة 25%، ليصل إلى 1250 جنيهًا".

جاء قرار مجلس النِّقابة في ظل ظروف اقتصادية صعبة يعيشها الصحفيون، تخفيفًا من وطأة الفصل التعسفي وإغلاق المؤسسات المختلفة، والذي يخلّف مزيدًا من الصحفيين/ات العاطلين/ات عن العمل، والذي يعتمدون بشكل أساسي على بدل التدريب والتكنولوجيا.

2.إزالة سقالات النقابة بعد 4 سنوات:

أزال مجلس نقابة الصحفيين، السقالات التي كانت تغطي واجهة النقابة لنحو 4 سنوات، وذلك قبل انعقاد انتخابات التجديد النصفي بأيام، بعد معركة طويلة من محاولات إزالتها دون جدوى؛ حيث أطلق 4 من أعضاء مجلس النقابة آنذاك، وهم: "هشام يونس، محمد سعد عبد الحفيظ، محمد خراجه، محمود كامل"، مؤتمرًا صحفيًا، وحملة على مواقع التواصل الاجتماعي، قبل انعقاد الانتخابات بأيام، في محاولة لرفض أي نية لانعقاد الجمعية العمومية خارج المقر، بحجة عدم الانتهاء من تجديد الواجهة ووجود سقالات.

كانت سقالات نقابة الصحفيين أو كما سُميت "مشروع تجديد الواجهة"، جزءٌ لا يتجزأ من حالة الركود العامة التي كانت تعيشها النقابة طيلة 4 سنوات، برئاسة ضياء رشوان؛ حيث لم يجتمع المجلس بالأشهر، وسط غياب تام لحضور الجمعية العمومية، وغلب على النقابة بالسقالات في ذلك الوقت مشهد "الكآبة"، واعتبرها الصحفيون/ات آنذاك في حالة "تكفين"؛ نظرًا لغياب أي أنشطة نقابية.

على الرغم من اندلاع أزمة بين أعضاء الجمعية العمومية والمجلس، بسبب تكلفة مشروع تجديد واجهة النقابة "المرتفعة"، واعتراض العشرات على التصميم النهائي، إلا أن الصحفيون/ات اعتبروا إزالة السقالات بعد معركة طويلة، هو بارقة أمل قبل انعقاد انتخابات التجديد النصفي، الذي يجب أن يكتمل بمجلس نقابة قوي، يشارك الجمعية العمومية في اتخاذ القرارات، وتمارس دورها الرقابي على المجلس، بعد حالة "الموت السريري" الذي كانت تعيشه.

3.عمومية "الصحفيين" ترفض ميزانيتها وتُحيلها للمجلس في تشكيله الجديد:

رفضت الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين، مشروع ميزانية النقابة للعام المنقضي 2023، خلال اجتماعها العادي الذي انعقد يوم 17 مارس 2023، حيث صوّتت الجمعية العمومية على رفض الميزانية بالإجماع، مع إرجائها للمجلس للرد على الملاحظات.

وأبدى أعضاء الجمعية العمومية للنقابة، تساؤلهم بشأن إنفاق المجلس نحو 8 ملايين جنيه على تجديد الواجهة، ما اعتبروه إهدارًا للمال العام، يجب أن يكون قيد التحقيق، خاصة وأن تصميم الواجهة وتكلفتها لم يُعرض على الجمعية العمومية للموافقة عليها أو إبداء الرأي فيها؛ حيث وقعت مناوشات خلال مناقشة الميزانية، وردد الصحفيون هتافات رافضة لها.

وتُعتبر هذه هي المرة الثانية التي ترفض فيها الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين في تاريخها، مشروع ميزانيتها؛ حيث أعلنت رفضها لها في انتخابات 2021 للمرة الأولى، والتي انعقدت في نادي المعلمين، ولم تعتد نقابة الصحفيين على رفض ميزانيتها، أو إرجائها للمجلس، وهو ما عكس الحالة التي كانت تشهدها النقابة في ذلك الوقت.

ويرجع السبب الرئيسي وراء رفض الميزانية، هو تأخّر إرسالها لأعضاء مجلس النقابة لدراستها، قبل مناقشتها والموافقة عليها في آخر اجتماعٍ قبل عقد انتخابات التجديد النصفي، فبراير 2023؛ حيث كان المشهد السائد على المجلس في ذلك الوقت، برئاسة ضياء رشوان النقيب السابق، هو الانقسام، وغياب الاجتماعات والعمل النقابي بشكل عام، في ظل وجود خلافات كبيرة حول مشروع تجديد واجهة النقابة، والمبالغ التي صُرفت عليه.

أشعل رفض الميزانية في بدايته، عضو المجلس هشام يونس، والذي كان مرشحًا آنذاك؛ حيث أعلن يوم 18 فبراير عن رفضه تأخّر إرسال ميزانية النقابة لأعضاء المجلس، لدراستها قبل مناقشتها بالاجتماع الأخير، على الرغم من أنها منتهية وجاهزة منذ نحو أسبوعين -بحد وصفه- إلا أن المدير المالي للنقابة رفض إطلاعه عليها أو إرسالها له، معللًا ذلك بأنه "لا توجد تعليمات".

وقال عضو المجلس: "هل المطلوب اجتماع شكلي لتمرير الميزانية؟ أم مناقشة موضوعية لبنود مُثيرة للجدل، اختلفنا عليها طوال العام، لن أكون شاهد مشافش حاجة، عهدي أن هذا لن يمر"، موجّهًا بلاغًا للجمعية العمومية للنقابة، بما وصفه "تعمّد" عرقلة الحق الطبيعي في ممارسة الدور الرقابي، واستخدام الأغلبية العددية في مجلس النقابة، لوأد أي رأي مخالف.

وقاد هشام يونس حملة رفض للميزانية على مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإخبارية، وصلت إلى رواق الجمعية العمومية للنقابة، وهتف ضد تمريرها خلال الانعقاد، ونجح في إقناع أعضاء الجمعية العمومية المشاركين بالرفض، والإرجاء للمجلس بتشكيله الجديد، للرد على الملاحظات.

4.اللجنة المشرفة على الانتخابات تعلن فوز خالد البلشي بمقعد النقيب:

أعلنت اللجنة القضائية المشرفة على انتخابات نقابة الصحفيين، يوم 17 مارس 2023، فوز خالد البلشي بمقعد النقيب، على منافسه الأبرز خالد ميري، بواقع 2450 صوتًا في مقابل 2211 صوتًا، وهو ما أثار ضجة كبيرة على كل المستويات الصحفية والإعلامية المختلفة؛ حيث يُعتبر "البلشي" أحد أبرز المدافعين عن حرية الصحافة، وكان رئيسًا للجنة الحريات بالنقابة من قبل.

خاض الصحفيون معركة شرسة بانتخابات التجديد النصفي خلال العام الجاري، بين خالد البلشي وهو المرشح المحسوب على التيارات المعارضة، وخالد ميري وهو رئيس تحرير بوابة أخبار اليوم، وأحد أبرز المحسوبين على الدولة؛ حيث جاءت المعركة في خضم توقّف تام للعمل النقابي، وغلق سلم النقابة أمام الصحفيين والمواطنين، لأكثر من 4 سنوات، لمجلس برئاسة النقيب السابق ضياء رشوان، ووصفت وسائل إعلام محلية وغربية فوز خالد البلشي بـ"الزلزال" في أروقة النقابة، خاصة وأن مصر كانت على موعد مع انعقاد انتخابات رئاسة الجمهورية شهر ديسمبر 2023.

كان فوز "البلشي" مفاجأة للكثير من الاتجاهات الصحفية والإعلامية وربما السياسية؛ حيث اتجهت أسهمه قبل عقد انتخابات التجديد النصفي إلى مرحلة إعادة، أو ربما رجّح الصحفيون في بعض الأوقات، فوز خالد ميري، خاصة وأنه كان قد أعلن حصوله على زيادة في بدل التدريب والتكنولوجيا بقيمة 600 جنيهًا، "من المعروف أن المرشح لرئاسة النقابة المدعوم من الحكومة هو من ينجح في الحصول عليها"، باعتبارها جزءًا من دعمه في خوض الانتخابات.

وجاء فوز "البلشي" وسط مخاوف من إقصاء النِّقابة باعتباره محسوبًا على تيارٍ معارض، أو دخول النقابة في معركة جديدة مع الدولة، بعد المعركة التي خاضتها في مايو 2016، بسبب اقتحام قوات الأمن لها، وإلقاء القبض على صحفيين، أو حتى إلغاء بعض الميزات التي يحصل عليها الصحفيون، مثل بدل التدريب والتكنولوجيا، أو الدعم المالي السنوي، والذي تصل قيمته أحيانًا إلى 80 مليون جنيه.

جح النقيب خالد البلشي فيما سبق وصرح به من قبل خلال لقاءاته، أنه مستعد للتعاون مع كافة الجهات الرسمية، كما تخطت المؤسسة الرسمية حاجز الاختلاف في الرؤى ودُعي لأول مرة بشكل رسمي، يوم 20 مارس 2023، بعد انتخابات التجديد النصفي مباشرة، لحضور احتفالية المرأة المصرية، بحضور الرئيس عبدالفتاح السيسي وقرينته، وظهر مع عددٍ من الإعلاميين المحسوبين على الدولة، في صورة انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي، وهو ما عكس للصحفيين أن النقابة ستفتح آفاقًا جديدة من التواصل مع الدولة على مستويات كثيرة.

5.قرارات قوية لنقيب الصحفيين بعد استلام مكتبه بساعات:

في بداية قوية للنقيب الجديد خالد البلشي، وبعد ساعات قليلة من استلام مكتبه بالنقابة، يوم 21 مارس 2023، اتخذ عددًا من القرارات، التي وصفها الصحفيون بـ"ثورة التصحيح"، وتُعيد الجمعية العمومية حاضرة من جديد، جاءت كالتالي: (1) إعادة كل الكراسي لأدوار النقابة المختلفة فورًا. (2) السماح بدخول أي صحفي/ة لديه/ا كارنيه مزاولة المهنة من أي صحيفة مُرخّصة للنقابة. (3) إطلاع جميع أعضاء المجلس على تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات، وذلك بعد رفض الجمعية العمومية لميزانية النقابة، والذي كان جزءًا منه عدم اطلاع أعضاء المجلس والعمومية عليه. (4) عمل اللجان سيكون بالتعاون بين جميع أعضاء المجلس. (5) وضع ضوابط جديدة وواضحة للقروض والإعانات، خاصة وأن المجالس السابقة كانت تقوم على صرف القروض والإعانات بدون ضوابط لأعضاء الجمعية العمومية، وهو ما يلغي مبدأ المساواة في الفرص.

تبع هذه القرارات إشادات واسعة على الصفحات الخصة بالصحفيين/ات عبر منصات التواصل الاجتماعي، حيث عانى الصحفيون من محاولات تجريف للجمعية العمومية على مدار 4 سنوات، وغياب كبير لأداء مجلس النقابة على كل المستويات، وتحوّل الدور الرابع للنقابة -والذي كان رمزًا لاجتماعات لجنة الحريات- إلى مكاتب للموظفين، وأزيلت الكراسي من البهو بحِجة التجديد، وأُغلق مسرح النقابة أمام النشاطات الثقافية، وغير ذلك.

وبدأ المجلس نشاطاته لتنظيم حفل إفطار جماعي لأعضاء الجمعية العمومية؛ لإعادة الروح للنقابة، بالإضافة إلى تنظيم حفل توزيع جوائز الصحافة المصرية، والتي أعاد فيها المجلس الجائزة التقديرية، بعد 12 عامًا من توقّفها، وأهداها إلى الكاتب الصحفي الكبير محمد العزبي، وحضر خلالها العشرات من أعضاء الجمعية العمومية.

6.الصحفيين" تعتمد آلية جديدة للتواصل مع أعضائها ":

أعلنت نقابة الصحفيين، يوم 25 مارس 2023، اتباعها آليات للتواصل مع الصحفيين/ات، ونشر أخبار وبيانات النقابة، ومنها تدشين وتوثيق الحسابات الرسمية لها على وسائل التواصل الاجتماعي.

وقالت النقابة إن هذه الخطوة جاءت كبداية لتطوير شامل في منظومة العمل الإداري داخل النقابة، ومنها التطوير التكنولوجي، بما يليق بنقابة الصحفيين العريقة التي تأسست عام 1941، موضحةً أنه توثيق حساب النقابة الرسمي على فيس بوك وإنستجرام وحساب تويتر.

جاء تدشين وتوثيق الصفحات الرسمية لنقابة الصحفيين، لأول مرة في تاريخها، وذلك بعد استمرار لسنوات طويلة بدون حسابات رسمية للنقابة على أيٍ من مواقع التواصل الاجتماعي، لتكون خطوة ضمن إجراءات وعد بها مجلس النقابة، لتطوير المنظومة التكنولوجية للنقابة بشكل عام، ومن ضمنها الموقع الرسمي أيضًا، والذي لم يشهد أي تطوير حتى تاريخ إصدار هذا التقرير.

7."الصحفيين" تقرر زيادة المعاشات والحد الأدنى للأجور:

خاطب مجلس نقابة الصحفيين، كل من المجلس القومي للأجور، وجميع المؤسسات الصحفية القومية، والخاصة، والحزبية؛ لتطبيق الحد الأدنى على جميع الصحفيين/ات، وما يتبعه من قرارات مالية تواكب سنوات الخبرة المهنية، تنفيذًا لقرار المجلس القومي للأجور رقم 46 لسنة 2023، وكذلك تنفيذًا لقرارات وتوصيات الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين، والتي ألزمت مجلس النقابة بالعمل مع كل الجهات ذات الصِلة، بالعمل على تحسين أجور الصحفيين/ات، لبلوغ الحد الأدنى المقرر من الدولة، وما يتبعه من درجات مالية.

كما قرر مجلس نقابة الصحفيين، في 9 أغسطس 2023، زيادة معاش النقابة بواقع 500 جنيه، ليصبح 3 آلاف جنيه، على أن تطبق هذه الزيادة بدءًا من معاش شهر يوليو، وأن يتم صرفها فورًا مع معاش شهر أغسطس. كما قرر مجلس النقابة زيادة الحد الأدنى للأجور بعقود العمل الثلاثية، لتصبح 3 آلاف جنيه، وتعديلها بلائحة القيد مع مخاطبة كافة المؤسسات الصحفية بتطبيق العقد الجديد على المتقدّمين الجدد للجنة القيد، على أن يتم تطبيقة من لجنة القيد التي تتبع القرار.

جاءت قرارات مجلس نقابة الصحفيين، بعد مخاطبة وزارة المالية؛ للمطالبة بتخصيص 25 مليون جنيه لدعم صندوق المعاشات والعلاج، وذلك في إطار حِزمة من الإجراءات التي اتخذها المجلس، لدعم أعضاء النقابة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، جرّاء تدني الرواتب في أغلب المؤسسات، خاصة في الصحف الخاصة.

8.افتتاح مكتب للتأمينات في النِّقابة:

أعلن مجلس نِقابة الصحفيين، بدء عمل مكتب التأمينات بالنقابة، 21 أغسطس، من خلال فريق من التأمينات لتقديم استشارات حول الأوضاع التأمينية للصحفيين/ات، وتقديم خدمات الاستعلام العام، وطباعة برنت التأمينات خلال الشهر الأول من بداية عمله، وسُبُل فتح الملفات التأمينية للعاملين/ات المتوقّفة تأميناتهم/ن، بالإضافة إلى تقديم إرشادات للأعضاء حول سُبل فتح ملفاتهم التأمينية من خلال المكاتب التابع لها سكنهم، تنفيذًا لقانون التأمينات الجديد.

إن قرار فتح مكتب للتأمينات بالنقابة، وتدريب موظفي النقابة على تقديم الخدمات التأمينية، لضمان استمرار تقديمها للأعضاء، سهّل على الصحفيين/ات القيام بأي أعمال لهم/ن في مكاتب التأمينات، بالإضافة إلى أن افتتاح المكتب تأخّر أشهر في عهد النقيب السابق ضياء رشوان، على الرغم من الانتهاء من تأسيس المكتب، ومخاطبة وزارة التضامن الاجتماعي وهيئة التأمينات، والحصول على جميع الموافقات، إلا أن غياب المشهد النقابي ساعد في تأخير افتتاح المكتب، وتقديم الخدمات التأمينية للأعضاء.

ويُعتبر افتتاح مكتب التأمينات، وتقديم خدماته التي تم الإعلان عنها للصحفيين/ات، يُسهّل على الأعضاء الذين/اللواتي تم فصلهم/ن تعسفيًا، أو من أُغلقت صحفهم/ن، في فتح ملفاتهم/ن التأمينية من جديد، لضمان صرف معاشات لهم بعد تخطّي سن الـ60، وأيضًا الحصول على خدمات التأمين الصحفي، وغير ذلك.

9.إعفاء رؤوف خليفة من لجنة الإسكان وإحالته للتحقيق:

قرر مجلس نقابة الصحفيين، يوم 27 سبتمبر، إعفاء رؤوف خليفة من لجنة الإسكان بالنقابة، وإحالته إلى التحقيق؛ على خلفية أزمة اندلعت داخل النقابة، بعد إعلانه إشهار جمعية لتقديم الخدمات باسم "جمعية الصحافة للخدمات والتنمية"، باعتبار أنها كيان موازي -في وقت يحارب المجلس الكيانات الموازية والوهمية- وتم إعلان إشهاره بدون الحصول على موافقة مجلس النقابة، وخروجه في إطار غير نقابي، ويؤثّر على عمل المجلس، خاصة بعد إعلان عشرات الصحفيين/ات اعتراضهم/ن على تأسيس الجمعية، وتقديم مذكرة إلى المجلس بذلك.

يُعد قرار إعفاء عضو المجلس وإحالته للتحقيق، من القرارات الفاصلة التي لم تتخذها النقابة في تاريخها كثيرًا، إلا في حالة وقوع أزمة كبيرة، وذلك حفاظًا على الأعراف النقابية، ورفض "خليفة" إحالته للتحقيق، معتبرًا أن عضو المجلس لا يجوز التحقيق معه، في حين أكد النقيب أن هذا التفكير خاطئ، والمجلس يجوز له محاسبة العضو والتحقيق معه إذا ارتكب خطئًا.

10."الصحفيين" تُشكّل 8 لجان فرعية بالمحافظات بعد توقّف سنوات:

وافق مجلس نقابة الصحفيين، يوم 19 أكتوبر، على تشكيل 8 لجان نقابية فرعية في المحافظات، التي يقل عدد الصحفيين/ات المشتغلين/ات المقيمين/ات بها عن 30 عضوًا/ة، ويزيد على 15 عضوًا/ة، وذلك تفعيلاً لنص المادة 61 من قانون نقابة الصحفيين رقم 76 لسنة 1970.

جاء قرار مجلس النقابة بتشكيل اللجان النقابية في المحافظات، بما يزيد حالة التنظيم في المحافظات المختلفة، ويخلق وسائل تواصل أسهل مع مجلس النقابة، وتوفير المزيد من الخدمات للصحفيين/ات خارج إطار محافظة القاهرة، خاصة وأن اللجان النقابية السابقة انتهت مدة تشكيلها القانونية، وتأخّر التشكيل الجديد أشهر في عهد النقيب السابق ضياء رشوان.

11.تسجيل الانضمام لعضوية الشُعب والروابط بعد توقّف سنوات:

قرر مجلس نقابة الصحفيين، يوم 6 ديسمبر، فتح باب التسجيل للانضمام إلى عضوية الشُّعب والروابط، على أن تُحدد النقابة موعدًا لإجراء انتخابات الشُّعب، وذلك بعد أزمة كانت قد اندلعت بإعلان محمود كامل عضو المجلس والمُشرف على الشُعب والروابط، بإعداد مشروع لائحة تنظيمية شاملة لتنظيم عمل الشُعب والروابط المتخصصة بالنقابة، وفقًا للقانون واللائحة التنفيذية وميثاق الشرف الصحفي، مؤكدًا أن ذلك جاء بهدف توحيد القواعد الحاكمة لنشاط الشُعب والروابط.

جاء قرار النقابة بإجراء انتخابات الشُعب والروابط بعد توقفها لسنوات، في عهد مجلس النقيب السابق ضياء رشوان، كجزء من الحالة التي سادت النقابة من توقّف تام لأي نشاط نقابي، على الرغم من أهميتها، باعتبارها تُمثّل تعبيرًا قويًا عن فئات الصحفيين/ات المختلفة، ومشكلاتهم/ن ومطالبهم/ن.

12.تطوير في الخدمات الصحية المُقدّمة بالنقابة:

أعلنت لجنة الرعاية الصحية والاجتماعية بالنقابة، يوم 3 ديسمبر 2023، عن حِزمة من الإجراءات لتطوير المنظومة الصحية المُقدّمة للأعضاء، وعلى رأسها تغييرات هيكلية في مشروع العلاج؛ حيث كان آخر تغيير في بنوده عام 2020، على الرغم من ارتفاع الأسعار المستمر للخدمات الصحية المختلفة.

وقرر مجلس النقابة رفع الحد الأقصى للخدمات الطبية المُقدّمة، وزيادة الحد الأقصى التكميلي لتغطية الخدمات العلاجية، بالإضافة إلى زيادة اعتماد حد الولادة الطبيعية والقيصرية، والغسيل الكُلوي، والتحاليل، وغير ذلك، وهي الزيادة الأكبر في تاريخ المشروع.

ولأول مرة في تاريخ النقابة، وافق المجلس على فتح باب الاشتراك لأقارب الصحفيين/ات من الدرجتين الثانية والثالثة. جاء ذلك استكمالًا لقرار مجلس النقابة في 2 أكتوبر 2023، بافتتاح عيادة ومركز لاستخراج بطاقات التأمين الصحي بالنقابة، بالإضافة إلى مكتب لخدمة العملاء، والتجهيز لافتتاح صيدلية للتأمين الصحي داخل النقابة، لصرف الأدوية للأعضاء.

(ب) نِقابة الإعلاميين:

صدر عن نِقابة الإعلاميين عدد 38 نشاطًا خلال عام 2023، توزعت كالتالي: عدد 12 خبرًا صدر عنها. يليه عدد 8 تصريحات. معهم عدد 8 تهنئة. ثم يليهم عدد 6 نعي. وفي الأخير 2 إعلان، وقرار وحيد ومعه فعالية وحيدة.

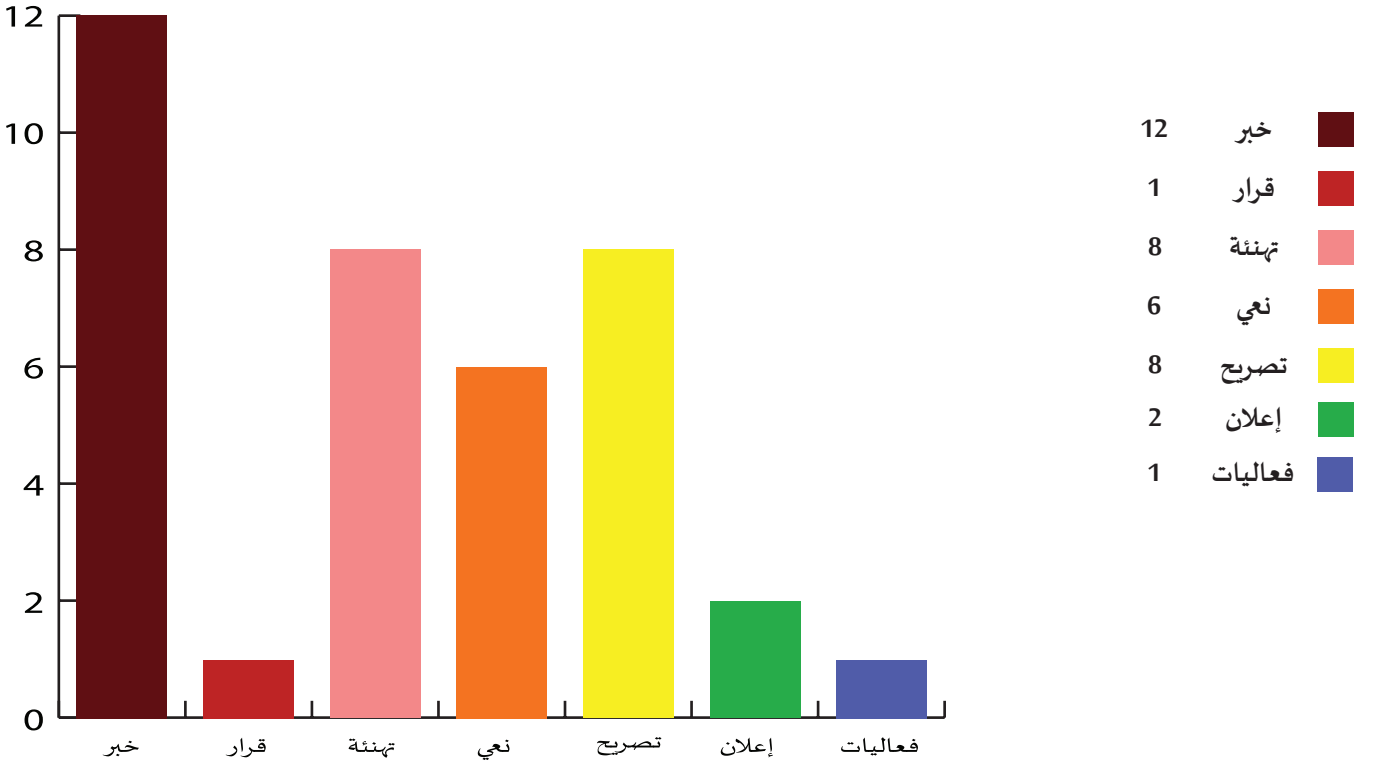

شكل رقم (2-5)؛ نِقابة الإعلاميين

ثانيًا: الجهات الرقابية:

(أ) المجلس الأعلى للإعلام:

صدر عن المجلس الأعلى للإعلام عدد 59 نشاطًا خلال عام 2023، هذه النشاطات توزعت كالتالي: عدد 23 خبرًا، فهو أكثر ما صدر عن المجلس خلال العام. يليه بفارق كبير فئة تصريح، حيث صدر عن المجلس 9 تصريحات -فيمَا رصدنا- خلال العام. ثم تأتي فئة قرار ومعها فئة تهنئة، حيث تكررت كل فئة منهما 8 مرات خلال السنة. كما صدر عن المجلس 4 بيانات نعي، كما صدر عنه عدد 3 بيانات. ونظم 3 فعاليات. وفي الأخير وقع المجلس بروتوكول تعاون وحيد خلال العام.

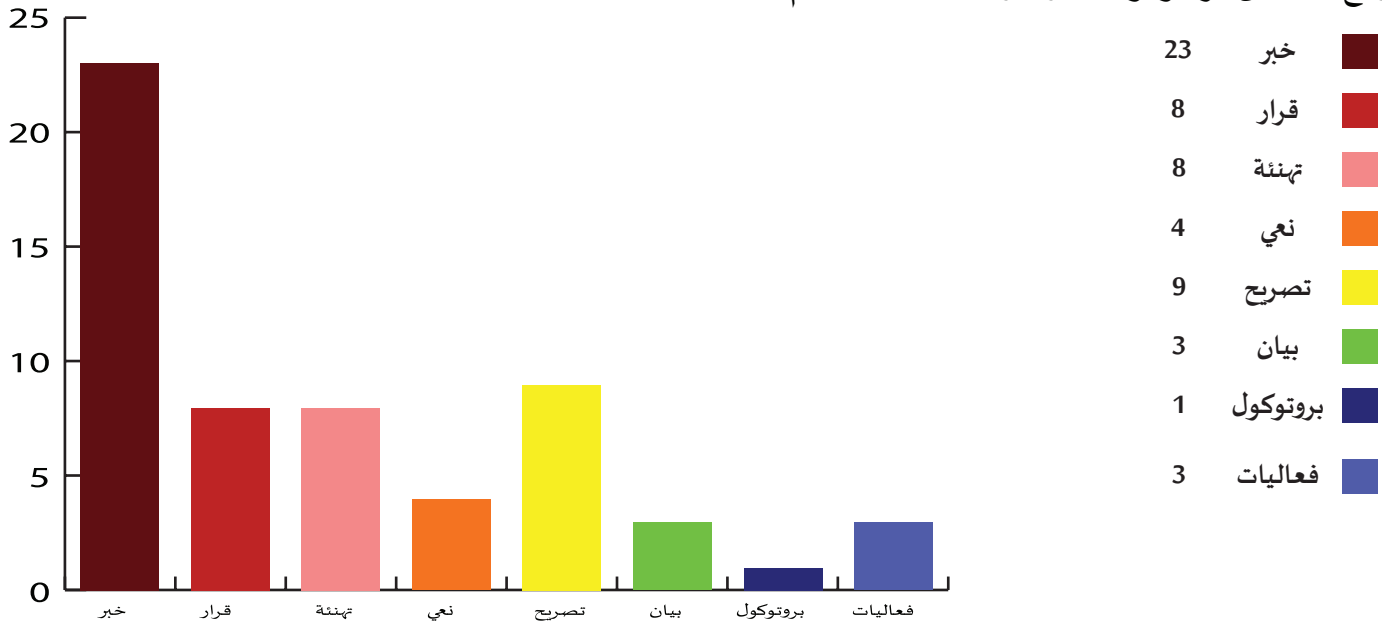

شكل رقم (2-6)؛ المجلس الأعلى للإعلام

لأهم القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى للإعلام:
يتناول هذا الجزء أهم القرارات والقوانين والضوابط، التي أصدرها المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام خلال عام 2023، التي جاء بعضها تنظيميًا، وبعضها الآخر فرض قيودًا جديدة على حرية الصحافة والإعلام في مصر.

ويجب ملاحظة أن هذه القرارات والضوابط، تشمل كل القرارات والضوابط الصادرة عن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، وإن ثمة مجموعة من البيانات والتهاني والنعي والأخبار والتصريحات، التي أصدرها المجلس خلال العام، لكن لم تُوضع هنا؛ لأنها لا تتعلق بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي.

1.فرض المزيد من الرقابة على الإعلام والسوشيال ميديا: قرر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، تشكيل لجنة دائمة، تضم الجهات المختصّة، تتولّى ضبط المشهد الرياضي، وذلك عن طريق رصد ومتابعة الإعلام الرياضي، وبحث المخالفات والتجاوزات، عبر كل وسائل الإعلام المختلفة والسوشيال ميديا، واتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة بشأنها، طبقًا للقانون.

وقرر المجلس أيضًا إصدار الإجراءات اللازمة لمراعاة التخصص في تقديم ضيوف البرامج الرياضية، والتأهيل للقيام بذلك، ونشر لائحة الانضباط الخاصة باتحاد الكرة، وتعميمها على جميع وسائل الإعلام، وزيادة الوعي والتبصير بها، وكذلك دراسة معمّقة حول التعامل مع فقرات التحليل في البرامج الرياضية، مع العمل على التصدي بقوة لكل التجاوزات، واتخاذ الإجراءات المشددة ضد مرتكبيها، والحفاظ على هيبة الدولة والمؤسسات الرياضية، وتفعيل القوانين بمنتهى الشِدة والحزم، أيًا كان مرتكبيها.

2.استمرار سياسة الحجب.. "مدى مصر" آخرها:
يستمر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في سياسة حجب المواقع الإلكترونية الصحفية؛ فعمل المجلس خلال عام 2022 على حجب عشرات المواقع الإخبارية، وحسابات وصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي، وقنوات يوتيوب، وغير ذلك، بحِجة نشر أخبار كاذبة، أو التحريض على العنف ومخالفة القانون، وغيرها.

واستمرارًا لسياسة الحجب التي ينتهجها المجلس، قررت هيئة المكتب في اجتماعٍ عاجل يوم 15 أكتوبر 2023، إحالة المسؤولين في موقع "مدى مصر" الإخباري للتحقيق، وإخطار النائب العام في حالة ثبوت المخالفات، ونشر أخبار كاذبة.

وأرجع المجلس ذلك، لتلقّيه شكاوى، قال إنها عديدة، بنشر تقارير وصفها بـ"التحريضية"، للإضرار بالأمن القومي المصري، ومن مصادر وهمية مجّهلة، حول سماح مصر بدخول الفلسطينيين المُهجّرين من قطاع غزة، وأكد المجلس أن ذلك يتنافى مع القوانين ومواثيق الشرف الإعلامية والمهنية والمصداقية.

وفي يوم 29 أكتوبر 2023، أعلن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، قراره بحجب الموقع الإلكتروني الصحفي "مدى مصر"، لمدة 6 أشهر؛ معللاً ذلك بأنه مارس النشاط الإعلامي دون الحصول على ترخيص من المجلس، بالمخالفة للمادتين 6 و59 من القانون رقم 180 لسنة 2018، ولنشره أخبارًا كاذبة، دون التحرّي من المصادر، والتدليس على الجمهور، والإضرار بمقتضيات الأمن القومي المصري.

3.تحقيق عاجل من موقع "صحيح مصر" و إبلاغ النائب العام:

قررت هيئة المكتب بالمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، يوم 10 ديسمبر 2023، إجراء تحقيق فوري مع المسؤولين عن موقع "صحيح مصر"، وإحالتهم إلى النائب العام، حال ثبوت المخالفة المنسوبة إليهم.

وأكد المجلس تلقّيه عِدة شكاوى، بقيام هذا الموقع بنشر أخبار كاذبة، وإشاعة الفتن بين جموع الناخبين، بقصد تشويه صورة الانتخابات التي تجري وفقًا لأعلى المعايير الإعلامية على المستوى الدولي، مؤكدًا أنه لم يتم منع أي وسيلة إعلامية تقدّمت لتغطية الانتخابات، حتى لو كانت غير مُرّخصة من المجلس.

(ب) الهيئة الوطنية للإعلام:

أصدرت الهيئة الوطنية للإعلام، خلال عام 2023، 38 نشاطًا، هذه النشاطات تكونت من العناصر التالية: عدد 14 خبرًا يغطي نشاطات الهيئة. كما صدر عن الهيئة عدد 7 قرارات خلال العام. ثم يليه صدور عدد 6 برقيات تهنئة. يليه صدور عدد 4 تصريحات عن الهيئة. كذلك صدر عن الهيئة عدد 2 إعلان، وكذلك عدد 2 نعي، كما نظمت عدد 2 فعالية، وصدر عنها بيان وحيد.

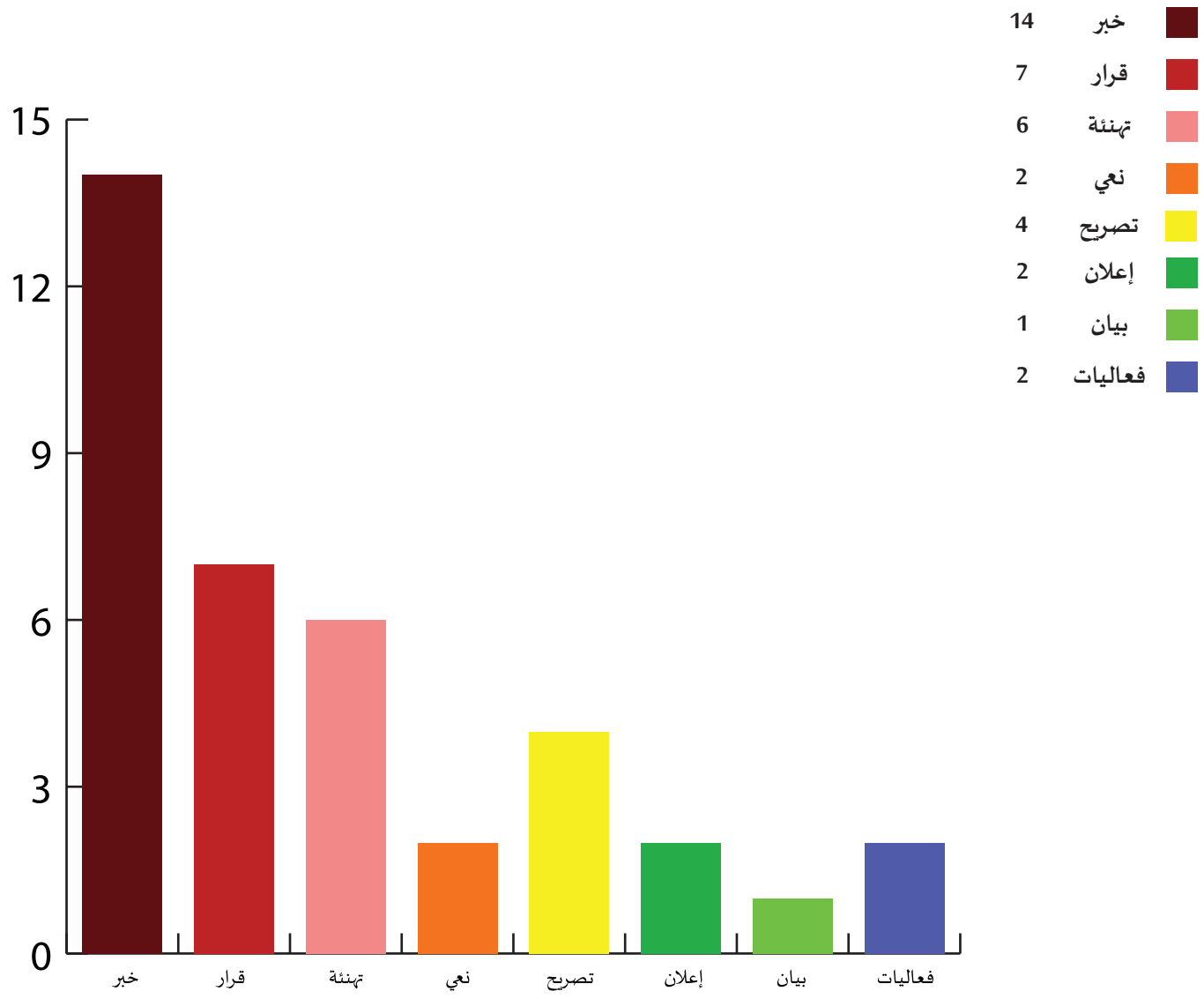

شكل رقم (2-7)؛ الهيئة الوطنية للإعلام

أهم القرارات الصادرة عن الهيئة الوطنية للإعلام:

يتناول هذا الجزء أهم القرارات والضوابط، التي أصدرتها الهيئة الوطنية للإعلام خلال عام 2023، وهو ما أوضح أن دور الهيئة خلال العام الماضي، لم يكن مؤثرًا بشكل كبير، ولم تكن حاضرة بشكل واضح، ولم تتخذ الهيئة قراراتٍ أثّرت في شكلها أو مجملها على هيئة الإذاعة والتلفزيون.

ويجب ملاحظة أن هذه القرارات والضوابط، هي عدد شامل لكل القرارات والضوابط الصادرة عن الهيئة، وثمة مجموعة من البيانات والتهاني والنعي والأخبار والتصريحات، التي أصدرتها الهيئة خلال العام، ولكن لم تُوضع هنا؛ لأنها تدخل في إطار الأمور العامة، ولا تتعلق بتنظيم للعمل الإعلامي.

1."الوطنية للإعلام" تطالب بامتلاك حق التصرّف و إتاحة استخدام إشارات البث المباشر للبطولات الرياضية المُقامة في مصر:

شاركت الهيئة الوطنية للإعلام، في جَلسة الحِوَار المجتمعي التي نظمتها لجنة الشباب والرياضة، يوم 30 يناير 2023، للاستماع إلى مُمثلي الأندية الرياضية، في التعديلات التي تجريها اللجنة على قانون الرياضة المُقدّم من الحكومة.

اقترحت الهيئة خلال الاجتماع، أن ينص قانون الرياضة على أن يكون الترخيص بالبث المباشر للبطولات الرياضية المُقامة داخل جمهورية مصر العربية، مُقدّم من الهيئة فقط دون غيرها.

مطلب الهيئة الوطنية للإعلام، بامتلاك الحق وحدها في الترخيص بالبث المباشر للبطولات الرياضية المُقامة داخل جمهورية مصر العربية، يُعطيها فرصة للهيمنة على إعطاء البث للقنوات المختلفة، خاصةً في ظل امتلاك شركة واحدة لأكثر من نصف القنوات والمؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر، وهي شركة محسوبة على الدولة، على الرغم من أنها مؤسسة خاصة، في هذه الحالة قد يفتح القرار الباب أمام تفضيل تلك المؤسسة أو مؤسسات أخرى، بالبث المباشر للبطولات، دون وجود لائحة أو حتى آلية واضحة، أو ضمانة، بتوزيع البث المباشر بشكل عادل، على كافة الوسائل الإعلامية أو القنوات.

(ت) الهيئة الوطنية للصحافة:

صدر عن الهيئة الوطنية للصحافة عدد 49 نشاطًا، دارت بين خطابات (بيانات، تصريحات، مخاطبات) وممارسات (فعاليات، وأنشطة)، توزعت كالتالي: عدد 18 خبرًا، يليه في الترتيب فئة قرار، إذ صدر عن الهيئة عدد 14 قرارًا. يليهما فئة تصريح، إذ صدر عن الهيئة عدد 6 تصريحات. ويليه عدد 4 إعلانات. كما صدر عن الهيئة النشاطات التالية (عدد 3 برقيات تهنئة، عدد 3 برقية عزاء/نعي)، كما صدر عنها بيان وحيد.

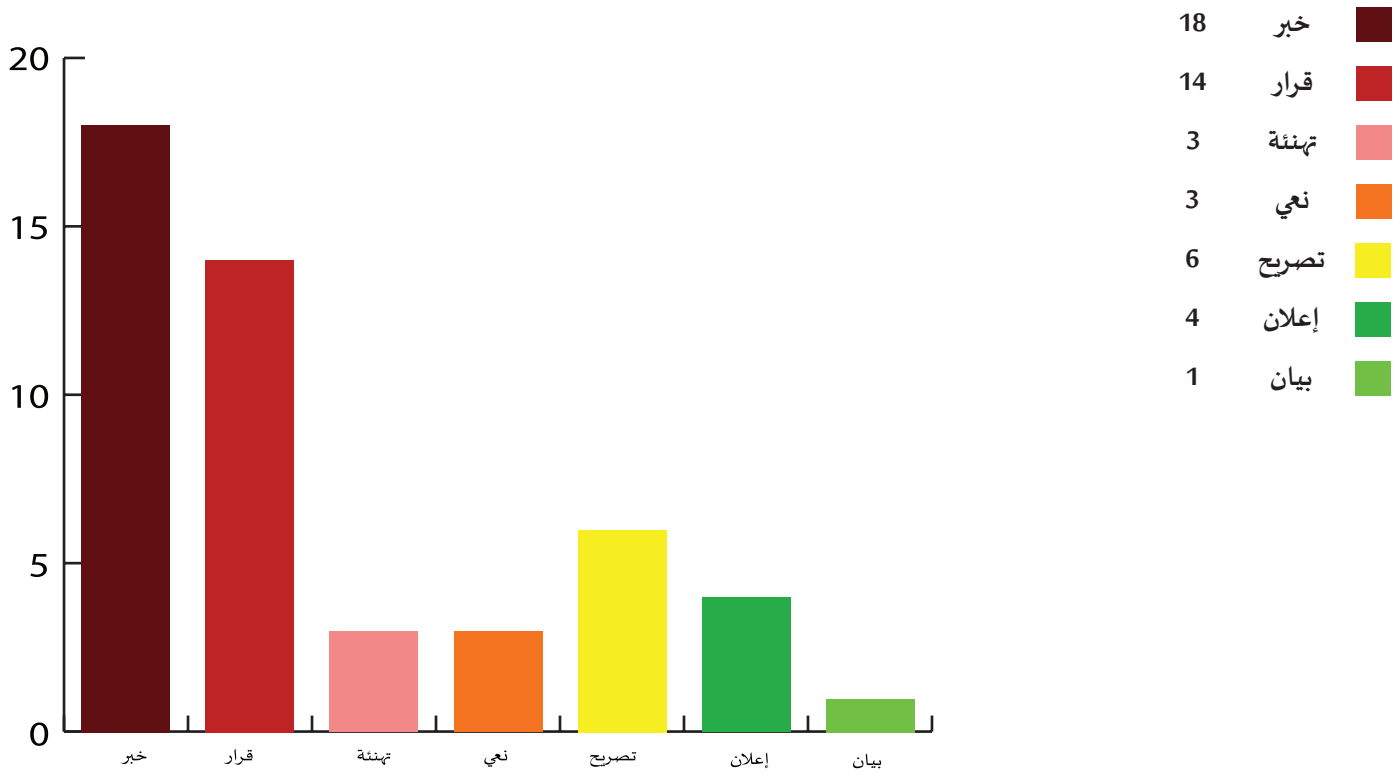

شكل رقم (2-8)؛ الهيئة الوطنية للصحافة

لأهم القرارات الصادرة عن الهيئة الوطنية للصحافة:

يتناول هذا الجزء أهم القرارات والضوابط، التي أصدرتها الهيئة الوطنية للصحافة خلال عام 2023، ويكشف أن دور الهيئة خلال العام الماضي، لم يكن مؤثرًا بشكل كبير، ولم تكن حاضرة بشكل واضح، فلم تتخذ الهيئة قراراتٍ أثّرت في شكلها أو مجملها على المؤسسات الصحفية القومية، أو الصحفيين العاملين فيها.

ويجب ملاحظة أن هذه القرارات والضوابط، تشمل كل القرارات والضوابط الصادرة عن الهيئة، وإن كان ثمة مجموعة من البيانات والتهاني والنعي والأخبار والتصريحات، التي أصدرتها الهيئة خلال العام، لم تُدرج هنا؛ لأنها لا تتعلق بتنظيم العمل الصحفي.

1. 12.6 مليار جنيه خسائر الهيئة الوطنية للصحافة بالحساب الختامي للموازنة العامة للدولة:

كشف تقرير لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، الذي صدر يوم 7 مايو 2023، بشأن الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، عن السنة المالية 2022/2021، الذي تضمّن موازنة الخزانة العامة، والحسابات الختامية لموازنات الهيئات العامة الاقتصادية، أن الهيئة حققت خسائر بقيمة بلغت نحو 12.6 مليار جنيهٍ.

وأشار التقرير إلى أن الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية في تطور وتزايد من عام لآخر؛ حيث بلغت في العام 2012/2013 نحو 222 مليون جنيه حتى وصلت في العام المالي الحالي 2012/2022 بنحو 1.1 مليار جنيهٍ، ويتم صرف تلك المبالغ للهيئة لحل المشكلات التي تواجهها المؤسسات الصحفية إلا أنه لم يتم الوصول إلى حل تلك المشكلات.

2. توصية برلمانية بتمكين الهيئة الوطنية للصحافة من تعيين كوادر بالمؤسسات القومية:

أوصت لجنة الإعلام بمجلس النواب، برئاسة النائبة درية شرف الدين، في اجتماعها يوم 1 يونيو 2023، ضرورة تمكين الهيئة الوطنية للصحافة من تعيين كوادر صحفية جديدة بالمؤسسات الصحفية القومية، وذلك خلال اجتماع اللجنة لمناقشة مشروعي قانون بربط الموازنة العامة للدولة وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، للعام المالي 2024/2023، فيمَا يخصّ الهيئة الوطنية للصحافة.

ووافقت اللجنة على مشروع موازنة الهيئة الوطنية للصحافة، مُوصيةً بضرورة تمكين الهيئة الوطنية للصحافة، من تعيين كوادر صحفية جديدة بالمؤسسات الصحفية القومية. كما أوصت اللجنة، وزارة المالية، بتعزيز بند معالجة مشاكل المؤسسات الصحفية للعام المالي 2024/2023، لتصل إلى مبلغ 910 ملايين جنيه، لمواجهة الأعباء المالية بالمؤسسات الصحفية القومية.

3.الوطنية للصحافة" تُكلف مجالس الإدارات بتسيير الأعمال 3 مرات ":

قررت الهيئة الوطنية للصحافة، يوم 17 يوليو 2023، التجديد لعددٍ من رؤساء تحرير ومجالس إدارات الصحف والمؤسسات القومية، وذلك لحين إجراء التغييرات الصحفية وفقًا للقوانين واللوائح المعمول بها.

وللمرة الثانية، تقرر الهيئة الوطنية للصحافة، التجديد لرؤساء التحرير ومجالس الإدارات، في اجتماعها يوم 3 أكتوبر 2023؛ حيث قررت: تكليف رؤساء مجالس الإدارات، ورؤساء تحرير الإصدارات الورقية والإلكترونية، بالمؤسسات الصحفية القومية، بتشكيلهم الحالي، بتسيير الأعمال اللازمة والضرورية لإدارة المؤسسات والإصدارات الصحفية والإلكترونية لمدة 3 أشهر.كذلك تكليف مجالس إدارات المؤسسات الصحفية القومية، بتسيير الأعمال اللازمة والضرورية لإدارة المؤسسات.

وللمرة الثالثة، تقرر الهيئة الوطنية للصحافة، التجديد لرؤساء التحرير ومجالس الإدارات، في اجتماعها يوم 27 ديسمبر 2023، حيث قررت تكليف رؤساء مجالس الإدارات، ورؤساء تحرير الإصدارات الورقية والإلكترونية، ومجالس الإدارات بالمؤسسات الصحفية القومية، بتشكيلهم الحالي، بتسيير الأعمال اللازمة والضرورية لإدارة المؤسسات والإصدارات الصحفية لمدة 3 أشهر، أو إجراء التغييرات الصحفية أيهما أقرب.

قرارات الهيئة الوطنية للصحافة، بالمد لنفس رؤساء التحرير ومجالس إدارات الصحف والمؤسسات القومية المختلفة، يأتي غير مُعبّر عن حجم الخسائر التي تتكبّدها الهيئة كل عام، والعبء الذي تُشكّله تلك المؤسسات على الميزانية العامة للدولة؛ حيث تستمر الهيئة في العمل بنفس النهج، دون إتاحة الفرصة أمام كوادر جديدة.

قرارات صادرة عن جهات أخرى معنية بالعمل الصحفي والإعلامي في مصر:

(أ) الهيئة الوطنية للانتخابات:

يتناول هذا الجزء أهم القرارات والضوابط، التي أصدرتها الهيئة الوطنية للانتخابات؛ حيث بدأت الهيئة عملها قبل الانتخابات الرئاسية؛ وصدر عنها عدد 6 أنشطة، منهم 3 قرارات بقبول طلبات صحف ومواقع إلكترونية وقنوات، لتغطية الانتخابات الرئاسية، في أيام: 12 سبتمبر 2023، و1 أكتوبر 2023، و10 أكتوبر 2023.

ولم ترفض الهيئة أي طلب تقدّمت به مؤسسة أو صحيفة للتغطية تبعًا لِـ تصريحات لرئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام كرم جبر- حتى لو لم تكن حاصلة على ترخيص من المجلس، وتم التغاضي عن شرط حصول الوسائل الإعلامية على ترخيص، وهو ما يعطي فرصة متساوية أمام جميع الوسائل الإعلامية، وينعكس على فتح المجال أمام جميع المؤسسات الراغبة في التغطية، وينعكس على تنوع المادة الصحفية المُقدّمة للجمهور.

(ب) الهيئة العامة للاستعلامات:

يتناول هذا الجزء أهم القرارات والضوابط، التي أصدرتها الهيئة العامة للاستعلامات خلال عام 2023، الذي أوضح أن دور الهيئة خلال العام الماضي، لم يكن مؤثرًا بشكل كبير، ولم تكن حاضرة بشكل واضح، ولم تتخذ الهيئة قرارات أثّرت في شكلها أو مجملها على المؤسسات الصحفية/ الإعلامية الأجنبية العاملة في مصر، أو الصحفيين/ات الإعلاميين/ات العاملين فيها.

:العامة للاستعلامات" تستدعي مراسل "الإيكونوميست" لتسليمه خطاب احتجاج على ما ورد في أحد التقارير" البريطانية"، يوم 19 The Economist استدعت الهيئة العامة للاستعلامات، مراسل مجلة "الإيكونوميست يونيو 2023؛ بعد نشرها تقريرًا، وصفته الهيئة بأنه "سلبيًا" عن بعض الأوضاع في مصر، وأنه تضمّن الكثير من المغالطات والأكاذيب، بأسلوب وصفته بأنه يفتقد لأبسط قواعد المهنية المُتعارف عليها عالميًا، والمعمول بها في المجال الإعلامي.

وسلّمت الهيئة، مراسل المجلة، خطاب احتجاج على ما ورد في التقرير، ومطالبة المجلة بالتحلّي بالموضوعية والحياد، واحترام قواعد مهنة الصحافة عند تناولها لشؤون مصر، والعودة للجهات المعنية لأخذ كل الأراء ووجهات النظر في الاعتبار، كما تقضي بذلك ضوابط وأخلاقيات العمل الصحفي والإعلامي.

القسم الثالث:

أبرز المستجدات على الساحة الصحفية والإعلامية في مصر خلال عام 2023

نستعرض في هذا القسم الثالث والأخير من التقرير السنوي، أبرز الأحداث والموضوعات التي شهدها المجتمع الصحفي والإعلامي خلال عام 2023. مع التركيز بشكل خاص على الدور المحوري الذي لعبته نقابة الصحفيين خلال العام، هذا فضلا عن استعراض بعض القضايا الهامة التي اختصتها وحدة الدراسات والبحوث بالمرصد بالتناول.

تحديد معيار اختيار هذه الموضوعات وتقديمها على غيرها، يرجع لأحد سببين؛ الأول: أن يكون الحدث ذو تأثير واضح على شريحة واسعة من المجتمع الصحفي والإعلامي، والثاني: أن يكون التطوّر له دلالة نوعية، غير مكرر أو معتاد، وعظيم التأثير.

فيما يتعلّق بالعام 2023، فقد طفا على السطح عدد من التطورات الهامة والدالة، سواء فيما يتعلق بأداء المؤسسات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، أو كانت ذات صلة بالمجتمع الصحفي وتعاطيه مع التحديات التي تعرض له، أو كانت مرتبطة بتعامل أجهزة الدولة ذات الصلة مع الصحفيين/ات، وما يرتبط بذلك من قضايا الحريات الصحفية.

كانت نقابة الصحفيين صاحبة نصيب الأسد من هذه المستجدات؛ حيث عمل مجلس النقابة على مدار نحو 9 أشهر، على إصدار قرارات واتخاذ مواقف داعمة للصحفيين/ات، خاصة فيما يتعلّق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمهنية للأعضاء، كما كانت النقابة برئاسة خالد البلشي، ومجلسها، حاضرة في جميع الأزمات التي تعرّض لها الصحفيون/ات، سواءً كانوا أعضاءً أو غير أعضاءٍ، فضلًا عن إصدار قراراتٍ أخرى تزيد من الخدمات النقابية المُقدّمة لهم/ن، مثل رفع سقف الرعاية الصحية، أو زيادة المعاشات، وغير ذلك.

ولعل أبرز ما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق، كانت قرارات مجلس نقابة الصحفيين، بوقف قيد الصحف التي تتعمّد فصل صحفيين/ات تعسفيًا، وهو الأمر الذي لم تعتد النقابة على انتهاجه خلال مجالسها السابقة؛ نظرًا للمصالح المشتركة بين أعضاء المجلس ومجالس تحرير تلك المؤسسات، على اعتبار أن بعضهم كانوا رؤساء تحريرٍ لمؤسسات، أو قياديين في مجلس التحرير، والبعض الآخر له مصالح مشتركة مع رؤساء تحرير، ومجالس إدارات صحف ومؤسسات، لكن المجلس الحالي عمل على إنهاء مِلَفّ الفصل التعسفي، بالضغط على تلك المؤسسات بوقف قيدها مؤقتًا، لحين إعادة الصحفيين/ات المفصولين/ات، أو إنهاء الأزمة.

أولًا: أبرز التطورات التي شهدها المجتمع الصحفي والإعلامي عام 2023:

(1) أداء المؤسسات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر:

بقيت جهود المؤسسات المُنظّمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر، في مستوياتها المحدودة، كما هو معتاد طوال السنوات الماضية؛ حيث كانت حالة الركود هي المشهد الأبرز ، فالمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام[1]، على سبيل المثال، دارت معظم قراراته حول إحالة صحفي/ة أو مؤسسة صحفية للتحقيق، أو إحالتهم للنيابة

1-على الرغم من كون المجلس جهة مستقلة بقوة القانون، إلا أنه فرض نفسه في ساحة الصحافة والإعلام على أنه ممثلاً للحكومة المصرية، ويقوم باتخاذ قراراته بما يتوافق مع وجهات نظر الجهات الحكومية، وبما يخدم السياسات الحكومية التي تستهدف التضييق على مساحات حرية الرأي والتعبير، وإخفاء البيانات والمعلومات عن الجمهور، وحصار وسائل الإعلام المستقلة أو المعارضة. أنظر: المرصد المصري للصحافة والإعلام، التقرير السنوي لعام 2021: وضع الحريات الصحفية والإعلامية في مصر.

العامة، تمهيدًا لمعاقبة المؤسسة بالحجب على موادٍ صحفية تم نشرها.
وبالنظر إلى الهيئة الوطنية للصحافة، نجد أن المشهد لم يختلف كثيرًا؛ حيث استمرّت خسائر المؤسسات الصحفية القومية، والذي يعقبه قرارات متكررة من الهيئة، بالمد لرؤساء التحرير ومجالس الإدارات نفسها، وهو النهج الذي يزيد من نزيف خسائر تلك المؤسسات دون جديد.

أما نقابة الإعلاميين، ظلّت كما هي، دون محاولة لتشكيل جمعية عمومية، أو عقد أي انتخابات، سوى بعض القرارات بإحالة إعلاميين/ات للتحقيق، على خلفية عدم الحصول على تصاريح مزاولة المهنة.

(2)اتساع حالات احتجاجات الصحفيين/ات المطلبية:

ولعلّ من المشاهد المهمة خلال العام الماضي 2023، هو زيادة وتيرة الاعتصامات والإضرابات في المؤسسات المختلفة، سواءً أجنبية أو محلية، كان جوهرها زيادة الأجور، أو المطالبة بتطبيق الحد الأدنى للأجور في الأساس، وهو ما كان يعكس حالة التدهور الذي تشهده رواتب الصحفيين/ات في مصر، واستغلال بعض المؤسسات للظروف الاقتصادية التي يمر بها العالم، وفي القلب منه مصر ومؤسساتها الصحفية، لتخفيض الرواتب، أو حتى إبقائها على حالها، في ظل تدنّي قيمة الجنيه المصري، وهو الأمر الذي تسبب في تدهور الأحوال المعيشية للصحفيين/ات، واعتمادهم/ن بشكل أكبر على بدل التدريب والتكنولوجيا.

(3) تراجع في نسبة القبض على الصحفيين/ات:

كما اتسم العام المنصرم بتراجع وتيرة القبض على الصحفيين/ات، أو إحالتهم/ن إلى محاكمات، وهو ما انعكس بالإيجاب على حالة الحريات الصحفية في مصر خلال الأشهر الماضية، بعكس السنوات السابقة، التي أُلقي فيها القبض على صحفيين/ات، وتمت إحالتهم/ن إلى محاكمات مختلفة.

فيما جاء تراجع وتيرة الملاحقات الأمنية للصحفيين/ات، مخالفًا لتوقعات عديدٍ من أعضاء الجمعية العمومية، الذين افترضوا أن تشهد فترة رئاسة البلشي للنقابة فصلًا جديدًا من تاريخ التوتر بين الصحفيين/ات والجهات الأمنية، كون "البلشي" محسوبٌ على تيار الاستقلال.

(4) حالة الحريات الصحفية خلال تغطية الانتخابات الرئاسية:

ما يجب الإشارة إليه في التقرير هذا العام، هو التغطية الصحفية والإعلامية للانتخابات الرئاسية، التي شهدت تراجع وتيرة الانتهاكات التي تعرّض لها الصحفيون/ات والإعلاميون/ات، على عكس ما كانت تشهده من قبل؛ فلم يتم تسجيل سوى حالاتٍ فردية، بسبب رفض القُضاة أو أفراد الشرطة للتصوير، بالإضافة إلى قرار الهيئة الوطنية للانتخابات، لأول مرة بإعطاء تصاريح تغطية الانتخابات إلى جميع المؤسسات التي تقدّمت بطلبات، حتى التي لم تحصل على تراخيص من المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، وهو ما عكس حالة الانفتاح على تغطية تلك المؤسسات والوسائل الإعلامية لعملية الاقتراع.

(5)الدور المحوري لنقابة الصحفيين:

نسلط الضوء في هذه السطور على جانب من جهود نقابة الصحفيين في تقديم الدعم اللازم للصحفيين، خلال عام 2023 المنقضي، فقد اعتمد مجلس النِّقابة خلال 2023، خطًا مدافعًا عن الصحفيين/ات في أزمات عدّة أمام مؤسساتهم/ن، سواءً كانت محلية أو أجنبية، كان أغلبها في مِلَفّ الحقوق الاقتصادية وزيادة الرواتب.

الدخول في تفاوض مع إدارة "البوابة نيوز" لزيادة الرواتب

دخل مجلس نقابة الصحفيين برئاسة خالد البلشي، والسكرتير العام جمال عبد الرحيم، ولجنة التسويات برئاسة محمد سعد عبد الحفيظ، في مفاوضات مع إدارة جريدة وموقع "البوابة نيوز"، في أبريل 2023؛ لرفع مطالب الصحفيين/ات بزيادة الرواتب؛ حيث عقدت أكثر من جلسة تفاوض مع رئيسي مجلس الإدارة والتحرير، لمناقشة أفضل السُبل لتحسين أوضاع الصحفيين/ات المالية وتطوير مهارتهم/ن المهنية.

جاء تحرّك النقابة بعد مذكرة تقدّم بها الصحفيون/ات، في أبريل 2023، اعتراضًا على تدنّي أجورهم/ن، مُتهمين إدارة الصحيفة بـ"التعنّت" و"ممارسة انتهاكات قانونية" بحقهم/ن، فيمَا يتعلّق بالخصومات والجزاءات؛ حيث بدأت الأزمة حين قررت الإدارة تخفيض الرواتب لجميع الصحفيين/ات مع بداية انتشار جائحة كورونا، بإجمالي 60% على مرحلتين، ليصبح إجمالي الراتب الشهري من المؤسسة ذات الإصدار اليومي والموقع الإلكتروني، يتراوح ما بين 700 إلى 1200 جنيه شهريًا، وأبدى الصحفيون/ات تعجبهم/ن من تبرير الإدارة تخفيض رواتبهم/ن بسبب "أزمة مالية"، في الوقت الذي تتوسّع فيه المؤسسة في الإصدارات الأجنبية، وتتعاقد مع صحفيين/ات وكُتّاب/ات أجانب لكتابة مقالات، بالإضافة إلى خَصْم 5 أيام وأكثر دون سبب من الصحفيين/ات بدون تحقيق، بالمخالفة لقانون العمل.

وانتهت مباحثات النِّقابة مع الإدارة، على تشكيل لجنة لبحث الأوضاع المالية، وتطبيق الحد الأدنى الذي أعلنه رئيس الجمهورية 3500 جنيه، والتواصل لتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه بين المتضررين والإدارة والنقابة.

الصحفيون ينجحون في انتزاع حقوقهم من إدارة BBC

قاد مجلس نقابة الصحفيين، برئاسة خالد البلشي، نحو 3 إضرابات يوليو 2023، للصحفيين/ات والعاملين/ات في هيئة الإذاعة البريطانية BBC ؛ حيث كان هذا الاعتصام هو الأكبر الذي شهدته الهيئة خلال السنوات الماضية؛ اعتراضًا على معاملة الإدارة التميزية، وتدني الرواتب، وتدهوّر الأوضاع المعيشية، وللمطالبة باعتماد مبدأ المساواة في قواعد الأجور مع العاملين/ات في المكاتب الأخرى، وتعديل الرواتب وصرفها بالدولار بدلًا من الجنيه المصري، وإعطاء الحق للصحفيين/ات في التعبير عن رأيهم/ن في أي وقت؛ حيث أكدت النقابة أن الهيئة استغلّت الظروف الاقتصادية التي يمر بها العالم، وفي القلب منها مصر، وعملوا على فرض سياسة مالية وإدارية اعتبرها الصحفيون/ات "مجحفة"، وتنتقص من حقوقهم/ن.

واتجه الصحفيون/ات والعاملون/ات في مكتب الهيئة بالقاهرة، للتواصل مع النقابة، والتي بدأت سلسلة من التفاوض مع الهيئة، وجاء ذلك بالتزامن مع ثلاثة إضرابات عن العمل نفذّوها، انتهت إلى تحقيق اتفاق رضائي بشأن أجور الصحفيين/ات والعاملين/ات في مكتب الهيئة بالقاهرة.

ودعمت نقابة الصحفيين هذه الإضرابات منذ بدايتها حتى النهاية، ونظّمت أحدها؛ حيث دخلت في جولات تفاوضية مختلفة مع الإدارة في القاهرة ولندن، وأصّرت على حضور مُمثلين/ات عن الزملاء/الزميلات في كل جولة تفاوضية، على الرغم من رفض إدارة الهيئة لوجودهم/ن خلال الاجتماعات، حتى أصدرت بيانًا في سبتمبر 2023، أعلنت خلاله انتهاء الأزمة، وحصول الصحفيين/ات على مطالبهم/ن.

أزمة "أجور غير عادلة" بوكالة "رويترز" أزمة

اندلعت في وكالة "رويترز" للأنباء، نوفمبر 2023، اعتراضًا على هيكل أجور "غير العادل"، الذي أكدوا أنه لا يتماشَ مع الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها مصر منذ مارس 2023، ولا يوفّر لهم/ن الحماية من التقلّبات الاقتصادية، ولا يوافق هياكل الأجور المُطبقة في مكاتب أخرى بالمنطقة.

ودعت النِّقابة صحفيي "رويترز" للدخول في إضراب عن العمل لمدة يوم، للمطالبة بحقوقهم/ن المالية؛ حيث قدّمت لهم/ن كل أوجه الدعم، وبدأت مفاوضات مع إدارة الوكالة في القاهرة، والتي سرعان ما أحرزت تقدّمًا، ووافقت الوكالة على مطالب الصحفيين/ات والنقابة، بزيادة هيكل الأجور بشكل يوافق تراجع قيمة الجنيه المصري.

وقف قيد 4 صحف بسبب تكرار حالات الفصل التعسفي بحق الصحفيين/ات

قرر مجلس نقابة الصحفيين، الثلاثاء 7 نوفمبر 2023، وقف قيد صحف: "المصرية، الطريق، صوت البلد، البوابة نيوز"، على خلفية تكرار قرارات الفصل التعسفي الصادرة عن هذه المؤسسات بحق صحفييها، وهو ما يعني امتناع لجنة القيد بالنقابة عن قَبُول أحد المتقدمين/ات عن طريق تلك الصحيفة بجدول تحت التمرين.

وقال المجلس إن مجلس النقابة كان قد تواصل مع إدارات الصحف على مدار أشهر، لتوفيق الأوضاع وحل مشكلات الزملاء/ات المتضررين/ات ولم يتلقَ سوى التعنّت وتكرار الفصل، مؤكدًا أن هذا القرار قابل للتفاوض والعدول عنه، في حالة حل الأزمة.

وكشفت لجنة التسويات بالنقابة، بأن اللجنة عرضت تقريرًا مُفصّلًا على مجلس النقابة يخص الشكاوى الخاصة بعلاقات العمل، ثم خرج القرار مستندًا إلى التقرير، وجاءت حيثيات وقف قيد الصحف المذكورة لعدد من الأسباب، أهمها تكرار الشكاوى من الزملاء/الزميلات الصحفيين/ات بسبب الفصل التعسفي، أو الخصم من الراتب دون تحقيق، أو إرغامهم/ن على دفع أقساطهم/ن التأمينية، بسبب مديونيات لبعض هذه الصحف.

وقالت اللجنة إن العمل بالقرار الصادر عن مجلس النقابة، يظل ساريًا لحين تسوية الملفات التي أسفر عنها القرار، لافتة إلى وجود خطابات رسمية متعددة خرجت من النقابة للصحف، على أساس كل شكوى، بجانب الاتصالات والزيارات لمحاولة تسوية الأوضاع.

أربعة اعتصامات لصحفيي "الوفد" ووعود بتطبيق الحد الأدنى للأجور

قادت نقابة الصحفيين، مع النقابة العامة للعاملين/ات بالصحافة والطباعة، أزمة في مؤسسة "الوفد" الإعلامية، بدأت منذ نحو 18 شهرًا، لتطبيق الحد الأدنى للأجور بالمؤسسة، ووقف ما وصفه الصحفيون/ات بـ"التنكيل" بأعضاء اللجنة النقابية، وأكد الصحفيون/ات أنهم/ن يتقاضون 1800 جنيه، وهو الحد التأميني فقط، في حين أقرّت الدولة حد أدنى للأجور بقيمة 3500 جنيه؛ حيث تواصلوا مع الإدارة سابقًا، والتي أكدت لهم/ن أن المؤسسة "متعثّرة"، وغير قادرة على زيادة رواتبهم/ن.

بدأ خالد البلشي نقيب الصحفيين، التضامن مع الصحفيين/ات والعاملين/ات بجريدة "الوفد"، منذ انتخابات التجديد النصفي، قبل إعلان فوزه بمقعد النقيب، والتقى في ذلك الوقت اللجنة النقابية للعاملين، وإدارة الصحيفة والحزب، عقبها 4 اعتصامات، وإعطاء مُهَل للإدارة لوضع حلول تُرضي جميع الأطراف؛ حيث أعلن أنه لا مجال للتراجع عن تطبيق الحد الأدنى للأجور، على أن يتم وضع خريطة إصلاحية شاملة، بالتنسيق مع نقابة الصحفيين والنقابة العامة، ومسؤلو حزب الوفد، ومفوّض من وزارة القوى العاملة، يتم التوقيع عليها من الإدارة ونشرها بالجريدة الرسمية، على ألا يتخطّى تطبيقها مدة الـ10 أيام من تاريخه.

وانتهت الاجتماعات المختلفة مع إدارة الصحيفة، على زيادة الأجور بقيمة 800 جنيه، وجدولة الـ900 جنيه الأخرى، لحين الوصول إلى الحد الأدنى للأجور المُعلن من الدولة والنقابة.

ورغم استمرار تضامن النِّقابة ومحاولتها بشتّى الطُرق دعم الصحفيين/ات بالجريدة، إلا أن الإدارة ما زالت تدخل في أزمات مع الصحفيين/ات بالمؤسسة، وتعمل كما وصفوا على التنكيل باللجنة النقابية، والخصم منهم/ن بشكل غير قانوني، وَسْط أزمة عدم ثقة بين الصحفيين/ات والإدارة بشأن صرف زيادة الرواتب أو الاستمرار فيها، وما زالت الأزمة مستمرّة حتى إصدار هذا التقرير في نهاية ديسمبر 2023.

ثانيًا: القضايا التي تناولتها وحدة الدراسات والبحوث بالمرصد:

(1) انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين 2023:

أصدر المرصد المصري للصحافة والإعلام، تقرير بعنوان "انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين 2023"، تناول فيه بالرصد والتحليل أحداث وملابسات انتخابات التجديد النصفي بالنقابة، حيث يغطي أجواء ما قبل الانتخابات، ويستقرأ كشوف المرشحين، وبرامجهم، ثم يسلط الضوء ختامًا على النتائج ودلالاتها.

انطلقت انتخابات الصحفيين في 17 مارس 2023، وأسفرت الكشوف النهائية للمرشحين فيها، عن ترشّح إجمالي عدد (51) مرشحًا؛ منهم (11) على مَقْعَد النقيب، (40) على مقاعد المجلس. وشهدت تنافس محموم بين "تيار الاستقلال"، وهو التيار الذي ينادي باستقلال العمل النقابي عن أجهزة الدولة التنفيذية، ويعمل على توسيع هامش حرية الصِّحافة ويضع على أولوياته الدفاع عن قضايا الحريات الإعلامية، وبين "تيار الخدْمَات"، الذي يضع على رأس أولوياته الخدْمَات التي تمس الصحفيين بشكل مباشر، مثل: البدل، والسلع المُخفّضة، والمسابقات، والجوائز، ويتبنى منطق التحالف مع الجهات التنفيذية مهما كان تكلفة هذا التحالف أو تأثيره السلبي على مصالح الصحفيين.

تَبَعًا لِما جاء في التقرير، جاءت انتخابات الصحفيين في ظل تراجع حرية الصِّحافة في مصر، واستمرار القيود على حرية الرأي والتعبير، والقبض على صحفيين لمجرد تعبيرهم عن رأيهم على وسائل التواصل الاجتماعي، وجاءت في ظل مجلس مُنقسم يراه الصحفيون غير مُعبّر عن جموع الصحفيين. واتسمت هذه الفترة بانقسام حاد داخل المجلس، وشهد العمل النقابي في هذه الفترة غياب الانعقاد الدوري لمجلس النِّقابة في ظل وضع اقتصادي متردّي، يطمح فيه الصحفيون إلى تحسين أوضاعهم الاقتصادية.

شهدت انتخابات النِّقابة انحياز واضح من جانب الإعلام الرسمي للمرشح خالد ميري، فلم تستضف البرامج التليفزيونية وبرامج الراديو على القنوات التابعة للدولة، أي مرشحين على منصب النقيب إلا المرشح خالد ميري، في تجاهل تام لمرشح المعارضة خالد البلشي والمرشحين الآخرين. كما شهدت محاولة استقطاب الصحفيين، عن طريق استغلال بدل التدريب والتكنولوجيا، من جانب بعض المرشحين ولا سيما المحسوبين على الحكومة، كذلك تصاعد استخدام آلية توزيع الهدايا العينية على أعضاء الجمعية العمومية، والوجبات الغذائية يوم الانتخابات. فيمَا لم تعقد اللجنة المُشرفة على انتخابات التجديد النصفي، برئاسة ضياء رشوان، اجتماعًا مع المرشحين، للاتفاق حول وضع سقف للدعاية الانتخابية، أو النقاش حول مقترحات الدعاية وأماكنها.

تنافس على منصب نقيب الصحفيين عدد (11) مرشحًا، من بينهم امرأة واحدة. وقد شهدت برامج المرشحين لانتخابات عام 2023 تنوعًا كبيرًا، بين برامج تدعو إلى ضرورة زيادة هامش حرية الصحافة والإعلام، وتعديل القوانين المُنظمة للصحافة والإعلام، بالإضافة إلى السعي وراء الخدمات الاجتماعية، واقتراحات حول مشاريع السكن والعلاج. ولعل أبرز النقاط الإيجابية هي اهتمام المرشحين بجميع القضايا التي تشغل بال الصحفيين.

أما أبرز ملامح مشهد انتخابات النقابة؛ (1) يبلغ عدد أعضاء الجمعية العمومية 9852 عضوًا مُشتغلاً، يحق لهم المشاركة والتصويت في الانتخابات، ويبلغ عدد المُسددين للاشتراك 9338 عضوًا لهم حق التصويت، وقد بلغ عدد الحضور 5062 صحفيًا وصحفية من إجمالي 9221 عضوًا، وذلك بنسبة حوالي 54.9%، ويُعتبر هذا العدد هو أكبر حضور خلال الدورات الثلاثة الماضية. (2) أن الفائزون أغلبية من المؤسسات القومية؛ حيث حصد الفائزون من الجرائد القومية خمسة مقاعد (مقعدين لجريدة الأهرام، ومقعدين لجريدة أخبار اليوم، ومقعد لجريدة الجمهورية)، بينما كان هناك مقعدًا واحدًا من نصيب الجرائد الحزبية لصالح حزب الكرامة (جريدة الكرامة)، وأخيرًا فاز بمنصب النقيب مرشح مستقل هو رئيس تحرير موقع الكتروني.

أما الدلالات التي حملها مشهد انتخابات التجديد بنقابة الصحفيين، منها: أنها "أبرزت سخط القطاع الغالب من الصحفيين على الوضع النقابي المتردّي، في ظل قيادتها السابقة"، كما أكدت سقوط خرافة هيمنة المؤسسات الصحفية الرسمية على التصويت الانتخابي، وهو ما ظهر في تصويت قطاع كبير داخل هذه المؤسسات نفسها للبلشي، وقد حدثت ما يشبه ظاهرة التصويت العقابي ضد المرشح المحسوب على الحكومة، من قطاع كبير من هؤلاء الصحفيين، بما فيهم العاملين بالمؤسسات القومية. لقراءة الدراسة كاملة اضغط هنا.

(2) نشاط مجلس نقابة الصحفيين خلال الستة أشهر الأولى من توليه المسئولية:

أصدر المرصد المصري للصحافة والإعلام، تقرير بعنوان "رصد وتقييم نشاط مجلس نقابة الصحفيين خلال الستة أشهر الأولى من توليه المسئولية"، تناول فيه بالرصد والتقييم أداء المجلس، ونشاط لجانه، خلال نصف عام. فهو يهدف إلى "عرض أنشطة المجلس في الفترة من بداية أبريل 2023 وحتى بداية شهر أكتوبر من نفس العام، ومن ثم وضعها أمام المهتمين بهذا الشأن وأعضاء الجمعية االعمومية للصحفيين بهدف تقييمها ومقارنتها بالوعود الانتخابية لمجلس النِّقابة ومدى انعكاس ذلك على أوضاع الصحفيين وأحوال المهنة".
واستند التقرير في بناء تقييمه للمجلس وأداء لجانه على المادة التي جمعها من المصادر التالية (الصفحة الرسمية لنقابة الصحفيين. الموقع الرسمي لنقابة الصحفيين. الصفحات الرسمية الشخصية لرؤساء اللجان. الصفحة الشخصية والرسمية لنقيب الصحفيين. الصفحات الرسمية للجان "إن وجدت". المواقع الإخبارية الموثوقة. المجموعات والجروبات الخاصة بالصحفيين).

وقد خلصت الورقة إلى: أن مجلس نقابة الصحفيين بقيادة البلشي، على مدار نصف عام من عمرها، نجحت في استعادة كثير من "مكانتها المعهودة وسط جموع الصحفيين، وشعر الصحفيون بأن النقابة عادت ملكاً لهم، ومن ثم أصبح لهم تواجد مكثف داخل أروقتها بجانب النقيب وأعضاء المجلس"، فيما لوحظ، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، "عودة لجان النقابة إلى إقامة الفاعليات والأنشطة التي تخدم الصحفيين والمهنة، وظهر ذلك في كمية الفاعليات والمناسبات المعروضة في صدر التقرير".

وأخيرًا "شهدت هذه الفترة نشاطًا للمجلس على مستوى جميع الملفات؛ سواء تلك المتعلقة بالحقوق والحريات أو المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للصحفيين، وقد تم بلورة هذه الأنشطة في التوصيات التي قدمها المجلس للحوار الوطني". لقراءة الدراسة كاملة اضغط هنا.

الخاتمة..
الاستخلاصات والتوصيات

استعرض التقرير ما توافر لديه من إحصائيات، عن الانتهاكات التي وثقها المرصد المصري للصحافة والإعلام خلال سنة 2023، وعن النشاطات والخطابات الصادرة عن الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر. وحاول التقرير استكشاف العلاقات الإحصائية المختلفة للانتهاكات من جهة، ولما صدر عن الهيئات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر من جهة أخرى.

الهدف من ذلك، فهم الأبعاد المختلفة للانتهاكات، وللبيئة والسياق الذي ينشط فيه ويتفاعل معه الصحفيين/ات والإعلاميين/ات خلال عملهم/ن، هذا الفهم هو المقدمة اللازمة للتغيير، وطرح الحلول للمشكلات، وإيجاد مسارات بديلة.

وفي ختام التقرير يمكن نشير إلى عدد من التوصيات:

فيمَا يتعلق بالحريات الإعلامية:

1. ضرورة العمل على إتاحة المجال العام ودعم الحريات، إعمالاً لنصوص الدستور المصري، الذي كفل حرية التعبير في المادة 65، وحظر فرض الرِقابة على وسائل الإعلام وفقًا لنص المادة 71.

2. ضرورة التوقّف عن توقيع عقوبات سالبة للحرية في قضايا النشر، إعمالاً للدستور المصري، الصادر في 2014، الذي حظر توقيع أية عقوبات سالبة للحرية في القضايا المتعلّقة بالنشر. مع العمل على إتاحة المجال العام ودعم الحريات، إعمالًا لنصوص الدستور المصري، الذي كفل حرية التعبير في المادة 65، وحظر فرض الرِقابة على وسائل الإعلام وفقًا لنص المادة 71.

3. ضرورة العمل على إنهاء مِلف الحبس الاحتياطي للصحفيين وأصحاب الرأي، وإطلاق سراحهم/ن، ودعم واحترام المهنة ذاتها، وهو بكل تأكيد يُسهم في كشف الفساد وحالات الخروج عن القانون، لنستطيع معًا بناء دولة قوية قادرة على المواجهة والتطور.

4. ضرورة إبلاغ من يتم القبض عليه/ا بأسباب القبض عليه/ا، وتمكينه/ا من الاتصال بذويه/ا، حفاظًا على كرامته/ا ومعاملته/ا معاملة لائقة، تفعيلًا للمادة 54 من الدستور المصري، ولنص المادة 40 من قانون الإجراءات الجنائية.

5. ضرورة حرص المؤسسة الأمنية على توفير الحماية اللازمة للصحفيين/ات والإعلاميين/ات، في أثناء ممارسة عملهم/ن، وتيسير سُبل العمل والحركة أمامهم/ن، كونهم/ن يشاركون أجهزة الدولة في كشف الفساد ومحاربته، فضلًا عن أهمية توعية المجتمع بالدور الهام الذي تلعبه الصِحّافة والإعلام في تنوير الرأي العام، وفي حماية مصالح الناس.

الحريات الإعلامية في المجال الافتراضي:

6. شهد عام 2023 وقوع 5 انتهاكات من جانب إدارة شركة ميتا المسؤولة عن تطبيق فيسبوك، بحق نوافذ ومنصات صحفية وإعلامية مصرية، على خلفية تغطيات تطورات المشهد في غزة بعد 7 أكتوبر 2023، وعليه وجب التفكير في مسارات وأليات تحمي صناع الصِّحافة والإعلام، من الممارسات المتعسفة والمتحيزة التي يوقعها فيس بوك بحق من يتبنى سرديات مخالفة للسردية التي يتبناها القائمون/ات على إدارة فيسبوك.

فيمَا يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين/ات بالصحافة والإعلام:

7.هناك جزءٌ معتبر من الانتهاكات تقع بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات ترتكبها المؤسسات الصحفية والإعلامية نفسها، ومسؤولي هذه المؤسسات، ويتعلّق معظمها بحجب جزء من الحقوق المالية للصحفيين/ات، أو فصلهم/ن تعسفيا، ومن المرجح أن تشهد الفترة القادمة اتساع رقعة الانتهاكات التي ترتكبها المؤسسات الصحفية والإعلامية نفسها بحق العاملين/ات بها، من جرّاءِ الأوضاع الاقتصادية الصعبة؛ من هنا يستلزم على المؤسسات الصحفية والإعلامية أن تبحث عن حلول أكثر عدالة وأقل إيذاء للعاملين/ات لديها، وأن لا تستسهل قرارات الفصل والخصم وتحميل الصحفيين/ات دفع أقساطهم/ن التأمينية.

8.ضرورة احترام المؤسسات الصحفية والإعلامية لقوانين العمل المحلية والدولية، والمواثيق التي تحظر ممارسة الفصل التعسفي، أو حجب الحقوق المالية، أو انتهاج السياسات التمييزية في العمل، ومنها المادة 35 من قانون العمل المصري، الذي يحظر التمييز في الأجور بسبب اختلاف الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة، وأيضًا المادة الخامسة من الاتفاقية الدولية، للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التي نصّت على حظر التمييز العنصري والقضاء عليه، وأن يتمتع الجميع بعدد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تشمل الحق في تقاضِ أجر متساوٍ عن العمل المتساوي؛ لأن المساواة في الأجور من حقوق الإنسان المُتعارف عليها، وهي من حق جميع النساء والرجال.

9.ضرورة أن تحرص نِقابة الصحفيين، والمؤسسات الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي، على حماية الحقوق المالية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات.

10.ضرورة استحداث جدول لـ"ممارسو العمل الصحفي"، وذلك للحد من تعرّض الصحفي/ة للتضييق والانتهاكات على خلفية عمله/ا كصحفي/ة غير مسجل/ة بالنقابة، وكذلك من أجل توفير مظلة نقابية تحمي كل العاملين/ات في العمل الصحفي دون تمييز. هذه التوصية جزء من مشروع قانون اقترحه المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 2019، ويضم مواد جديدة مُقترحة للقيد بنقابة الصحفيين.

11.ضرورة أن يحرص الصحفيين/ات على إبرام عقد عمل مع الجهات التي يعملون بها، ما يضمن حقوقهم/ن، ويضع إطارًا واضحًا ومحددًا لعلاقة العمل بين الجانبين، ويخول للمؤسسة أن تضع قواعد واضحة للمحاسبة، دون أن تخل بما تم الاتفاق عليه مبدئيًا بين الصحفي/ة وصاحب/ة العمل.

حقوق الملكية الفكرية:

12. تُعد الانتهاكات المتعلّقة بالملكية الفكرية، شديدة الإضرار بالعمل الصحفي والإعلامي في مصر، وعليه يجب تحديث التشريعات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية، وتغليظ عقوبات انتهاكها، بصورة تحول دون تفشيها. أهمية نشر الوعي بـ"حقوق الملكية الفكرية"، والقوانين المُنظّمة لها، بين العاملين/ات بالصحافة والإعلام، فقد اهتم المُشرّع المصري بوضع قانون لحماية حقوق الملكية الفكرية، وهو قانون رقم 82 لسنة 2002، والذي جرى تعديله بقانون 187 لسنة 2020.

ملف مهنية الصحافة والإعلام:

13.ضرورة الحرص على توفير كافة التدريبات والورشات التي من شأنها تطوير مهارات العاملين/ات بالقطاع الصحفي والإعلامي؛ للارتقاء بقواعد وأصول المهنة، تماشيًا مع التطورات التكنولوجية المعاصرة، ومبادئ مواثيق الشرف المحلية والدولية.

14.ضرورة التزام العاملين بالحقل الإعلامي، بما نص عليه ميثاق الشرف الإعلامي من ضرورة احترام آداب الحوار الإعلامي، والالتزام بقيم المجتمع وأعرافه في الخطاب، وعدم استخدام أو السماح باستخدام اللغة والإيماءات المُسيئة، أو التدني في القول والفعل.

ملف التغطية الصحفية والإعلامية للاستحقاقات الدستورية:

15.خلال الفعاليات المهمة ذات الطابع الوطني أو القومي يجب أن يتلقى القائمين/ات على تنظيم هذه الفعاليات محاضرات وتدريبات على حسن التفاعل وإدارة الاتصال مع المؤسسات الصحفية والإعلامية المعنية بالتغطية والمتابعة، بما يقلل من احتمالية حدوث توترات بين الجانبين، وبما يقلل من نسب الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيين/ات والإعلاميين/ات خلال تغطياتهم/ت.

16.يستلزم أيضًا أن تكون المؤسسات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، وفيها نِقابة الصحفيين، جزء من فريق الإعداد لهذه الفعاليات ووضع التشريعات واللوائح المنظمة لها؛ حتى لا يكون العاملين/ات بالصحافة والإعلام مجرد متلقين/ات سلبيين/ات في قضايا تمس مهام عملهم/ن.

أولًا: التقارير الدورية الشهرية:

1.حالة الصحافة والإعلام في مصر خلال شهر يناير 2023، للاطلاع اضغط هنا.

2.حالة الصحافة والإعلام في مصر خلال شهر فبراير 2023، للاطلاع اضغط هنا.

3.حالة الصحافة والإعلام في مصر خلال شهر مارس 2023، للاطلاع اضغط هنا.

4.حالة الصحافة والإعلام في مصر خلال شهر أبريل 2023، للاطلاع اضغط هنا.

5.حالة الصحافة والإعلام في مصر خلال شهر مايو 2023، للاطلاع اضغط هنا.

6.حالة الصحافة والإعلام في مصر خلال شهر يونيو 2023، للاطلاع اضغط هنا.

7.حالة الصحافة والإعلام في مصر خلال شهر يوليو 2023، للاطلاع اضغط هنا.

8.حالة الصحافة والإعلام في مصر خلال شهر أغسطس 2023، للاطلاع اضغط هنا.

9.حالة الصحافة والإعلام في مصر خلال شهر سبتمبر 2023، للاطلاع اضغط هنا.

10.حالة الصحافة والإعلام في مصر خلال شهر أكتوبر 2023، للاطلاع اضغط هنا.

11.حالة الصحافة والإعلام في مصر خلال شهر نوفمبر 2023، للاطلاع اضغط هنا.

12.حالة الصحافة والإعلام في مصر خلال شهر ديسمبر 2023، للاطلاع اضغط هنا.

ثانيًا: التقارير الفصلية:

1.حالة الصحافة والإعلام في مصر خلال خلال الربع الأول 2023، للاطلاع اضغط هنا.

2.حالة الصحافة والإعلام في مصر خلال خلال الربع الثاني 2023، للاطلاع اضغط هنا.

3.حالة الصحافة والإعلام في مصر خلال الربع الثالث 2023، للاطلاع اضغط هنا.

4.حالة الصحافة والإعلام في مصر خلال الربع الرابع 2023، للاطلاع اضغط هنا.

ثالثًا: التقارير الفصلية:

اعتاد المرصد المصري للصحافة والإعلام تشكيل لجان خاصة، تكون بمثابة غرف عمليات؛ للمتابعة المستمرة والدقيقة للأحداث المفصلية وغير الاعتيادية، وعادة ما تسفر هذه المتابعة عن إصدار تقرير عن القضية أو الحدث الذي تشكلت غرفة العمليات لمتابعته، وخلال عام 2023، شكل المرصد غرفتي عمليات، بهدف:

1.الأولى لمتابعة "حالة الحريات الصحفية خلال تغطية الانتخابات الرئاسية"، التي أجريت في الأيام من 10 إلى 12 ديسمبر 2023، لمطالعة تقرير التغطية الصادر اضغط هنا.

2.الثانية لمتابعة "حال الصحفيين خلال تغطيتهم للاحتجاجات التضامنية مع غزة"، حيث انطلقت عدة تظاهرات وفعاليات داعمة لغزة في مصر، خلال شهر أكتوبر 2023، وعليه كان هدف الغرفة متابعة عمل الصحفيين/ات في الشارع، وإن كانوا واجهوا أية صعوبات، أو تعرضوا/ن لأية انتهاكات، خلال تغطياتهم/ن تلك. فيمَا لم تسفر المتابعة عن رصد أية انتهاكات تعرض لها صحفيين/ات بسبب ممارسة عملهم/ن خلال عملية التغطية، وإن كان تم رصد انتهاك وحيد بحق صحفي/ة، لكن على خلفية مشاركته/ا في التظاهرات.

رابعًا: التقارير النوعية:

1."انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين 2023"، للاطلاع اضغط هنا.

2."تداول المعلومات في مصر.. اعتراف زائف وتجاهل مُتعمّد وواقع افتراضي مُقيّد"، للاطلاع اضغط هنا.

3."رصد وتقييم نشاط مجلس نقابة الصحفيين خلال الستة أشهر الأولى من توليه المسئولية: تقرير نصف سنوي (2 أبريل 2023 - 2 أكتوبر 2023)"، للاطلاع اضغط هنا.

بهدف برنامج الرصد والتوثيق، إلى متابعة كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون والمؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر. ويعتمد منهجيته الخاصة في عملية الرصد التي تقوم على 3 محاور رئيسة في رصد الإنتهاكات: الأول: الرصد الميداني عبر فريق العمل الميداني، والثاني: التواصل مع الضحايا للتأكد من وقوع انتهاكات بحقهم وتوثيق شهاداتهم، والثالث: يتم في حالة عدم توافر معلومات ميدانية أو تواصل مباشر. ويتم الرصد والتوثيق من خلال الصحف والقنوات عبر وسائل الإعلام الإلكترونية.

وبرنامج الرصد والتوثيق، بمثابة مركز الدائرة لعمل المرصد المصري للصحافة والإعلام؛ حيث يتم من خلاله إبلاغ برنامج الدعم والمساعدة القانونية بالقضايا التي يجب العمل عليها، وإبلاغ البرامج البحثية الأخرى بالقضايا الملحة في هذا التوقيت والتي يستلزم العمل عليها.

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

EOJM

www.eojm.org